تقرير وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر

2020

QDB
بنك قطر للتنمية
Qatar Development Bank

عبد العزيز بن ناصر آل خليفة
الرئيس التنفيذي لبنك قطر للتنمية

إن وجود قطاع قوي ومزدهر للشركات الصغيرة والمتوسطة يُمثل أمرًا بالغ الأهمية لأي اقتصاد إذ تشكل هذه الفئة من الشركات ركيزة أساسية في خلق فرص العمل، وتطوير التقنيات المبتكرة، وتسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الصعيد العالمي، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب من 90% من إجمالي القطاع الخاص، وتوفر أكثر من 50% من جميع الوظائف؛ وتصل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى نحو 40%. ووفقًا لبيانات وزارة التجارة والصناعة، فإن حوالي 98% من جميع الشركات الخاصة المسجلة في قطر تندرج تحت فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تمثل شريحة مهمة بالاقتصاد الوطني.

وتتمثل رسالة بنك قطر للتنمية في دعم تطوير هذا المكون الحيوي من مكونات الاقتصاد. وهذه الغاية لبنك قطر للتنمية مدفوعة بطموح الدولة في تطوير اقتصاد مستدام وفقًا لرؤية قطر الوطنية 2030. وكجزء من رؤية الدولة، يُعد تنويع الاقتصاد ونمو القطاع الخاص ركيزتين أساسيتين في الأجندة الحالية وهو الدور الذي يعمل بنك قطر للتنمية على النهوض به. وإحدى مهام البنك هي تعزيز ريادة الأعمال في قطاعات مختارة ذات أولوية، ودفع نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية.

ولتنفيذ هذه المهمة، يقدم البنك بالفعل مجموعة شاملة من المبادرات الهامة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة - بدءًا من تطوير فكرة الأعمال (مثل خدمات دراسات الجدوى، تطوير خطط العمل)، ثم الدعم في إطلاق الأعمال (مثل برنامج إثمار لتمويل تأسيس المشاريع)، ومرورًا بمبادرات تعزيز الأعمال والنمو (مثل توطين الأعمال واتاحة فرص تجارية محلية)، كذلك دعم التصدير (مثل وكالة قطر لتنمية الصادرات "تصدير").

ولكي نتمكن من تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية، فإنه من الضروري بناء فهم شامل وحديث للخصائص والاتجاهات التي تشكل واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني. وبغرض إيجاد أرضية مشتركة بشأن بيئة الشركات الصغيرة والمتوسطة بين واضعي السياسات والهيئات التنظيمية وأدوات الاستثمار والشركات الصغيرة والمتوسطة نفسها، أطلق بنك قطر للتنمية التقرير الأول بشأن حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر في عام 2016. يقدم التقرير رؤى قيّمة وإحصاءات رئيسة عن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويمثل التقرير الحالي الإصدار الثاني، ويقدم معلومات جديدة بشأن واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك يقارن النتائج الحالية مع نتائج عام 2016.

في ضوء التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق باقتصادنا والشركات الصغيرة والمتوسطة لدينا على وجه الخصوص، تحظى مبادرات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بأهمية بالغة. وعلى الرغم من أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تأثرت سلبًا بالاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الأزمة، وهذا ما يدفعنا بإصرار -أكثر من أي وقت مضى- على مساعدتها لاستعادة قوتها وزخمها. وبطبيعة الحال، فإن صحة الموظفين العاملين لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية وعملائها تمثل أهم أولوياتنا في سعينا في مسار الوضع "الطبيعي الجديد".

إن التقرير يتضمن إجراء استبيان مع عينة من 510 شركات صغيرة ومتوسطة، لكن هذا الاستبيان -وفقا لخطة التقرير آنذاك- قد تم إجراؤه كاملاً قبل ظهور جائحة كوفيد-19. لذلك تم وضع قسم خاص يلقي الضوء على تأثير هذا الجائحة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، تضمّناستبيانًا إضافيًا على عينة من 179 شركة.

يبين التقرير - وفق الاستبيان الذي تم في 2019- أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة مستمر في الازدهار ويُظهر زخمًا قويًا منذ عام 2016، فضلاً عن أنه يُتوقع خلال السنوات القادمة أن ما يقرب من 80% من الشركات الصغيرة والمتوسطة سوف تحقق معدلات نمو سنوي إيجابية في الإيرادات وفي نمو هامش الربح الصافي خلال السنوات القادمة (قبل ظهور جائحة كوفيد-19)، وعلى الرغم بالتأكيد من أثر الجائحة السلبي على أداء الشركات خلال هذا العام إلا أن ذلك يدعونا إلى الإصرار على إعادة التفاؤل التي أظهرته النتائج قبل ظهور كوفيد -19 واستغلال هذه الأزمة في استكشاف الفرص الجديدة.

تظهر نتائج التقرير كذلك ازدياد أهمية الابتكار حيث يستخدم 31% من الشركات (بالعينة) شكلًا من أشكال الابتكار. وبينما لا تزال هناك مساحة للنمو، يشير التقرير إلى الزيادة الكبيرة في الاهتمام بالابتكار بين جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر مقارنةً بعام 2016 (8%). وعلاوةً على ذلك، حقق النظام البيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا تقدمًا كبيرًا منذ عام 2016؛ من حيث مستوى تنوع حزمة الخدمات المقدمة، وكذلك فيما يتعلق بعدد المشاركين النشطين من الجهات الداعمة. ومن منظور عالمي، يعد النظام البيئي الداعم للشركات الصغيرة والمتوسطة بدولة قطر في وضع متقدم بالفعل حيث يتفوق على معظم نظرائه الإقليميين والدول النامية الأخرى. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتحسين يمكن أن نستشفه من أفضل التجارب المختارة؛ مع الأخذ بالاعتبار خصوصية النظام البيئي القطري. ولذا، من الأهمية بمكان مواصلة التركيز على تكثيف التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والنظام البيئي لمواصلة تحسين البرامج الحالية وتنفيذ مبادرات جديدة لتعزيز قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. علاوةً على ذلك، نحتاج إلى ضمان قدرة جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى خدمات النظام البيئي، لا سيما بعد أزمة كوفيد-19.

وأخيرًا، نود أن نتقدم ببالغ شكرنا إلى معالي وزير التجارة والصناعة علي بن أحمد الكواري وموظفي الوزارة الأكفاء، والشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية، وجميع أصحاب المصلحة في هذا النظام البيئي الحيوي على جهودهم المتواصلة للمساعدة في تطوير القطاع الخاص في الدولة. ونتقدم بشكرٍ خاص إلى جميع المشاركين في إعداد هذا التقرير.

المحتويات

قائمة الأشكال البيانية 6

قائمة الجداول 7

ملخص تنفيذي 8

1. مقدمة 10

1.1 رؤية قطر الوطنية 2030 12

2.1 استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2018-2022) 14

3.1 التطورات الاقتصادية الكلية 16

4.1 التعريف الموحد للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر 20

2. النظام البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر 22

3. استبيان حول وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة 30

1.3 عملية اختيار العينة والمنهجية 34

2.3 خصائص العينة 38

3.3 أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة 41

4.3 خصائص قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة 50

4. تأثير كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة 90

5. ملاحظات ختامية 100

104

قائمة الأشكال البيانية

الشكل البياني 1: التحديات المستقبلية الرئيسية 12
الشكل البياني 2: ركائز رؤية قطر الوطنية 2030 13
الشكل البياني 3: أجندة التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص 14
الشكل البياني 4: تنمية الناتج المحلي الإجمالي 2014-2019 16
الشكل البياني 5: ميزان التجارة الخارجية 2014-2018 18
الشكل البياني 6: مجموعات السلع المُصدرة 2014-2018 19
الشكل البياني 7: معايير تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة 20
الشكل البياني 8: الجهات الممثلة لبيئة الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية 25
الشكل البياني 9: نظرة عامة على أبعاد الخدمات في النظام البيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة 26
الشكل البياني 10: نظرة عامة على النظام البيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة 27
الشكل البياني 11: هيكل المواضيع المُتناولة في تقرير 2016 وتقرير 2020، حسب تسلسل الفصول لعام 2016 33
الشكل البياني 12: تقسيم العينة حسب القطاعات 35
الشكل البياني 13: تقسيم العينة حسب الحجم 35
الشكل البياني 14: تقسيم العينة حسب القطاع والحجم 36
الشكل البياني 15: تاريخ تسجيل الشركة 38
الشكل البياني 16: بدء تشغيل الشركة 39
الشكل البياني 17: مكان التسجيل 41
الشكل البياني 18: تصور الأداء 41
الشكل البياني 19: معدل نمو الإيرادات السنوية على مدى السنوات الثلاث الماضية 42
الشكل البياني 20: التغير السنوي في هامش صافي الربح على مدار السنوات الثلاث الماضية 43
الشكل البياني 21: النمو السنوي المتوقع للإيرادات في فترة السنوات 3-5 المقبلة 45
الشكل البياني 22: التغير السنوي المتوقع لهامش صافي الربح في السنوات 3-5 المقبلة 46
الشكل البياني 23: أسباب التوقعات المتفائلة بشأن نمو هامش الربح الصافي 48
الشكل البياني 24: أسباب التوقعات المتشائمة بشأن نمو هامش الربح الصافي 49
الشكل البياني 25: السبب الرئيسي لبدء تأسيس شركة 50
الشكل البياني 26: مزايا تأسيس شركة في دولة قطر 51
الشكل البياني 27: تحديات تأسيس شركة في قطر 52
الشكل البياني 28: معدل استخدام أصول الشركات 53
الشكل البياني 29: شيوع التعهيد بمهام الأعمال 54
الشكل البياني 30: أنشطة الأعمال التي يتم تعهيدها بشكل متكرر 55
الشكل البياني 31: درجة التدويل 57
الشكل البياني 32: شيوع الاستراتيجية المحددة للأعمال/الصادرات الدولية 57
الشكل البياني 33: تحقيق المبيعات الدولية بحسب المنطقة الجغرافية (% من إجمالي المبيعات) 59
الشكل البياني 34: أسباب عدم تصدير المنتجات والخدمات 61
الشكل البياني 35: شيوع تحديات التصدير 61
الشكل البياني 36: تحديات التصدير التي تتم مواجهتها بشكل متكرر 62
الشكل البياني 37: مصادر التمويل الرئيسة لإنشاء شركة 63
الشكل البياني 38: مقارنة مصادر التمويل بين عامي 2016 و2020 64
الشكل البياني 39: المصادر الرئيسة لتمويل عمليات الأعمال و/أو التوسع في السنوات 5 الماضية 64
الشكل البياني 40: مقارنة الأساس المنطقي للتمويل بين عامي 2016 و2020 65

الشكل البياني 41: الأسباب الرئيسة للحصول على التمويل خلال السنوات الخمس الماضية 66
الشكل البياني 42: أسباب ضعف الإقبال على التمويل البنكي 68
الشكل البياني 43: مقارنة الالتزام بإدارة المعرفة بين عامي 2016 و2020 69
الشكل البياني 44: وجود موظفي الموارد البشرية المتخصصين 69
الشكل البياني 45: منهجية تخطيط القوى العاملة 71
الشكل البياني 46: نهج تدريب الموظفين 72
الشكل البياني 47: شيوع دليل محدد لسياسة قواعد السلوك ونموذج تعاقدي استنادًا إلى قوانين العمل القطرية 73
الشكل البياني 48: شيوع الابتكار الذي يتم تنفيذه في مجال الأعمال 74
الشكل البياني 49: الابتكارات الأكثر تنفيذًا 76
الشكل البياني 50: الهدف الرئيس لتنفيذ الابتكار 78
الشكل البياني 51: وجود موظفي تكنولوجيا المعلومات المتخصصين 80
الشكل البياني 52: مستوى استخدام التكنولوجيا/البرامج في عمليات الأعمال 82
الشكل البياني 53: وجود موقع إلكتروني للشركة 83
الشكل البياني 54: أنواع المميزات التي توفرها المواقع الإلكترونية من وجهة نظر الشركات 84
الشكل البياني 55: مستوى الوعي بالمؤسسات/المبادرات التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر 87
الشكل البياني 56: المؤسسات/المبادرات المعروفة بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر 87
الشكل البياني 57: توقف العمليات بسبب تدابير كوفيد-19 94
الشكل البياني 58: العوامل التي تؤثر على مبيعات الشركات الصغيرة والمتوسطة وأرباحها 95
الشكل البياني 59: العوامل التي تؤدي إلى مشاكل في رأس المال العامل 96
الشكل البياني 60: احتياطيات رأس المال العامل مقابل العجز المتوقع في الإيرادات 96
الشكل البياني 61: تحركات الأسعار المتوقعة خلال الأشهر الثلاثة القادمة 97
الشكل البياني 62: التدابير الوقائية المتخذة ضد كوفيد-19 97
الشكل البياني 63: شيوع تخفيض الحجم 98
الشكل البياني 64: خطر الإعسار 98
الشكل البياني 65: الدعم المرجوّ من الحكومة 99
الشكل البياني 66: مدى استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من أوجه الدعم المختلفة 99

قائمة الجداول

الجدول 1: النتائج المتوسطة وأهداف التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص 15
الجدول 2: أهم 10 أنشطة اقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 17
الجدول 3: تحديات تشغيل شركة صغيرة أو متوسطة في قطر 89

ملخص تنفيذي

تشكّل الشركات الصغيرة والمتوسطة حصة كبيرة من الشركات القطرية وتمثل ركيزة أساسية في تطلعات الدولة نحو تنويع الاقتصاد. وفي ضوء استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2018-2022)، يمثل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة مجالًا مستهدفًا لأغراض التنمية المستقبلية. ويمثل هذا التقرير المُعد بواسطة بنك قطر للتنمية الإصدار الثاني من مراجعة شاملة لوضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، ويعمل على تقييم خصائص وديناميات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر أبعاد متعددة، مع مقارناتٍ مباشرة بنتائج الإصدار الأول لعام 2016. كما تُجري الدراسة تقييمًا لأثر كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية فضلًا عن تقييم مُقارَن لمدى نضج النظام البيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف المقارنة مع النماذج العالمية في هذا الشأن.

تستند الدراسة الرئيسية إلى رؤى مستمدة من استبيان شامل ينطوي على عينة مختارة بعناية تضم 510 شركات من الشركات الصغيرة والمتوسطة. فضلاً عن أن تقييم أثر كوفيد-19 استند إلى استبيان منفصل تم إجراؤه - لاحقاً على الاستبيان الرئيسي - مع 179 شركة أخرى من الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية الأخرى.

تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية من ضائقة كبيرة نتيجة جائحة كوفيد-19. وقد اضطرت جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة تقريبًا إلى تقليل حجم العمليات جزئيًا على الأقل ومواجهة الانخفاض الكبير في الطلب. وبالتالي، تتناقص احتياطيات رأس المال العامل تدريجيًا لدى أغلبية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ليُصبح تخفيض حجم الأعمال جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية قصيرة الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تداعيات الجائحة، وقد صاحب ذلك ارتفاع مخاطر التعرض لحالة إعسار. وبالتالي، تُظهر العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة مدى الحاجة إلى تلقي دعم مالي من الحكومة.

وعند مقارنة النظام البيئي القطري لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة - الذي يلعب بنك قطر للتنمية دورًا أساسيًا في تطويره بصفته مسؤولاً رسميًا وفقًا لاستراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 – على نطاق دولي، تشير النتائج إلى أن قطر غالبًا ما تتفوق على أقرانها من الدول المجاورة والاقتصادات النامية. ويتميز النظام البيئي بدولة قطر بشكل خاص في أبعاد محددة وهي: *التنظيم وتأسيس الشركات والتمويل*. ففي هذه الأبعاد، يفوق ترتيب النظام البيئي القطري الأنظمة البيئية المتقدمة للغاية مثل تلك الموجودة في هولندا أو ألمانيا أو اليابان. وعلى الجانب الآخر، يمكن العثور على مجالات للتحسين في بعض الأبعاد الأخرى، مثل الأبعاد المتعلقة بعمليات الأعمال وتطوير السوق (خاصةً في مواضيع التصدير) والمعرفة (خاصةً في مواضيع البحث والتطوير). فهذان موضوعان تتجلى فيهما الفجوة بين الممارسات القطرية وأفضل الممارسات العالمية من دولٍ مثل سنغافورة والولايات المتحدة.

في الاستبيان، يتم تقييم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة القطري استنادًا إلى مواضيع تتعلق بأداء الشركات وخصائصها (مثل: التنظيم وتأسيس الشركات، وعمليات الأعمال وتطوير السوق، والوصول إلى التمويل والمعرفة، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة)، والتحديات المستقبلية.

وتظهر نتائج الاستبيان أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يتميز بأداء ماليّ قوي في الماضي ورؤى متفائلة للغاية بشأن الأداء المالي المستقبلي، حيث شهد 58% من الشركات الصغيرة والمتوسطة نموًا سنويًا إيجابيًا في الإيرادات على مدى السنوات الثلاث الماضية، وحقق 55% من الشركات الصغيرة والمتوسطة زيادة في هامش صافي الربح لديها على مدار الفترة نفسها. وبالنظر إلى المستقبل، يتوقع 84% تحقيق معدلات نمو إيجابية سنوية في السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة، ويتوقع 82% تحقيق زيادةٍ في هوامش صافي الربح (قبل ظهور جائحة كوفيد-19).

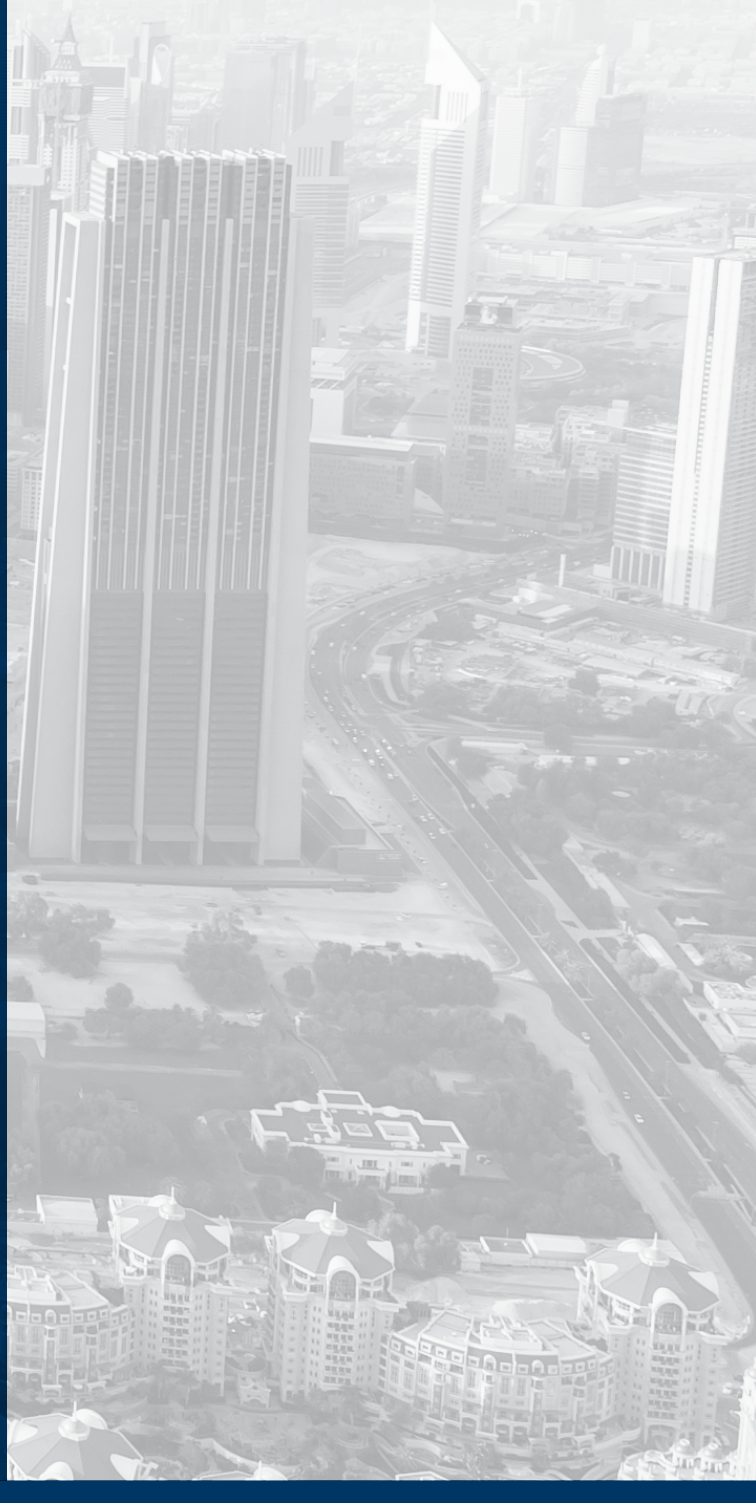

فيما يتعلق بتأسيس الشركات، من الواضح أن الفرص المتولدة من تلبية طلب واحتياجات السوق المحلية تظل هي السبب الرئيس في إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، يعزز ذلك سهولة تأسيس شركة وإدارتها في الدولة. من ناحية أخرى، تظل هناك عدد من التحديات الأساسية التي أعربت الشركات الصغيرة والمتوسطة عنها بمرحلة تأسيس شركة في قطر يتمثل أهمها في تعقد بعض الإجراءات، والعثور على الأشخاص ذوي الخبرة، وانخفاض إمكانية الوصول إلى التسهيلات الائتمانية الرخيصة تحدياتٍ رئيسة.

فيما يتعلق بعمليات الأعمال، تُظهر الشركات الصغيرة والمتوسطة زيادة كبيرة في مستويات الإنتاجية (زادت حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تبلغ معدلات استخدام الأصول لديها 50% فأكثر من 41% في 2016 إلى 86% في 2020) وكذلك في الميل إلى تعهيد أنشطة مختارة (من 22% إلى 62%) مقارنةً بعام 2016. ومن ناحية أخرى، شهدت درجة التدويل بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة تراجعًا كبيرًا (من 37% إلى 7%)، حيث أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة حاليًا تنصب مبيعاتها بشكل حصري تقريبًا في السوق المحلية - وهذا يعزى بشكل كبير إلى تقييد فرص التجارة الدولية والإقليمية بسبب الحصار وبالتالي ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية.

فيما يتعلق بالتمويل، تظل المدخرات الشخصية والأرباح المُعاد استثمارها أهم مصادر التمويل في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة القطري. ومع سعي معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة التمويل لتوسيع نطاق الأعمال القائمة أو لتمويل متطلبات رأس المال العامل، إلا أن القليل فقط من هذه الشركات يقوم بذلك من خلال القروض البنكية. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة ذاتها لا تضع التمويل البنكي ضمن أولوياتها في سبل التمويل أو بسبب أسعار الفائدة التي يُنظر إليها على أنها مرتفعة للغاية.

يشير الاستبيان أيضًا إلى الوضع الجيد لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالوصول إلى المعرفة، حيث يوظّف 59% من الشركات الصغيرة والمتوسطة موظفين متخصصين بالموارد البشرية، ويقوم 34% منها بإجراء تخطيط القوى العاملة بشكل منتظم، ويقدّم 65% منها على الأقل شكلًا من أشكال تدريب الموظفين لتطوير القوى العاملة لديها، فضلاً عن أن 85% من هذه الشركات تطبق سياسات خاصة بقواعد السلوك. علاوةً على ذلك، تركز النتائج بشكل أكبر على الأهمية المتزايدة لاعتماد تكنولوجيا المعلومات حيث يوظّف 60% من الشركات الصغيرة والمتوسطة موظفين متخصصين بتكنولوجيا المعلومات، ويستخدم 83% منها بعض الأدوات التكنولوجية، ويتمتع نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة تقريبًا بحضور على الإنترنت. وبالمثل، تشير النتائج إلى أن الابتكار تزداد أهميته بالنسبة للشركات، حيث تستخدمه الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل متزايد في تطوير منتجات جديدة وتحسين العمليات الداخلية لتحقيق ميزة تنافسية وتحسين جودة منتجاتها وخدماتها.

يشير التقرير كذلك إلى مستوى عالٍ من الوعي بالمؤسسات والمبادرات التي تدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث وُجد أن 81% من الشركات الصغيرة والمتوسطة على دراية بواحدة على الأقل من هذه المؤسسات والمبادرات الداعمة. ويقصد بالمؤسسات الداعمة بصورة رئيسية المؤسسات الحكومية (بما في ذلك الوزارات وبنك قطر للتنمية)، بالإضافة إلى البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

وبالنظر إلى المستقبل، تحدد الشركات الصغيرة والمتوسطة القضايا المتعلقة بتطوير الأعمال وتوسيع نطاقها والمبيعات والتسويق فضلاً عن القضايا المتعلقة بالسوق باعتبارها التحديات الرئيسة التي قد تعوق تشغيل الأعمال بنجاح في المستقبل، وهي جميع المجالات التي تتم تغطيتها بصورة شاملة في النظام البيئي المتنامي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

1. مقدمة

1. مقدمة

تشكّل الشركات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لأي اقتصاد متقدم، وتعد دافعًا مهمًا للابتكار. ووفقًا للبنك الدولي، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة 90% من الشركات وتوظّف أكثر من 50% من إجمالي العمالة على مستوى العالم. وبصورة أكثر تحديداً، يقدر البنك الدولي أيضًا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكّل، في الاقتصادات الناشئة عادة ما يصل إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن رسم صورة مماثلة للاقتصادات المتقدمة. فعلى سبيل المثال، تشكّل الشركات الصغيرة والمتوسطة 99% من مجموع الشركات في سنغافورة، وقد ساهمت في نصف مُخرَجات الاقتصاد تقريبًا في عام 2018. وبحسب المفوضية الأوروبية، تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 56% في إجمالي القيمة المضافة في اقتصاد الاتحاد الأوروبي. علاوةً على ذلك، في منطقة منظمة التعاون والتنمية، يستأثر قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 70% من جميع الوظائف التي يتم توليدها - وبذلك يمثل المصدر الرئيس للتوظيف في هذه الاقتصادات.

ومن ثم، فإن ريادة الأعمال، التي تكمن في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، تساعد في خلق فرص جديدة للتوظيف والأعمال التجارية وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتطوير تقنيات جديدة، وتسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولتسهيل نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد، كثفت دولة قطر جهودها لتطوير بيئة أعمال داعمة على مدار السنوات الأخيرة. وتدرك الدولة الإمكانات التي يمكن تحقيقها من خلال ازدهار هذا القطاع وبالتالي فقد أخذت بزمام المبادرة لتطوير نظام بيئي داعم لرواد الأعمال.

يمثل تقرير وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر الإصدار الثاني، حيث يتضمن تحليلًا متعمقًا لواقع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر عبر عدة أبعاد. وقد قامت الدراسة السابقة، التي تم نشرها في عام 2016، بتقييم الخصائص المالية وغير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية من أجل استخلاص رؤية راسخة حول الاتجاهات والحركات في القطاع. وفضلاً عن أن الإصدار الثاني من التقرير قام بتحديث معرفتنا حول واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة فحسب، فقد عمل أيضًا على تطبيق وصفٍ مقارَن وتصوّر التغييرات بمرور الوقت.

ويتمثل الغرض من التقرير في تسليط الضوء على تطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر منذ عام 2016، لتوفير نظرة شاملة حول واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد نقاط الضعف الملحوظة بشكل عام وكذلك إمكانات تحسين هذا القطاع وللقيام بذلك، يهدف الفصل الأول إلى إلقاء نظرة عامة على تطلعات الدولة بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة (القسمان: 1.1 و1.2)، يتبعها التطورات الاقتصادية الكلية في قطر (قسم 1.3)، وتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر. يقدم الفصل الثاني تقييم مدى نضج النظام البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر. ويقدم الفصل الثالث دراسة مقارنة خصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة المالية وغير المالية في قطر، واعتمدت منهجيته على إجراء مسح بالعينة على 510 شركات صغيرة ومتوسطة. يقدم الفصل الرابع لمحة حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية. أما الفصل الخامس فيقدم ملاحظات ختامية.

1.1 رؤية قطر الوطنية 2030

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030، التي نشرتها الأمانة العامة للتخطيط التنموي في عام 2008، إلى تحويل الدولة إلى مجتمع متقدم قادر على تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وكذلك توفير معايير معيشية رفيعة المستوى للأجيال القادمة.

حددت الدولة خمسة تحديات تعتبرها مهمة لضمان أن يظل المجتمع ملتزمًا بقيمه طوال عملية تطوير الدولة:

الشكل البياني 1: التحديات المستقبلية الرئيسية

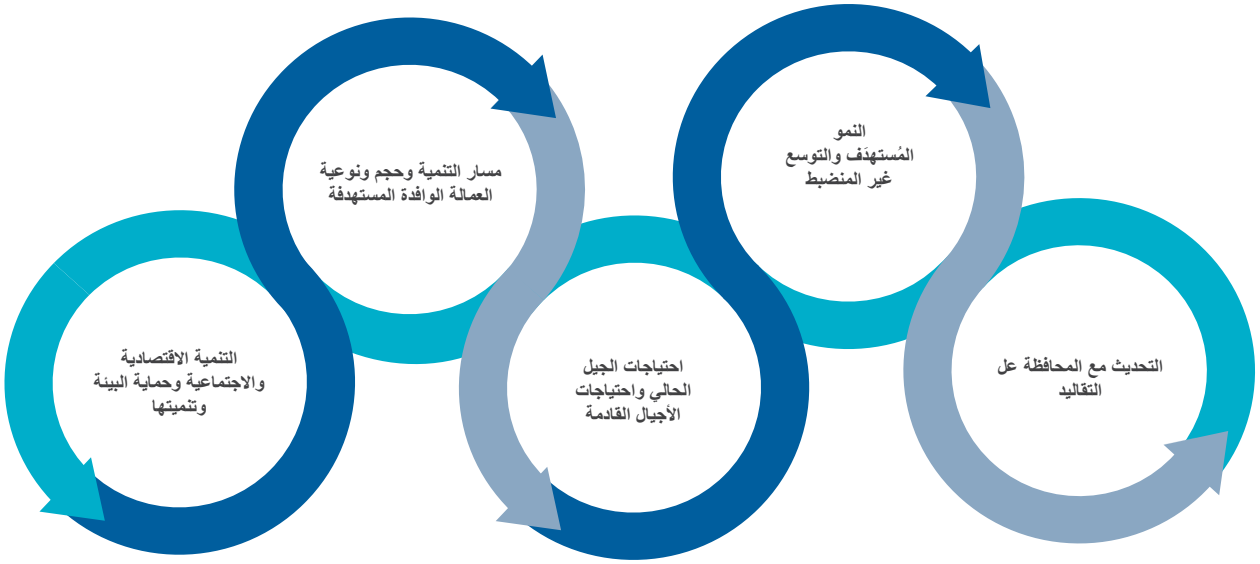

تقوم الرؤية على أربع ركائز، كلٌ منها
يدعم قضية تحقيق مستويات معيشية أفضل
لجميع الأفراد في الدولة:

الشكل البياني 2: ركائز رؤية قطر الوطنية 2030

المصدر: رؤية قطر الوطنية 2030

تتمحور رؤية قطر الوطنية 2030 حول المبادئ التوجيهية للدستور الدائم وتوجيهات أصحاب السمو الأمير وولي العهد والشيخة موزا، بالإضافة إلى المشاورات المستفيضة مع المؤسسات الحكومية والخبراء المحليين والدوليين.

كما تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى إرساء مجتمع أساسه العدل والإحسان والمساواة. وتجسد الرؤية مبادئ الدستور الدائم التي:

- تصون الحريات العامة والشخصية
- تحمي القيم الأخلاقية والدينية والتقاليد
- تضمن الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص

سيعمل وجود واقع قوي للشركات الصغيرة والمتوسطة على دعم ركيزة التنمية الاقتصادية بشكل أساسي من خلال زيادة التنوع الاقتصادي في قطر. ومع ذلك، فإن تطوير واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة يُفيد أيضًا الركائز الأخرى لرؤية قطر الوطنية 2030 مثل التنمية البشرية (على سبيل المثال، من خلال زيادة عدد أصحاب الأعمال ورواد الأعمال) أو التنمية البيئية (على سبيل المثال، من خلال تطوير الابتكارات ونماذج الأعمال التي تُفيد البيئة). ومن ثم، تمثل تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة عنصر مهمٍ - ضمن العناصر الأخرى - في طريق تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

1.2. استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر، 2018-2022

تُعد استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2018-2022 النسخة الثانية من إطار عملٍ يحدد خارطة طريق استراتيجية لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. ويتمثل الغرض من استراتيجية التنمية الوطنية في تحويل تطلعات دولة قطر المذكورة في رؤية قطر الوطنية 2030 إلى خطة عمل ملموسة بشكل أكبر وتوجيه الأنشطة والموارد نحو الأولويات الوطنية المحددة مع تطوير خطط عمل أقصر أجلًا.

كانت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 أول استراتيجية تنمية شاملة تم إعدادها لدعم مسار الدولة نحو رؤية قطر الوطنية 2030. ولكونها أول خطة عمل ملموسة، فقد بدأت استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 في ترسيخ ثقافة وطنية لتخطيط التنمية في جميع الكيانات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالتنمية. وعلى غرار استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، تتناول استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 تطلعات دعم الازدهار الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية وتسهيل التنمية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة التي تحافظ على البيئة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 أيضًا توجيهات حول التعاون الدولي وإدارة الأداء لدعم مسارات التخطيط والتنفيذ السلس والفعّال فضلًا عن النظر في الدروس الرئيسة المستفادة من استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016.

ويعد التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص (EDPSD)، جزءًا من ركيزة التنمية الاقتصادية، وسبيلاً لتطوير اقتصاد أكثر استقرارًا واستدامةً واستقلاليةً. وفي ضوء اعتماد الاقتصاد على الموارد الطبيعية وارتفاع معدل تقلب أسعار النفط والغاز، يُمثل تنويع اقتصاد الدولة وتطوير قطاع خاص قوي ومستقل يقوم على الأنشطة غير الهيدروكربونية أهميةً كبيرة لدولة قطر.

بالنظر إلى ما تم تحقيقه منذ استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، تُظهر التوقعات الشاملة للاقتصاد القطري زيادة في التنويع. ومع ذلك، فإن عملية التنويع لا تزال "غير مستدامة ومعرضة للخطر" (كما هو موضح في استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022)، نظرًا لأن دوافع التوسع في القطاع غير الهيدروكربوني من المتوقع أن تتباطأ في الفترة من 2018 إلى 2022.
وبالنظر إلى أن الدعوة إلى التنويع الاقتصادي قد تأخذ أشكالًا مختلفة وتنتج عنها علاقات مترابطة، فإن أجندة التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص تعمل على وضع استراتيجية واضحة واستخلاص تعريفٍ دقيق للنطاق والأهداف والتدخلات وتخصيص الموارد.
وترتكز أجندة التنويع الاقتصادي في قطر على ركيزتين أساسيتين، وتعتمد على ستة قطاعات اقتصادية ذات أولوية كما هو موضح في الشكل البياني 3.

الشكل البياني 3: أجندة التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص

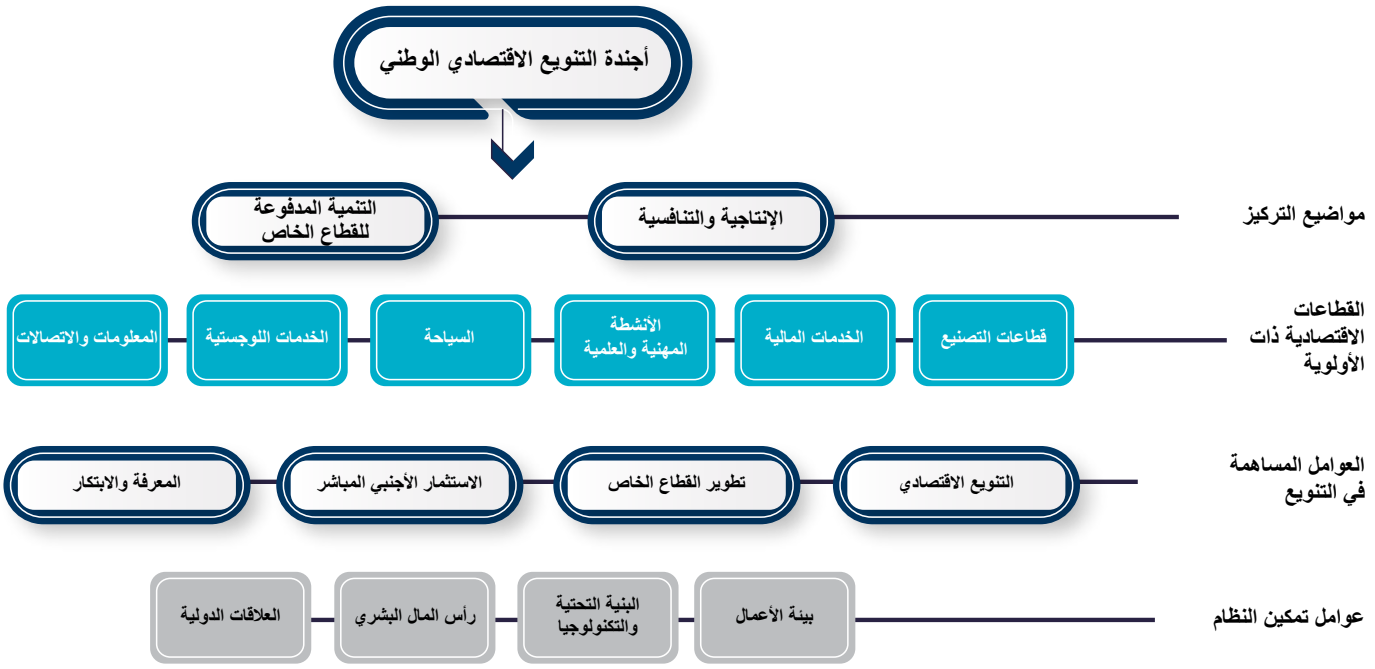

المصدر: وزارة التجارة والصناعة: استراتيجية التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص 2017-2022

تم تصميم التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص للعمل على تحقيق نتيجة رئيسة واحدة:

اقتصاد أكثر تنافسية وإنتاجية وتنوعًا وقطاع خاص أكثر دينامية مع زيادة المساهمة في الاقتصاد الوطني.

لتحقيق النتيجة الرئيسة، تحدد أجندة التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص ست نتائج متوسطة، تعالج النتيجة المتوسطة رقم 5 منها تنمية وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر، كما هو موضح في الجدول 1. كما أن الهدف 5.1 يهدف مباشرةً إلى تشجيع وتعزيز ريادة الأعمال في القطاعات ذات الأولوية وكذلك زيادة نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلي. وبالتالي، تمثل النتيجة المتوسطة 5 والهدف 5.1 من استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 الركيزتين الرسميتين للمضي قُدُمًا في إنشاء أفضل نظام بيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر. مع تكليف بنك قطر للتنمية بصفته الوكيل المسؤول عن تنفيذ الهدف، يمثل تقرير وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر ركيزة مهمة على المسار لمتابعة تحقيق الهدف.

الجدول 1: النتائج المتوسطة وأهداف التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص

	النتيجة المتوسطة	الأهداف
1	زيادة حصة مساهمة القطاعات غير الهيدروكربونية في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعةً بالقطاعات الرئيسة ذات الأولوية	1.1 تطوير وتنسيق استراتيجيات القطاعات ذات الأولوية (التصنيع، والأنشطة المهنية والعلمية، والخدمات اللوجستية، والخدمات المالية، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) في عام 2018 2.1 توجيه وتمكين القوى العاملة المطلوبة لنمو القطاعات ذات الأولوية خلال الفترة 2018-2022
2	تعزيز مستويات الإنتاجية عبر القطاعات ذات الأولوية	1.2 تعزيز قدرات القوى العاملة لتحسين إنتاجية العمالة خلال الفترة 2018-2020 2.2 تحديد فرص التحسين وتشجيعها وتسهيلها لتحقيق القدرة التنافسية التشغيلية في القطاعات ذات الأولوية خلال الفترة 2018-2022
3	زيادة حجم وحصة الصادرات من السلع والخدمات غير الهيدروكربونية	1.3 تطوير سلسلة توريد قوية ورفيعة المستوى وشاملة لتعزيز تنافسية قطر في مجال التصدير خلال الفترة 2018-2022 2.3 تعزيز المكانة السوقية لدولة قطر في السياق الإقليمي والعالمي لدعم التنافسية في مجال التصدير خلال الفترة 2018-2022
4	زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	1.4 إنشاء وتمكين نظام بيئي عبر القطاعات يعمل على تسهيل إنشاء الشركات والنجاح التشغيلي خلال الفترة 2018-2020 2.4 وضع آليات للاستفادة بفعالية من كفاءة القطاع الخاص في دفع التنمية الاقتصادية لدولة قطر خلال الفترة 2018-2019 3.4 الترويج لدولة قطر كملاذ للمستثمرين خلال الفترة 2018-2022
5	تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والابتكار الحيوية، خاصةً بين المواطنين القطريين	1.5 تعزيز ريادة الأعمال في القطاعات ذات الأولوية وتمكين قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من النمو والتنافس خلال الفترة 2018-2022 2.5 تعزيز تطوير الابتكار واعتماده وتوطينه ضمن القطاعات ذات الأولوية خلال الفترة 2018-2019
6	تعزيز مكانة قطر كمركز إقليمي للقطاعات ذات الأولوية	1.6 إنشاء بنية تحتية حديثة تمكّن دولة قطر من أن تصبح نقطة محورية للأنشطة الاقتصادية والبحثية المختارة خلال الفترة 2018-2019 2.6 تركيز وتنسيق الجهود الوطنية لتحقيق التميز في الأبحاث خلال الفترة 2018-2022 3.6 بناء الاعتراف الدولي وتعزيز الشراكات ذات الصلة بالقطاعات البحثية وذات الأولوية لدولة قطر خلال الفترة 2018-2022

3.1
التطورات الاقتصادية الكلية

1.3.1. اقتصاد دولة قطر

منذ التقرير الأخير حول وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، تمكن اقتصاد قطر من التعافي والتغلب بنجاح على الصدمات السلبية الناتجة عن تراجع أسعار المواد الهيدروكربونية في عام 2014 والتوترات الجيوسياسية في منطقة مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2017. ومع ارتفاع أسعار النفط والغاز في عام 2018، استعاد الاقتصاد الوطني الزخم وحقق نموًا بنسبة 15%، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى نحو 700 مليار ريال قطري في عام 2018. وعلى مدى السنوات الماضية، استطاعت قطر الاحتفاظ بحصتها في التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال، حيث احتفظت بعلاقات التصدير القائمة وأقامت علاقات تصدير جديدة.

وعلاوةً على ذلك، عززت الدولة تركيزها بشكل أكبر على توسيع القدرة المحلية لإنتاج الغاز الطبيعي عندما انسحبت من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في أوائل عام 2019. ويواصل اقتصاد قطر الاعتماد على مُخرَجات القطاع الهيدروكربوني، على الرغم من أن مُخرَجات القطاعات غير الهيدروكربونية تزداد بمعدلات ملحوظة. ولكن في عام 2019، سجل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي انخفاضًا طفيفًا بلغ 4 نقاط مئوية مقارنةً بعام 2018. [1]

بينما تظهر الحصة المتقلبة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي الناشئة عن أعمال النفط والغاز معدل انخفاض سنوي مركب بنسبة 10% تقريبًا، في حين شهدت حصة القطاع غير الهيدروكربوني معدل نمو سنوي مركب يبلغ 4 بالمائة تقريبًا في الفترة المشمولة بالتحليل. ونتج عن ذلك معدل نمو سنوي مركب بنسبة 2.3% في مجموع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بين 2014 و2019. وفي ذات الوقت فإنه من الهام إلقاء النظر على تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (في أسعار 2013) وذلك من أجل تحييد التقلبات الشديدة في أسعار النفط والغاز. وفي حيث تظهر البيانات أن معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال 2014-2019 بلغ 1.7 % سنويًا، وهذا النمو امتد خلال القطاع الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني. وهذا يشير إلى تنمية إيجابية طويلة الأجل للاقتصاد مع تزايد مستوى الإنتاجية بشكل مطّرد.

الشكل البياني 4: تنمية الناتج المحلي الإجمالي 2014-2019

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي [2014-2019، مليار ريال قطري]

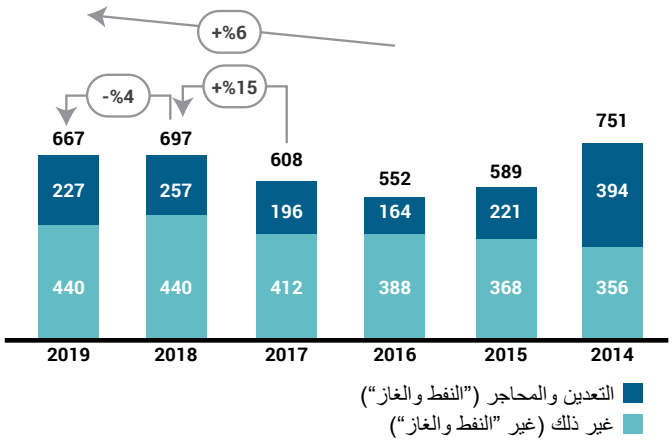

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي [2014-2019، مليار ريال قطري بأسعار عام 2013]

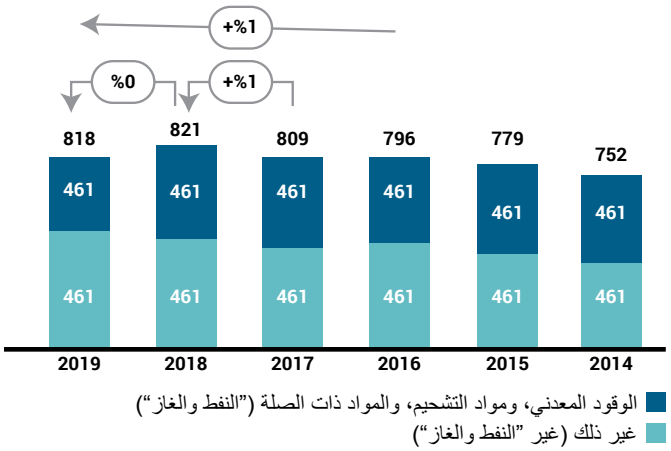

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

1) نظرًا لعدم توافر تقرير لعام 2019 بأكمله خلال فترة التحليل، تم تجميع أرقام عام 2019 من النتائج الفصلية لعام 2019 من أجل توفير أحدث مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي.

بشكل عام، يعكس التكوين الحالي للناتج المحلي الإجمالي القطري التحول المُزمع من اقتصاد يقوم على قطاع النفط والغاز إلى اقتصاد أكثر تنوعًا. وفي حين أن أنشطة النفط والغاز لا تزال تمثل المكون الأكبر الوحيد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 32.6% في الربع الرابع من عام 2019 (مقابل 52.5% في عام 2014)، فقد اكتسبت الأنشطة المتبقية وزنًا أكبر في الاقتصاد.

على سبيل المثال، ارتفعت مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي الإجمالي من 6,7% في عام 2014 إلى أكثر من 14% في الربع الرابع من عام 2019 – وهو ما يعكس الاستثمارات الكبيرة في مشاريع البنية التحتية المرتبطة ببطولة كأس العالم لكرة القدم 2022. وبالمثل، شهدت قطاعات أخرى زيادة نسبية في الأهمية من 2014 إلى 2019 (على سبيل المثال، قطاع الخدمات المالية من 5.9% إلى 8.8%، أو خدمات الإدارة العامة والضمان الاجتماعي من 5.4% إلى 7.6%، أو أعمال الجملة والتجزئة من 6.4% إلى 8% تقريبًا). وإلى جانب قطاع النفط والغاز، شهد قطاع التصنيع وحده انخفاضًا في الحصة النسبية من الناتج المحلي الإجمالي - ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض معدلات نمو قطاع التصنيع مقارنةً بالقطاعات الأخرى.

الجدول 2: أهم 10 أنشطة اقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

النشاط الاقتصادي	2014	2019 (الربع الرابع)
التعدين واستغلال المحاجر	%52.5	%32.6
التشييد	%6.7	%14.2
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	%5.9	%8.8
التصنيع	%10.1	%8.4
الإدارة العامة؛ الضمان الاجتماعي الإلزامي	%5.4	%8.0
التجارة؛ إصلاح المركبات والدراجات النارية	%6.4	%7.9
أنشطة العقارات	%4.6	%6.2
النقل والتخزين	%2.1	%4.4
الأنشطة المهنية والعلمية والفنية؛ أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	%2.3	%3.3
التعليم	%1.4	%2.3

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

تُحرز الحكومة تقدمًا في تخطيط وتنفيذ مبادرات رئيسة لدعم اقتصاد الدولة باستمرار. وتكمن الدوافع الرئيسة لنمو القطاع غير الهيدروكربوني في استمرار مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق المرتبطة ببطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، وكذلك البرامج التي تديرها الدولة لتشجيع التنويع الاقتصادي. علاوةً على ذلك، يستفيد الاقتصاد من وجود بيئة سياسية قوية، تغطي جوانب مثل السياسة المالية والتأمينية الكلية والتنظيم المالي والإشراف. ويشهد القطاع المالي القطري تطورًا إيجابيًا ويتسم بتحسّن ظروف السيولة وزيادة ائتمان القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، ينمو القطاع الخاص، الذي يمثل أولوية وطنية معلنة ومن ثم ينعكس في استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022، بوتيرة متسارعة بشكل أكبر استنادًا إلى جهود الحكومة لتعزيز واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلي. وعلاوةً على ذلك، من المتوقع أن يستعيد قطاع السياحة الزخم من خلال برنامج الدخول المعفى من التأشيرات كرد فعل لانخفاض أعداد السائحين.

وبشكل عام، تبدو التوقعات الاقتصادية الكلية للمستقبل القريب إيجابية مع زيادة النمو في كل من القطاع الهيدروكربوني والقطاع غير الهيدروكربوني. فعلى سبيل المثال، سيؤدي ارتفاع مستوى النشاط في القطاع الخاص وكذلك الزيادة المخطط لها في قدرة إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي في المستقبل. ومع ذلك، فإن الاعتماد على الأنشطة الهيدروكربونية يبقى الخطر الرئيس في الاقتصاد الكلي للدولة في المستقبل. وعلاوةً على ذلك، فإن تراجع أسعار النفط والغاز من شأنه أن يؤثر أيضًا على القطاع غير الهيدروكربوني من خلال الروابط المالية الكلية. وهذا يعزز أهمية بناء اقتصاد مستدام ومتنوع بشكل جيد في قطر.

2.3.1 التجارة الخارجية في قطر

خلال إعداد الدراسة، لم تتوفر بيانات كاملة لعام 2019 بشأن أنشطة التجارة الخارجية. ومن ثم، يركز التحليل أدناه على أداء التجارة الخارجية بين عامي 2014 و2018.

يعتمد اقتصاد قطر بشكل كبير على تصدير الغاز الطبيعي المسال، حيث تنتج الدولة حوالي ثلث حجم الغاز الطبيعي المسال المتداول عالميًا. وتعرض هذه الصادرات الهيدروكربونية التوازن التجاري لدولة قطر لمخاطر تقلبٍ كبيرة في الأسعار حيث تأثرت القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المُصدّرة بانخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية. وعلى الرغم من الحصار المفروض في عام 2017، يمكن ملاحظة اتجاه تصاعدي بدءًا من عام 2016 وما بعده. ومن ناحية أخرى، بعد فترة النمو المستمرة حتى عام 2014 (أكثر من 35% من 2011 إلى 2014)، شهدت قيمة الواردات ركودًا وبقيت عند مستوى مرتفع بشكل مماثل طوال الفترة من 2014 إلى 2018. وفي نهاية المطاف، في عام 2018، بلغ إجمالي الصادرات 307 مليار ريال قطري (بزيادة 47% منذ عام 2016) وبلغت الواردات 115 مليار ريال قطري (أي بانخفاض 1% منذ عام 2016).

الشكل البياني 5: ميزان التجارة الخارجية 2014-2018

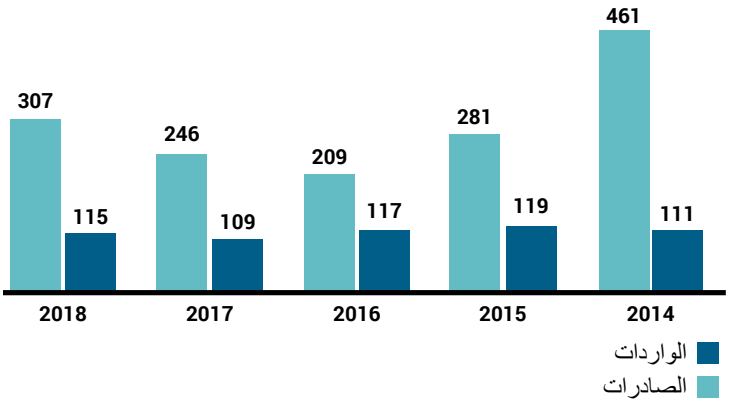

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

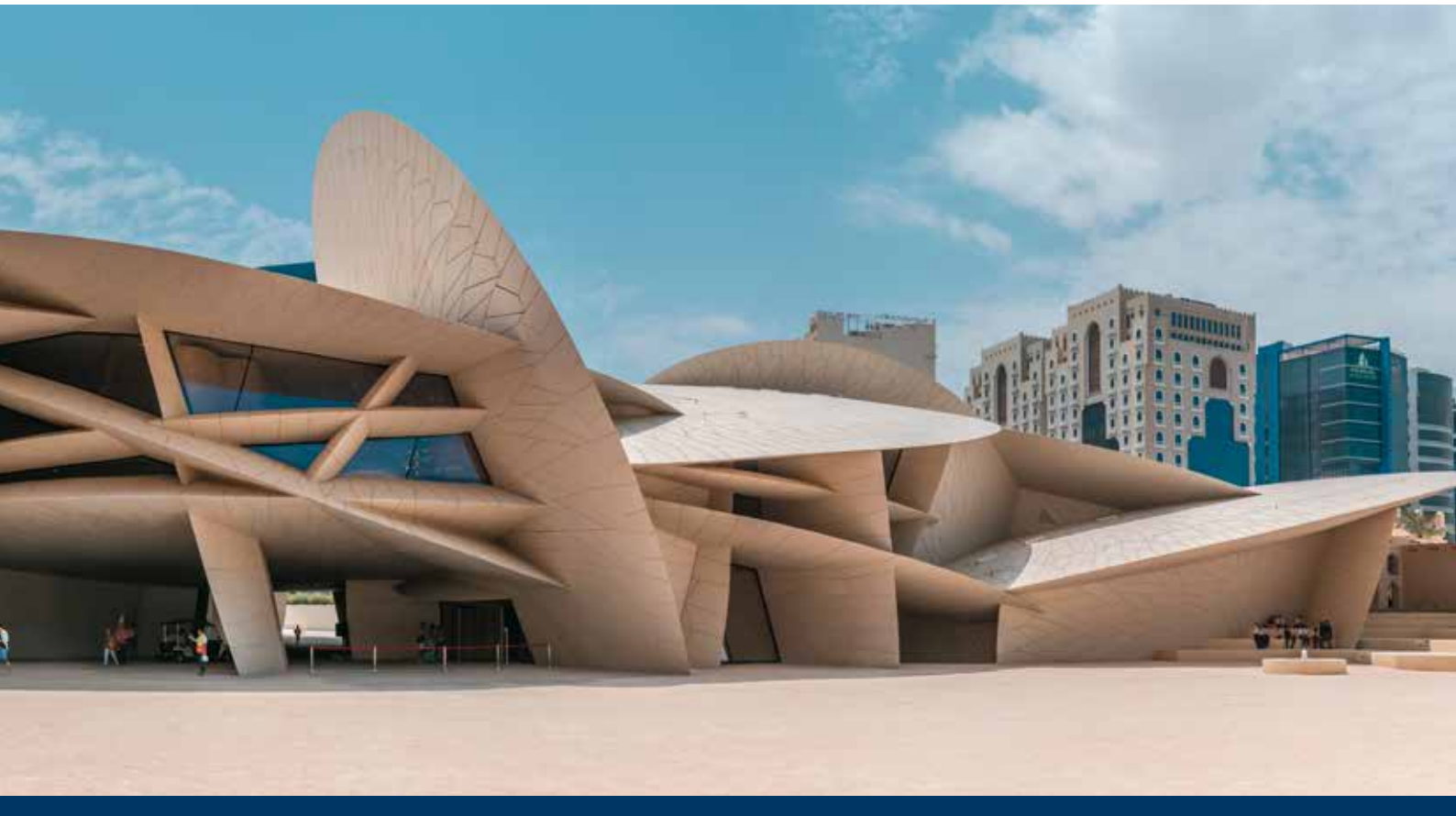

عند إلقاء نظرة عن كثبٍ على مجموعات السلع المُصدّرة، كما هو موضح في الشكل البياني 6، يتبين أن قطاع النفط والغاز يظل المكون الرئيس لصادرات قطر. ويستهدف جزء كبير من صادرات قطاع النفط والغاز السوق الآسيوي، مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند وسنغافورة. وخلال الفترة من 2014 إلى 2018، بلغت نسبة المواد الهيدروكربونية في إجمالي السلع المصدرة ما بين 94% في عام 2014 و90% في عام 2016 ووصلت إلى 92% في عام 2018. وتوفر هذه الصادرات الهيدروكربونية إيرادات كبيرة ومن ثم تمكّن الدولة من الاستثمار في المبادرات الخاصة بتعزيز تنويع الاقتصاد والتحرك بشكل أسرع نحو تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية ورؤية قطر 2030.

الشكل البياني 6: مجموعات السلع المُصدرة (2014-2018)

إجمالي مجموعات السلع المصدرة [2014-2018، مليار ريال قطري]

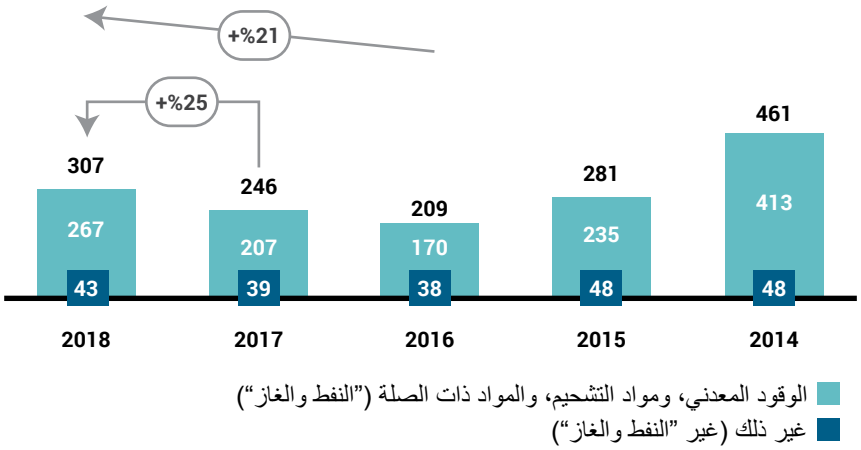

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

4.1 التعريف الموحد للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر

يضع القرار الوزاري رقم 250 لسنة 2018 بشأن التعريف الموحد للشركات الصغيرة والمتوسطة أساسًا هامًا لتنمية هذا القطاع انطلاقًا من توفيره لفهم أكبر للواقع الراهن للشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث يحقق هذا التعريف عدة أهداف من بينها: تحقيق المساواة في معاملة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، تصميم برامج فعالة لاستهداف مجموعات فئات بعينها من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفقًا لحجمها و/أو طبيعة نشاطها و/أو أيّة معايير مؤهِّلة أخرى، في ضوء توجهات التنمية الوطنية، وكذلك رسم خريطة واضحة لهيكل مؤسسات الأعمال العاملة في الدولة، بفئاتها المختلفة (متناهية الصغر، صغيرة، متوسطة وكبيرة)، ما يساعد على تحليل واقع النشاط الاقتصادي وصياغة سيناريوهات مستقبلية، فضلاً عن رصد التطور الزمني لأداء المنشآت من حيث النمو والقابلية للاستمرارية، والتدرج من فئة لأخرى، حيث يمكن الوقوف على ديناميكية الحركة بين فئاتها المختلفة.

وللأسباب المذكورة أعلاه، فقد عمدت الكثير من الحكومات والجهات التنظيمية (مثل الولايات المتحدة، المفوضية الأوروبية) وكذلك المنظمات الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية) في جميع أنحاء العالم إلى صياغة تعريف لمصطلح "الشركة الصغيرة والمتوسطة" وحدوده القانونية - وبالتالي تمكين المقارنات الدولية لواقع الشركات الصغيرة والمتوسطة. يتبع التعريف المطبق في قطر نهجًا مشابهًا للعديد من التعريفات الأخرى الصادرة في جميع أنحاء العالم. حيث يتطلب هذا التعريف تسجيل الشركات الصغيرة والمتوسطة وفقًا لقوانين الدولة كمؤسسة خاصة خاصة ربحية وثانيًا، يعتمد على معيارين أساسيين لتحديد ما إذا كانت شركة ما ضمن فئة الشركات صغيرة ومتوسطة، وهما معياري: عدد الموظفين والإيراد السنوي. وبصفة عامة، ووفقًا لتلك المعايير، لكي تُعتبر الشركة شركة صغيرة ومتوسطة، وألا يكون عدد موظفيها 250 موظفًا ويجب ألا يزيد الإيراد السنوي أكثر من 100 مليون ريال قطري. فكما هو موضح في الشكل البياني 7، فإن الشركة تعد شركة متناهية الصغر إذا كان عدد عامليها لا يزيد عن 10 موظفين ولا يزيد إيرادها السنوي عن مليون ريال قطري. بينما الشركة الصغيرة يعمل لديها ما بين 11 إلى 50 موظفًا وتولد إيرادًا سنويًا أكثر من مليون ريال ولا يزيد عن 20 مليون ريال قطري. ولكي تُصنف الشركة كشركة متوسطة الحجم، يجب أن يكون إجمالي عدد الموظفين ما بين 51 و250 موظفًا وأن يبلغ الإيراد السنوي ما بين 20 مليون و100 مليون ريال قطري.

الشكل البياني 7: معايير تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة

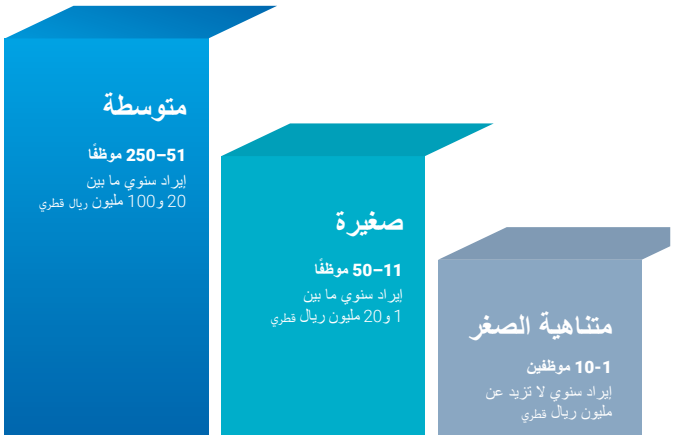

المصدر: وزارة التجارة والصناعة: القرار الوزاري رقم (250) لسنة 2018

في حين أن الإيراد السنوي يمثل الدخل التي تولده الشركة على مدار عام واحد. ويُستثني منه "الإيرادات غير المباشرة" الناجمة عن بيع الأصول والفوائد وتوزيعات الأرباح وحقوق الملكية والخصومات الخاصة بالحسومات والضرائب التي تدفعها الشركة.

هناك ثلاثة استثناءات من التعريف المذكور أعلاه.

1. الاستثناء الأول: الاقتصار على منشآت الأعمال الخاصة الربحية فقط: لضمان عدالة المنافسة بين المنشآت المكونة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تكون منشآت الأعمال الخاصة الربحية هي فقط المُؤهَلة للانضمام إلى هذا القطاع. في حين تستبعد المنشآت التابعة للقطاعات التالية:

- الإدارات الحكومية والهيئات الدبلوماسية.
- منشآت الأعمال العامة والمؤسسات الحكومية.
- منشآت الأعمال المختلطة المملوكة جزئيًا لأي جهة/منشأة أعمال حكومية
- منشآت الأعمال غير الربحية.

2. الاستثناء الثاني: استثناءات خاصة باستقلال المنشأة: في سبيل تحفيز الجهود المعنية بتوفير رأس المال التأسيسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تظل المنشأة التجارية الخاصة مصنفة على أنها "منشأة مستقلة"، ولا يتم اعتبارها منشأة مشتركة حتى لو بلغت نسبة المساهمة في حقوق الملكية/ التصويت بها حتى (50%)، فقط إذا كان هذا الاستثمار من الجهات التالية:

- شركات الاستثمارات العامة وشركات رأس المال المخاطر وممولي المنشآت التجارية.
- الجامعات ومراكز البحوث غير الربحية.
- المستثمرون الاعتباريون بما في ذلك صناديق التطوير الإقليمية.

ويُقصد بالمستثمر الاعتباري هنا ذلك المستثمر الذي يتداول بكميات كبيرة من الأوراق المالية بالنيابة عن عدد كبير من المستثمرين الصغار الفرديين دون مشاركة بشكل مباشر في إدارة المؤسسات التي يستثمرون فيها. وتعتبر الصناديق المشتركة وصناديق المعاشات المالية مثال على المستثمرين الاعتباريين.

3. الاستثناء الثالث: استثناء سوق الشركات الناشئة من إتباع التعريف الوطني ضمن قواعد إدراج الشركات لديها: حيث تم استثناء «سوق الشركات الناشئة» في قطر من تطبيق التعريف الوطني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لاعتمادها على متطلبات مغايرة لإدراج المنشآت بها، مع إمكانية اعتباره تعريفًا استرشاديًا لها. ويتسق ذلك مع المنهج المتعارف عليه والمطبق دوليًا.

2.

النظام البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر

2. النظام البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر

يتميز النظام البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر بوجود عدد متزايد من الفاعلين، الذين يمكن تصنيفهم ضمن ثلاث فئات رئيسة استنادًا إلى مدى ارتباطهم بالنظام البيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة:

1. وكما هو منصوص عليه في استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 فيما يتعلق بالهدف 5.1 الخاص بأجندة التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، يتم تكليف بنك قطر للتنمية بدور جهة التنفيذ الرئيسة، وبالتالي يمثل القوة الدافعة وراء النظام البيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

2. بالإضافة إلى ذلك، تم تكليف 16 هيئة داعمة بتقديم الدعم في مهمة تطوير قطاع شركات صغيرة والمتوسطة مزدهر. حيث تكلّف استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 تلك الجهات لدعم النظام البيئي من خلال:
(أ) تعزيز ريادة الأعمال بين السكان المحليين وتمكين الشركات الناشئة
(ب) دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما بعد مراحل ريادة الأعمال المبكرة نحو الاستدامة طويلة الأجل
(ج) دعم تدويل منتجات وخدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من المنافسة في الاقتصاد الإقليمي والعالمي

وتتضمن الجهات الداعمة التالي:
- وزارة التجارة والصناعة (MOCI)[أ،ب،ج]
- وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MADLSA)[أ]
- وزارة شؤون الطاقة (MOE)[ب]
- الهيئة العامة للجمارك (GAC)[ج]
- وزارة التعليم والتعليم العالي (MEHE)[أ]
- وزارة المواصلات والاتصالات (MOTC)[ب]
- وزارة العدل (MOJ)[ب]
- المجلس الوطني للسياحة[ب]
- مؤسسة قطر[أ،ب]
- مركز قطر للمال (QFC)[ج]
- حاضنة قطر للأعمال (QBIC)[أ]
- مناطق[ب]
- مركز الإنماء الاجتماعي - نماء[أ،ب]
- مطار حمد الدولي[ج]
- موانئ قطر[ج]
- مصرف قطر المركزي[ب]

3. يتم تقديم المزيد من المساعدة والخدمات من خلال جهات فاعلة رئيسة أخرى في النظام البيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة مثل البنوك التجارية أو جامعة قطر أو المبادرات المخصصة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (مثل بداية، حاضنة الأعمال الرقمية، صلتك، غرفة قطر، واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة الصحة العامة ....) أو الشبكات (رابطة رجال الأعمال القطريين، رابطة سيدات الأعمال القطريات، قطر للبترول، إنجاز ...).

يمثل النظام البيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عاملًا مهمًا يحدد قصة نجاح قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعادة ما تتألف هذه الأنظمة البيئية من مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة مثل الهيئات الحكومية أو الجهات التنظيمية أو الشركات الخاصة أو المؤسسات البحثية أو الجامعات أو المستثمرين أو شبكات المستثمرين الملاك. ويعمل هؤلاء الوكلاء على تسهيل تطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022. ويقدم هذا الفصل الجهات الفاعلة الرئيسة في النظام البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر ويقدم نظرة عامة على الخدمات التي تقدمها تلك الجهات.

يكمل هؤلاء المشاركون الإضافيون في النظام البيئي محفظة الخدمات الخاصة بالجهات الداعمة الرئيسة.
في حين أن بنك قطر للتنمية والكيانات الحكومية الأخرى تضطلع بدور حاسم في واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن عددًا متزايدًا من المشاركين يأتي من القطاع الخاص وكذلك قطاع التعليم ويدعم أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية في شكل شراكات وعلاقات تعاون.

الشكل البياني 8: الجهات الممثلة لبيئة الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية

الوزارات الإضافية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الصحة العامة، هيئة التخطيط التنموي والإحصاء، وزارة البلدية والبيئة، وزارة الثقافة والرياضة، وزارة المالية، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية

الشكل البياني 9: نظرة عامة على أبعاد الخدمات في النظام البيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

يدعم المشاركون في النظام البيئي قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مجموعة كبيرة من الخدمات لتسهيل النمو. ويمكن تقسيم الخدمات إلى أربعة أبعاد رئيسة ونحو 14 بُعدًا فرعيًا، كما هو موضح في الشكل البياني 9.

تُعد هذه الأبعاد الأربعة المواضيع الرئيسة التي يتكرر ظهورها في جميع زوايا واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تُستخدم كرؤوس موضوعات بطول التقرير.

المصدر: تحليل فريق العمل

يغطي بُعد "التنظيم وتأسيس الشركات" جميع الخدمات المتعلقة بالقضايا القانونية والتنظيمية التي تنشأ عند بدء شركة جديدة. وعلى وجه التحديد، يغطي هذا البُعد الخدمات الداعمة الخاصة بالإطار القانوني واللوائح والسياسات للشركات الصغيرة والمتوسطة (البُعد الفرعي "الاستشارات التنظيمية")، وتمثيل احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق تطوير السياسات ("دعم السياسات")؛ وتوفير مساحة مكتبية (مدعومة) ("البنية التحتية للأعمال")؛ وتوفير تسجيلات الشركة، وتراخيصها وشهادات الاعتماد الخاصة بها ("التسجيل والترخيص"). ومن الأمثلة على هذه الخدمات برنامج عقود الذي ينفذه بنك قطر للتنمية من أجل تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بحزمة واسعة من خدمات الاستشارات القانونية والمساحات المكتبية ومرافق التصنيع المقدمة من جانب حاضنة قطر للأعمال.

يشمل بُعد "عمليات الأعمال وتطوير السوق" الخدمات المرتبطة بتطوير نماذج الأعمال وإطلاقها وإدارتها. ويشمل ذلك الخدمات الداعمة الخاصة بتخطيط الأعمال والتسويق والإعلان والربط الشبكي والتوفيق وما إلى ذلك ("استشارات الأعمال")؛ الخدمات الداعمة لتقارير السوق وما إلى ذلك ("معلومات السوق")؛ والخدمات الداعمة الخاصة بالوصول إلى الأسواق والصادرات (باستثناء التمويل التجاري) وما إلى ذلك ("الدعم التجاري"). وتتمثل الخدمات النموذجية في مبادرة تنمية الصادرات "تصدير" التي أطلقها بنك قطر للتنمية والتي تقدم المشورة للشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالصادرات، أو مسار الشركات الناشئة الذي تقدمه حاضنة الأعمال الرقمية (من جانب وزارة المواصلات والاتصالات) والذي يقدم المشورة لرواد الأعمال بشأن كيفية توسيع نطاق أفكار الأعمال لتحويلها إلى نماذج أعمال ناجحة.

يتألف بُعد "التمويل" من جميع الخدمات المتعلقة بتمويل الديون وحقوق الملكية والإدارة المالية والمدفوعات. ويشمل ذلك الخدمات الداعمة الخاصة بالمحاسبة والتدقيق وتخطيط الأعمال وحفظ السجلات وما إلى ذلك ("الاستشارات المالية")؛ وتقديم القروض والاعتمادات أو أشكال التمويل الأخرى ("القروض والتمويل")؛ وتوفير حقوق الملكية أو الاستثمارات أو غيرها من أشكال التمويل ("حقوق الملكية وتوفير الموارد المالية")؛ والخدمات الداعمة الخاصة بالمدفوعات (الخدمات البنكية عبر الإنترنت، المدفوعات غير النقدية) وما إلى ذلك ("البنية التحتية للمدفوعات"). في حين أن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة يتم توفيره بشكل أساسي من جانب البنوك التجارية، تقدم الشركات الأخرى مثل صلتك أو نماء وسائل الدعم المالي لرواد الأعمال القطريين.

أخيرًا، يتناول البعد الرابع "المعرفة" القضايا المتعلقة بتراكم المعرفة الفنية الحيوية التي تكون لازمة لبدء الشركة وإدارتها بنجاح. ويشمل ذلك الخدمات الداعمة الخاصة بالابتكار ("الابتكار في البحث والتطوير")؛ والخدمات الخاصة بالتقنيات الجديدة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك ("تكنولوجيا البحث والتطوير")؛ والخدمات مثل وُرش العمل والحلقات النقاشية والبرامج التعليمية وما إلى ذلك ("التميز التشغيلي"). من بين أمثلة هذه الخدمات برنامج التعلم والتطوير التي أطلقه بنك قطر للتنمية بهدف تزويد رواد الأعمال بفرص التدريب وبرنامج تحويل البحوث لشركات ناشئة الذي أطلقته واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا بهدف توجيه رواد الأعمال الطموحين في مسارهم البحثي لتطوير التقنيات المبتكرة.

توفر العديد من الجهات الداعمة في النظام البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة العديد من الخدمات عبر هذه الأبعاد الأربعة. ويقدم الشكل البياني 10 نظرة عامة على الخدمات المختلفة - مرتبة وفق الأبعاد الأربعة الرئيسة والفرعية (14 بُعدًا فرعيًا) - التي يقدمها أصحاب المصلحة الرئيسون وتشير ألوان الحدود المحيطة بالجهات الفاعلة إلى ما تغطيه محفظة خدمات الجهة الفاعلة ذات الصلة من الأبعاد الأربعة (التنظيم وتأسيس الشركات، وعمليات الأعمال وتطوير السوق، والتمويل، والمعرفة).

الشكل البياني 10: نظرة عامة على النظام البيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

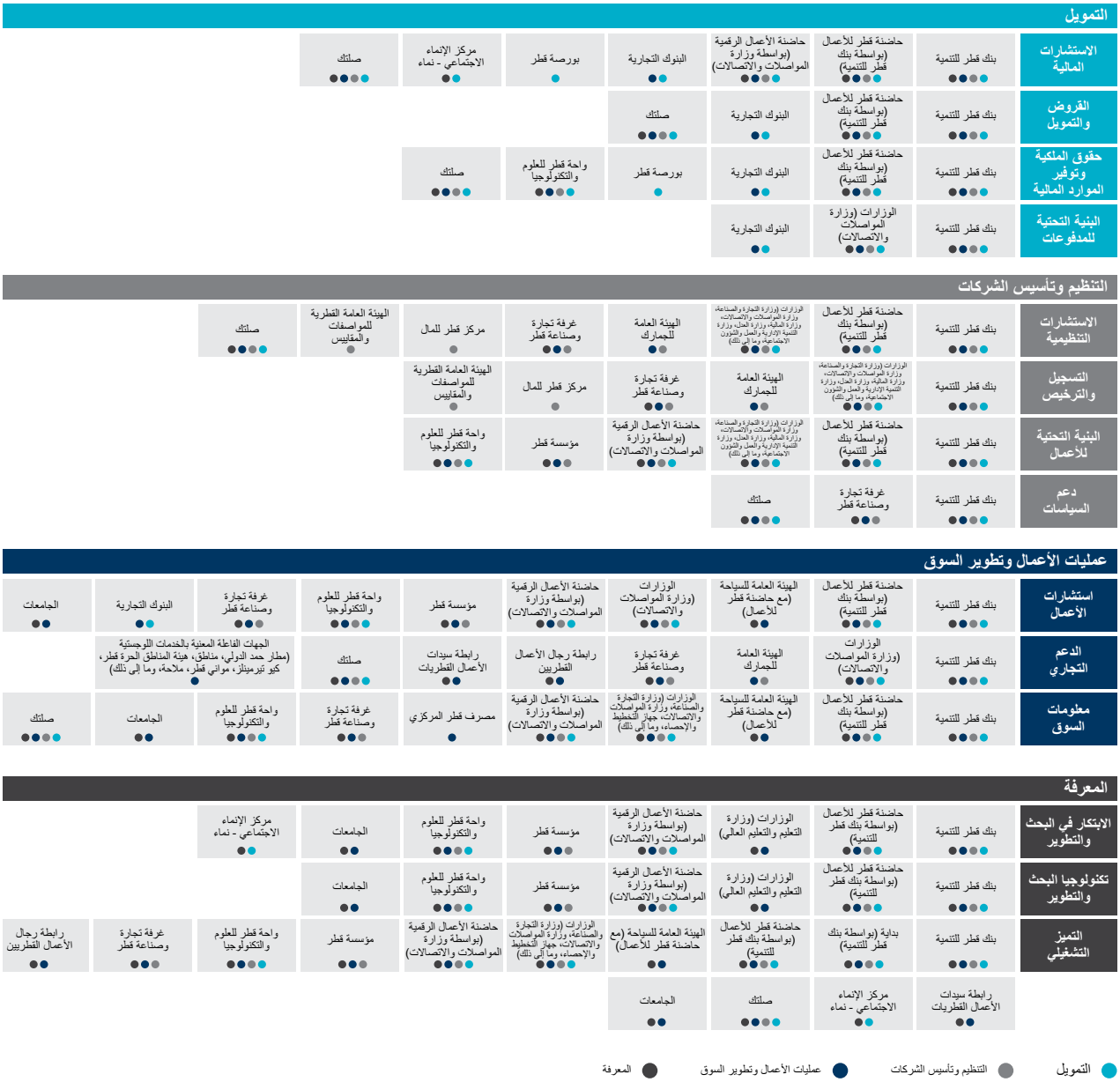

المصدر: بنك قطر للتنمية

بالمقارنة مع النظام البيئي الموضح في تقرير عام 2016، تم تسجيل زيادة في عدد الخدمات والبرامج المتاحة وفي عدد الداعمين غير الحكوميين الذين ينشطون في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتعكس الزيادة في مستوى النشاط داخل النظام البيئي الوعي المتزايد بالحاجة إلى وجود قطاع خاص قوي ومستقل يقوم على الشركات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، من الإضافات الملحوظة لمجموعة الداعمين في النظام البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة شركة مناطق، والشركة القطرية لإدارة الموانئ (موانئ)، ومؤسسة قطر، ومطار حمد الدولي (HIA). ومع وجود دافعين جدد مثل موانئ أو مطار حمد الدولي، يصبح من الواضح أن تدويل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الوطني يمثل ركيزة أساسية في استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022.

علاوةً على ذلك، حتى عام 2019، تمت إضافة العديد من مجالات الخدمات الجديدة إلى قطاع محفظة الخدمات في النظام البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، تُعتبر الأبعاد الفرعية "الاستشارات المالية" (مثل، خدمات المحاسبة وحفظ السجلات المقدمة بواسطة برنامج تدقيق الخاص ببنك قطر للتنمية)، و"البنية التحتية للمدفوعات" (مثل حلول الدفع الرقمي المقدمة من بنك الدوحة عن طريق مبادرة التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تطلقها وزارة المواصلات والاتصالات)، و"دعم السياسات" (مثل الدعم المقدم من بنك قطر للتنمية للحكومة في الأجندة الوطنية)، و"الدعم التجاري" (مثل تأمين التصدير من جانب بنك قطر للتنمية)، و"معلومات السوق" (مثل مبادرة تصدير لتوفير معلومات السوق العالمية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو التصدير)، و"الابتكار في البحث والتطوير" (مثل برنامج تحويل البحوث لشركات ناشئة الذي أطلقته واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا)، و"تكنولوجيا البحث والتطوير" (مثل التركيز عالي التكنولوجيا الذي توظّفه حاضنة الأعمال الرقمية) إضافات إلى محفظة الخدمات المقدمة حاليًا والمنظمة بصورة أكثر شمولًا.
وكما هو موضح في الشكل البياني 10، تتم تغطية العديد من الخدمات بواسطة العديد من الجهات الداعمة في النظام البيئي، مما يوفر عمقًا إضافيًا لمحفظة الخدمات عند مقارنتها بالنظام البيئي في عام 2016.

في عام 2019 وحده، تم الإعلان عن مجموعة واسعة من المبادرات والبرامج لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر. وقد تم الشروع في بعضها بواسطة بنك قطر للتنمية، والبعض الآخر بواسطة الجهات الداعمة (مثل وزارة المواصلات والاتصالات، مؤسسة قطر) وبعضها بواسطة الجهات الفاعلة الرئيسة الأخرى (مثل مايكروسوفت).

على سبيل المثال، في أوائل عام 2019، عقد بنك قطر للتنمية النسخة الرابعة من مؤتمر "مشتريات"، مؤتمر ومعرض المشتريات والتعاقدات الحكومية، لتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بمنصة لبدء العمل مع الهيئات الحكومية وتيسير التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص. وفي مثال آخر، أطلقت مؤسسة قطر مبادرة تمويل جديدة بعنوان "كوبون الابتكار" بهدف تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في قطر التي تطوّر منتجات وخدمات جديدة عالية التقنية، بغض النظر عن تركيزها في المجال.

بالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارة المواصلات والاتصالات عن إضافة مُسرِّع رقمي يركّز على التقنيات الرقمية المبتكرة (الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، الواقع الافتراضي، ما إلى ذلك) إلى برنامج التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة (DTSME) القائم بالفعل. وهناك مبادرة جديدة أخرى هي برنامج الأزياء الانسيابي الذي أطلقته حاضنة قطر للأعمال، والذي يستهدف رواد الأعمال من قطاعات الأزياء والتصميم لتزويدهم بالمعرفة اللازمة لتحويل الأفكار إلى علامات تجارية قطرية واسعة النطاق في مجال الأزياء.

وأخيرًا، أعلنت شركة مايكروسوفت قطر أيضًا عن زيادة دعمها للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاستفادة بشكل أفضل من تكنولوجيا مايكروسوفت لتنمية أعمالها. بشكل عام، يشير التقييم السريع للمنشورات الإعلامية والتقارير الرسمية إلى أن النظام البيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة يتسم بدرجة عالية من النشاط.

على الصعيد الدولي، يمكن العثور على أنظمة بيئية للشركات الصغيرة والمتوسطة ذات هياكل وجهات فاعلة مماثلة في العديد من الاقتصادات. فعلى سبيل المثال، يضطلع بنك الائتمان لإعادة الإعمار، بصفته بنك تنمية، بدور مماثل في النظام البيئي الألماني للدور الذي يضطلع به بنك قطر للتنمية في قطر. ويمثل الكيان المملوك للدولة القوة الدافعة وراء جهود الحكومة لتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا ويقدم خدمات تمويل مستفيضة وخدمات استشارات محددة ويقوم على نحوٍ منتظم بنشر الدراسات حول قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا. وفي أمثلة أخرى، تلعب الحكومة دورًا أكثر نشاطًا في تشكيل واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

فعلى سبيل المثال، يضطلع بدور المسؤول الرئيسي عن تطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في سنغافورة مؤسسة سنغافورة، وهي كيان قانوني خاضع لوزارة التجارة والصناعة. ويقدم الكيان مجموعة كبيرة من الخدمات المالية وغير المالية على مدار دورة حياة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق المحلية، كما أن لديه فرقًا مخصصة لتقديم المشورة بشأن القضايا المتعلقة بالصادرات والتجارة الدولية. وهناك حكومات أخرى مضت إلى ما هو أبعد من ذلك وأنشأت وزارات مخصصة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، يُدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية من جانب وزارة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

وتعتبر الوزارة ذاتها أقل تركيزًا على تقديم الدعم المالي المباشر لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تركز بدلًا من ذلك على تطوير وتنفيذ وتعزيز السياسات الحكومية التي تُفيد الشركات الكورية وتركز بشكل خاص على مواضيع التصدير. وبالمثل، تُعد وزارة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الهندية هيئة حكومية مخصصة تقع في قلب النظام البيئي المحلي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. فبالإضافة إلى وضع السياسات، تقدّم للشركات الصغيرة والمتوسطة برامج تنموية متنوعة قد تساعدها على تنمية أعمالها. وعلى الرغم من أن كل هذه الحكومات تتبع استراتيجيات مختلفة، إلا أنها تركز جميعًا على الهدف ذاته، ألا وهو تعزيز القطاع الوطني للشركات الصغيرة والمتوسطة لديها.

مشتريات 2019 يوفر إمكانية وصول أكبر من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المناقصات

2019/01/28 – جلف تايمز

مؤسسة قطر تطلق مبادرة تمويل جديدة لدعم القطاع الخاص

2019/06/19 – جلف تايمز

وزارة المواصلات والاتصالات تعلن عن المرحلة القادمة من برنامج التحول

2019/11/06 – جلف تايمز

حاضنة قطر للأعمال تطلق الموجة الأولى من برنامج الأزياء الانسيابي

2019/08/27 – جلف تايمز

مايكروسوفت تساعد في تسريع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، النمو التجاري للشركات الناشئة

2019/07/31 - بينينسولا قطر

3. استبيان حول وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة

3.
نتائج الاستبيان

تتمثل الأهداف الرئيسة للتقرير في استعراض الوضع الراهن لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة القطري بصورة شاملة وتسليط الضوء على الاتجاهات منذ صدور التقرير الأخير في عام 2016. تم طرح أسئلة على الشركات الصغيرة والمتوسطة تغطي القضايا الرئيسة ضمن واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويقدم هذا الفصل النتائج المستخلصة من هذا الاستبيان الذي يضم 510 شركات صغيرة ومتوسطة في قطر (تم إجراؤه قبل ظهور جائحة كوفيد-19). أولًا، يقدم هذا الفصل نظرة عامة تمهيدية حول خصائص العينة، وكذلك نظرة سريعة على الأداء (المالي) المُتصوَّر للشركات الصغيرة والمتوسطة. بعد ذلك، تركز النتائج على خصائص واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي سيتم عرضها في هذا الفصل من خلال الأبعاد الأربعة السابق ذكرها، كما تشمل أيضًا قسمًا متعلقًا بالنظام البيئي للدعم من منظور الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويُختتم الفصل بعرض أهم التحديات المستقبلية المُتصوَّرة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن إجمال الموضوعات التي سيتناولها هذا الفصل على النحو التالي:

- خصائص العينة
- أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة
- خصائص قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة
- التنظيم وتأسيس الشركات
- عمليات الأعمال وتطوير السوق
- الوصول إلى التمويل
- الوصول إلى المعرفة
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة
- التحديات المستقبلية

يتمثل أحد الأهداف الرئيسة للدراسة في تسليط الضوء على الاتجاهات الراهنة ومقارنتها بنتائج تقرير عام 2016. وبالتالي، فإن هيكل تقرير عام 2016 تم تضمينه بالكامل داخل تقرير عام 2020 أيضًا بهدف المقارنة، مع إجراء بعض التعديلات فيما يخص هيكل الموضوعات الفرعية فعلى سبيل المثال، يمثل موضوع "درجة التدويل" (2016) في الوقت الحالي جزءًا من قسم "عمليات الأعمال وتطوير السوق" الذي يقدم رؤى بشأن استراتيجيات التدويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديات التصدير والتوزيع الجغرافي للمبيعات. ويوضح الشكل البياني التالي كيفية تناول المواضيع الرئيسة وتنظيمها في تقرير عام 2016 وتقرير عام 2020 على التوالي.

الشكل البياني 11: هيكل المواضيع المُتناولة في تقرير 2016 وتقرير 2020، حسب تسلسل الفصول لعام 2016

المصدر: تحليل فريق العمل

1.3
المنهجية
عملية اختيار العينة

تم إجراء استبيان شمل 510 شركات مصنفة كشركات صغيرة ومتوسطة. علاوةً على ذلك، تم اختيار عينة الدراسة بحيث تعكس تمثيل الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمجتمع. وهذا يسمح بتصورٍ لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يتسم بتمثيل الخصائص الفعلية للقطاع، ومن ثم يتُيح التفكير بشكل أفضل في الفرص والتحديات الحالية التي يواجهها رواد الأعمال في دولة قطر. وعلى وجه التحديد، فقد تمت عملية أخذ العينات ليعكس تقسيمها توزيع القطاعات الاقتصادية وحجم الشركة من حيث عدد الموظفين (استنادًا إلى بيانات توزيع التوظيف للشركات الصغيرة والمتوسطة المستمدة من إحصاء 2015).

يأتي تصنيف التقسيم حسب القطاع (وفقًا للتصنيف الصناعي القياسي الدولي) على النحو التالي:

- الزراعة والحِراجة والثروة السمكية
- التشييد
- التصنيع
- الخدمات (بما في ذلك خدمات الإقامة والمطاعم وغيرها)
- التجارة (بما في ذلك تجارة الجملة والتجزئة)

يمثل توزيع قطاعات المجال للشركات الصغيرة والمتوسطة أحد معايير اختيار العينات الرئيسة في عملية جمع البيانات. وهذا من شأنه أن يعكس بدقة التقسيم الفعلي بحسب المجال عبر القطاع الخاص القطري وبالتالي تشكيل عينة تمثيلية.

بالنسبة للأسئلة المُختارة، لم يتمكن جميع المشاركين من تقديم إجابات بسبب السرية. وسيتم توضيح عدد الإجابات عن هذه الأسئلة بـ"العدد" وسيكون بمثابة خط أساس. ولا يوجد أي مؤشر يمثل استجابات من حجم العينة الكامل البالغ 510 في تقرير وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر لعام 2020.

يعرض الشكل البياني 12 تقسيم العينة حسب القطاع، وكذلك تقسيم القطاعات وفق لبيانات جهاز الإحصاء. وتوضح البيانات أن تقسيم القطاعات الاقتصادية بالعينة يتساوي تقريبًا مع تقسيم قطاعات فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر وفقا لبيانات جهاز الإحصاء. حيث يتسم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بحصة كبيرة للشركات العاملة بقطاع التجارة. وبالتالي، حيث أن حوالي 39% من الشركات المشاركة في عينة الاستبيان البالغ عددها 510 شركات تزاول نشاطها بشكل أساسي في التجارة. وتشمل القطاعات الأخرى المهمة والممثلة تمثيلًا جيدًا: قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (12%)، والتشييد (10%)، والتصنيع (7%)، والخدمات (32%).

وتشمل الخدمات قطاعات فرعية متعددة منها: خدمات الإقامة والمطاعم، وكذلك الشركات الأخرى من قطاعات الخدمات الأخرى الأصغر حجمًا، مثل النقل والتخزين أو الخدمات الإدارية وخدمات الدعم وبالنظر إلى الاستعدادات الجارية لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 وكذلك مشاريع البنية التحتية الأخرى واسعة النطاق، شهد قطاع التشييد نموًا عاليًا في السنوات الأخيرة. علاوةً على ذلك، بالمقارنة مع تقرير عام 2016، الذي كان فيه قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية لا يشكّل سوى 2% من العينة، يتم تمثيل هذا القطاع بشكل أفضل في العينة الجديدة حيث تركز المنهجية الحالية على تحقيق تمثيل أكثر دقة وواقعية لجميع القطاعات.

يشمل التصنيف "غير ذلك" القطاعات التالية: النقل والتخزين؛ الخدمات الإدارية وخدمات الدعم؛ الخدمات المهنية والعلمية والفنية؛ الخدمات الأخرى؛ التعليم؛ الأنشطة المالية وأنشطة التأمين؛ العقارات؛ صحة الإنسان والعمل الاجتماعي؛ والمعلومات الاتصالات؛ الفنون والترفيه والاستجمام؛ إمدادات المياه وأنشطة الصرف وإدارة النفايات وما إلى ذلك؛ التعدين واستغلال المحاجر.

الشكل البياني 12: تقسيم العينة حسب القطاعات

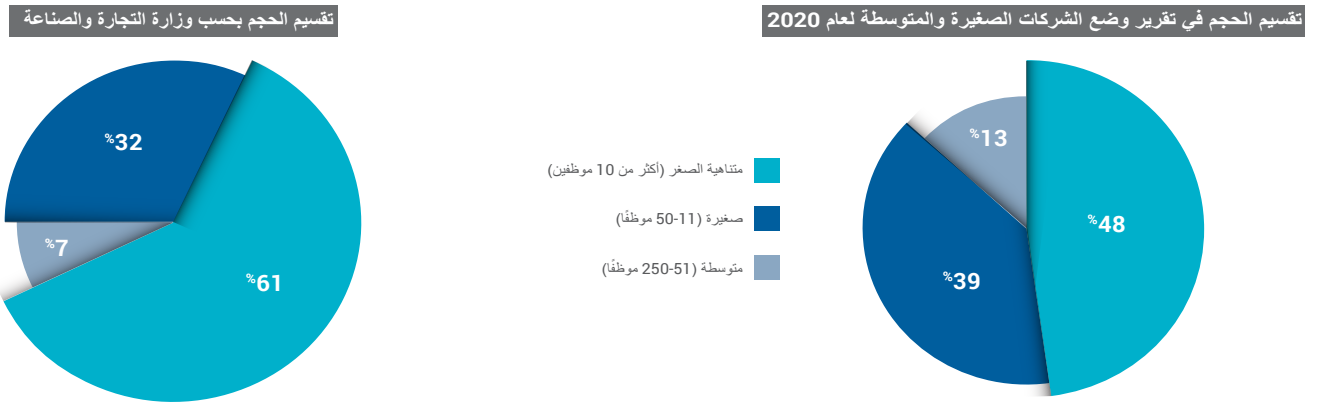

للحصول على حجم عينة أكثر قابلية للمقارنة، كان تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى شركات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة يقتصر على عدد الموظفين في الشركات. وهذا يُمكّن مقارنة البيانات المستلمة من وزارة التجارة والصناعة (MOCI).

ويتم تصنيف 98.5% من الشركات في دولة قطر كشركات صغيرة ومتوسطة، مع هيمنة الشركات متناهية الصغر والصغيرة. كما يظهر في الشكل البياني 12، تشكّل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 61% و32% و7% على التوالي. ويعرض حجم العينة في تقرير وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة لعام 2020 صورة مشابهة. وتهيمن الشركات صغيرة الحجم على واقع العينة بنسبة تمثيل تبلغ 48%. وتشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة نسبة 39% و13% على التوالي.

الشكل البياني 13: تقسيم العينة حسب الحجم

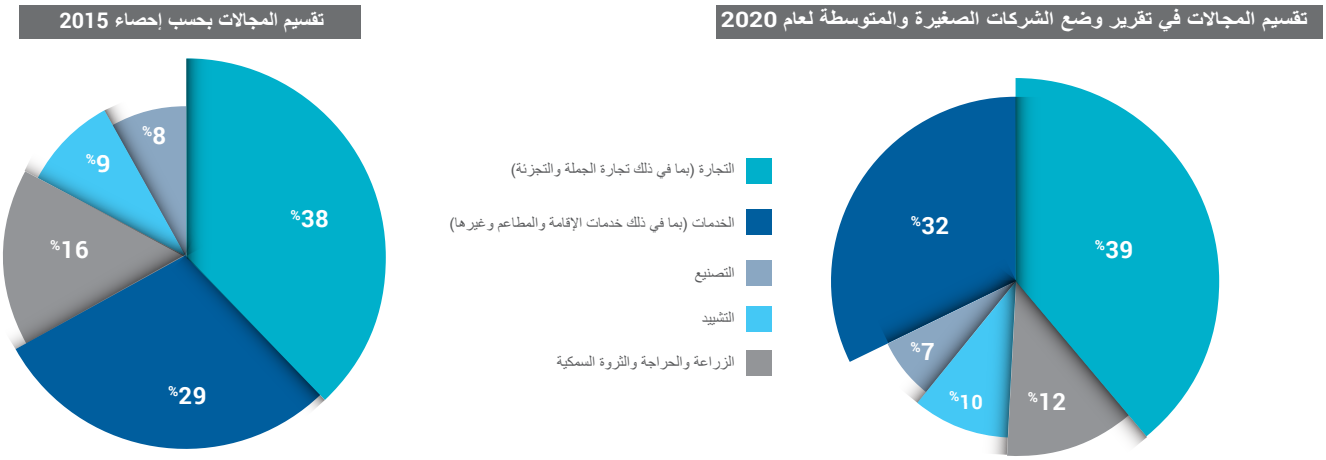

عند تحليل العينة وفقًا لتصنيف القطاع وفئات الحجم كما هو موضح في الشكل البياني 14، يُلاحظ أن الشركات متناهية الصغر تستحوذ على النسبة الأكبر في قطاع الخدمات.

في حين تهيمن الشركات الصغيرة على قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية وقطاع التجارة وقطاع التشييد. أما في قطاع التصنيع، تستحوذ الشركات المتوسطة على النصيب الأكبر.

الشكل البياني 14: تقسيم العينة حسب القطاع والحجم

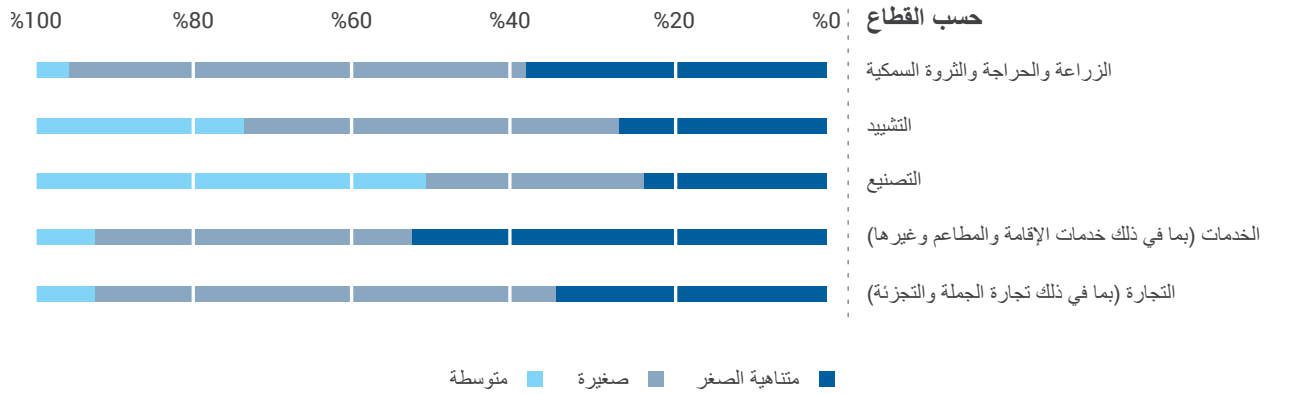

إجراء المسح (المقابلات)

بدايةً تم إجراء مسح على عينة تجريبية بهدف تقييم استمارة الاستبيان وقياس مدى صعوبة فهم أسئلتها من قبل المبحوثين. علمًا بأنه قد تم الانتهاء من الصيغة النهائية لها قبل ظهور جائحة كوفيد-19 العالمية. وبشكل عام، تمت عملية أخذ العينات وفق المبادئ العلمية

تمت عملية إجراء الاستبيان وفق ثلاثة مبادئ توجيهية. أولًا، استيعاب منظور رائد الأعمال عن طريق مقابلة المالك الفعلي للشركة. وقد تم تحقيق هذا الهدف في 88% من المقابلات التي أُجريت. في النسبة المتبقية البالغة 12% من الحالات، تمت مقابلة الممثل المباشر للمالك - وبالتالي ضمان الحصول على وجهة نظر الشخص المسؤول عن إدارة وتشغيل الشركة.

ثانيًا، ضمان أعلى مستوى ممكن من دقة وجودة البيانات التي تم جمعها، حيث كان من المقرر إجراء أكبر عدد ممكن من المقابلات وجهًا لوجه بدلاً من الاعتماد على أشكال التواصل الأخرى غير المباشرة. وفي الإجمال، تم إجراء 75% من جميع المقابلات وجهاً لوجه. وفي حال عدم إمكانية تطبيق هذه الطريقة، تم إجراء المقابلات عبر سلسلة من المحادثات الهاتفية، حيث تم ذلك في نسبة 25% المتبقية من المقابلات.

ثالثًا، نظرًا لأن الهدف من التقرير هو النظر في ثقافة وعقلية رواد الأعمال المحليين، كان من المقرر أن تُدار المقابلات مع المواطنين القطريين حيثما أمكن ذلك في 60% من المقابلات. وهذا يسمح باستيعاب منظور طويل الأجل في الواقع المحلي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

الموضوعات ذات الأولوية

من منظور المحتوى، يركز الاستبيان على مجموعة متنوعة من المواضيع. فبعد ستة أسئلة أولية تتعلق بتصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (مثل النشاط الأساسي والإيراد السنوي وعدد الموظفين وما إلى ذلك)، تم تناول الأبعاد الأربعة الرئيسة المحددة سابقًا لبيئة الشركات الصغيرة والمتوسطة (انظر الفصل 2) وكذلك المواضيع الإضافية المحددة:

تتيح الموضوعات ذات الأولوية إجراء مراجعة شاملة لرؤية ونظرة رواد الأعمال بشأن واقع وبيئة الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك لتحديد وتقييم الفرص والتهديدات المحتملة. ويتم تخصيص القسم 4 من التقرير لتقييم المواضيع التي تم تناولها وتقديم مزيدٍ من التوضيح حول الرؤى المستمدة من الاستبيان.

2.3 خصائص العينة

تصنيف قطاع وحجم الشركات

يمثل توزيع الشركات وفقًا للقطاعات الاقتصادية وكذلك حجمها (متناهية الصغر، صغيرة، ومتوسطة) اثنين من معايير اختيار العينة الرئيسة في عملية جمع البيانات. وهذا من شأنه أن يعكس بدقة التقسيم الفعلي للقطاع الخاص القطري وبالتالي الحصول على عينة ممثلة تمثيلا سليمًا. وكما هو موضح في الفصل "3.1 عملية اختيار العينة للمنهجية"، تتسم عينة الشركات الصغيرة والمتوسطة بوجود قوي للشركات من قطاع التجارة (39%) وكذلك الشركات الصغيرة (48%). يُرجى مراجعة الفصل 3.1. للاطلاع على مزيد من الإحصاءات حول تصنيف العينة حسب المجال والحجم.

عمر الشركة

فيما يتعلق بعمر الشركة، توضح العينة أيضًا الأهمية المتزايدة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث إنها تضم نسبة كبيرة من الشركات الناشئة التي تم تسجيلها عام 2016 أو بعده. وبشكل أكثر تحديدًا، يوضح الشكل البياني 15 أن نسبة 32% من الشركات المشمولة في العينة يقل عمرها عن 4 سنوات، و22% ما بين 4 إلى 6 سنوات، و17% ما بين 7 إلى 9 سنوات و29% بعمر 10 سنوات على الأقل. وبالنظر عن قرب إلى تقسيم العينة حسب القطاع، يتضح أن قطاع التشييد يزدهر بشكل خاص من حيث الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة حديثًا (45% دون عمر 4 سنوات) وهذا يعزى أيضًا إلى الاستعدادات لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 وتأثيراتها الإيجابية على الاقتصاد القطري. علاوةً على ذلك، يُظهر قطاع التجارة والتصنيع والخدمات حضورًا قويًا بشكل خاص للشركات الأصغر عمرًا. من ناحية أخرى، تتمتع نسبة الشركات التي يبلغ عمرها 10 سنوات على الأقل من العمليات بقاعدة قوية في قطاع التصنيع (38%) وقطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (40%). ومن حيث التقسيم بحسب الحجم، تُعد عينة الشركات متناهية الصغر أقل عمرًا بشكل خاص حيث يبلغ عمر ما يزيد عن 40% من الشركات أقل من 4 سنوات. وبالمقارنة مع عام 2016، يشير هذا إلى تزايد عدد الشركات الأقل عمرًا التي تدخل النظام البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية.

الشكل البياني 15: تاريخ تسجيل الشركة

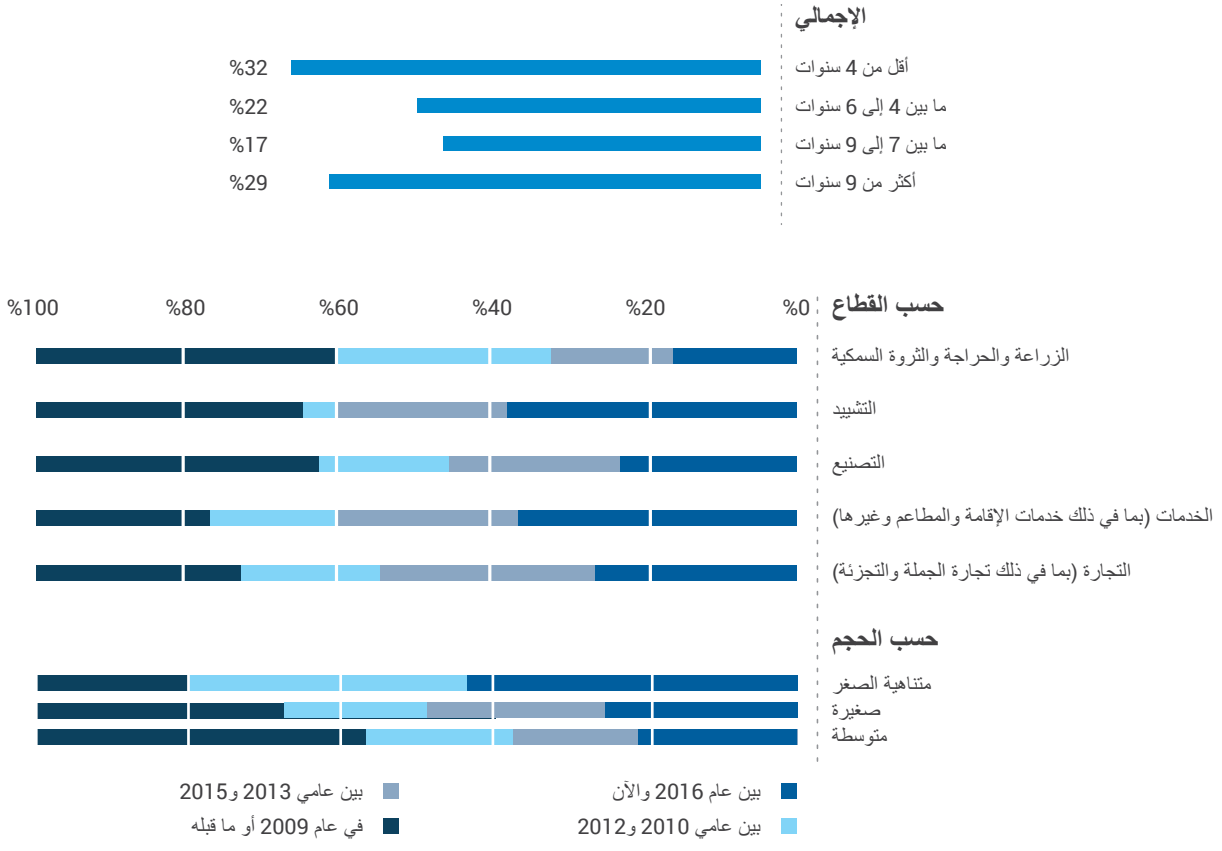

بدء عمليات الأعمال

يشير الشكل البياني 16 إلى أن الغالبية العظمى من الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية (93%) تبدأ عملياتها خلال العام الأول بعد التسجيل - وتقوم نسبة 50% منها بذلك بعد تسجيلها مباشرةً. ويظهر ذلك بشكل واضح عند النظر إلى الشركات العاملة في قطاع التشييد وقطاع التصنيع وقطاع خدمات الإقامة والمطاعم وكذلك عند النظر في الشركات متوسطة الحجم.

وقد بدأ 7% منها فقط في العمل بعد سنة أو أكثر من تسجيل الشركة ويرتكز نشاط معظم هذه الشركات على قطاعات التشييد والتصنيع والتجارة. وبشكل عام، فهذا يمثل تحديد واستعداد رواد الأعمال في واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر عندما يتعلق الأمر بتحويل فكرة عمل إلى شركة عاملة.

الشكل البياني 16: بدء تشغيل الشركة

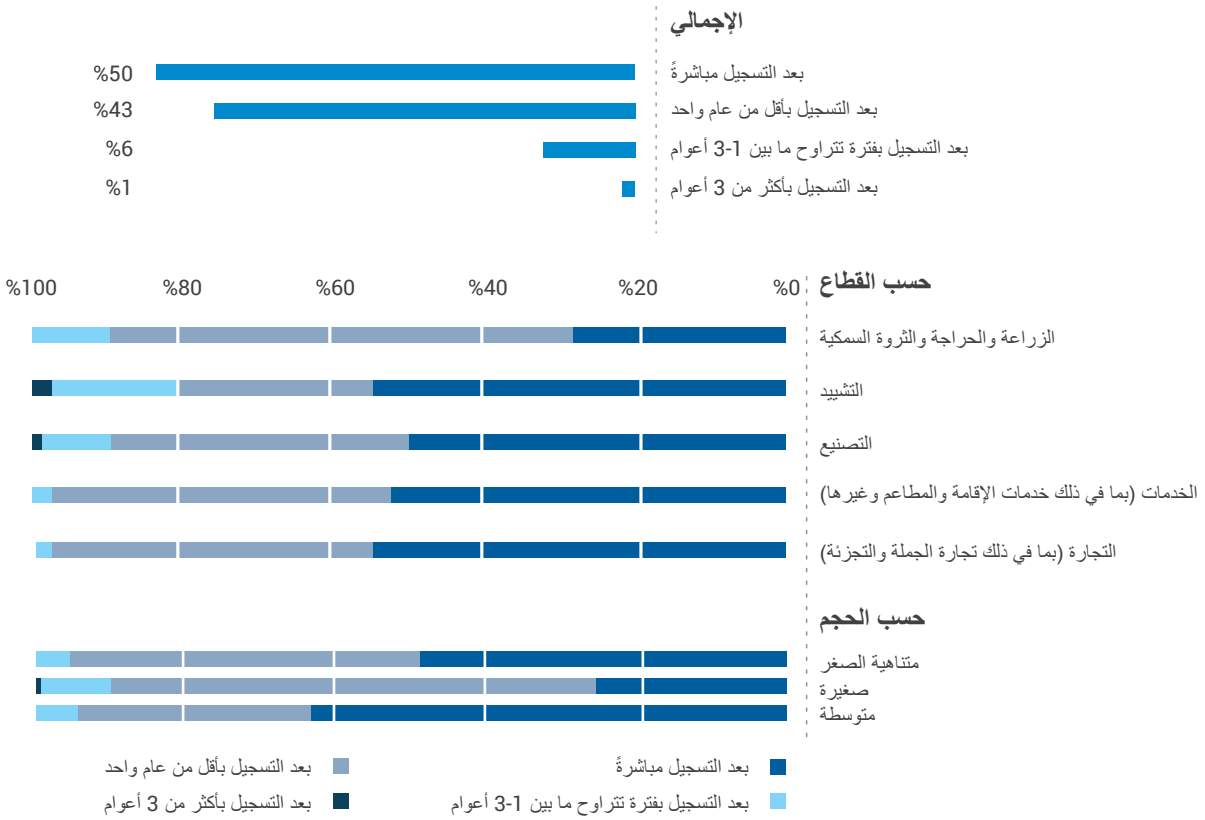

موقع الشركة

كما في عام 2016، تواصل الشركات الصغيرة والمتوسطة تسجيل موقعها في البر الرئيسي لدولة قطر - 96% في عام 2020 مقابل 95% في عام 2016

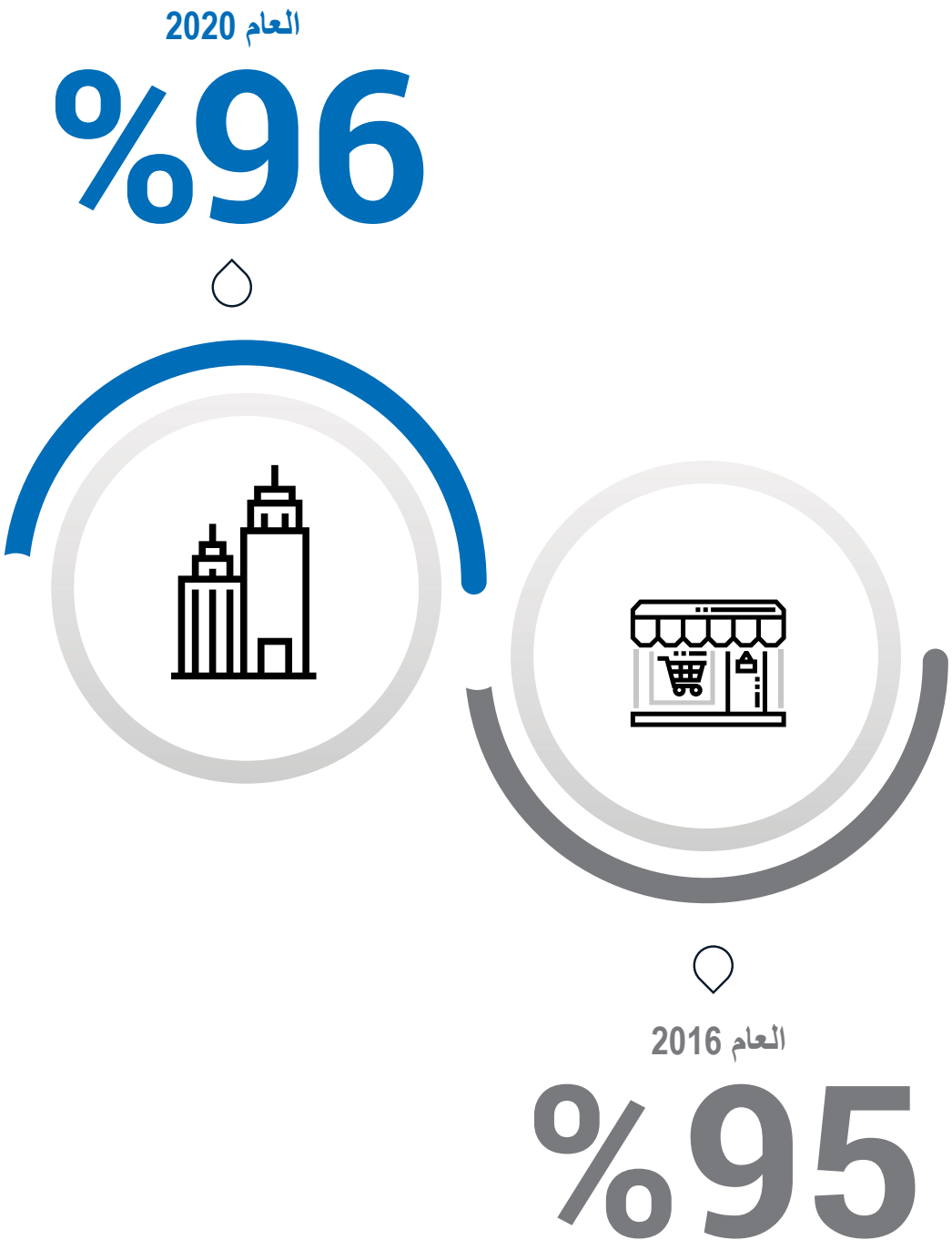

كما هو موضح في الشكل البياني 17، من بين 510 شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تم تحليلها، تُعد الغالبية العظمى (96%) قائمة ومسجلة في البر الرئيسي في حين أقامت 4% عملياتها في المنطقة الحرة. وتؤكد هذه الصورة أحادية الجانب ما تمت ملاحظته بالفعل في تقرير عام 2016 حيث كان 95% من المشاركين قائمًا في البر الرئيسي و5% في المناطق الحرة. كما أن تلك النتيجة لا تختلف كثيراً عند مقارنة وفقًا للقطاع أو وحجم الشركة.

الشكل البياني 17: مكان التسجيل

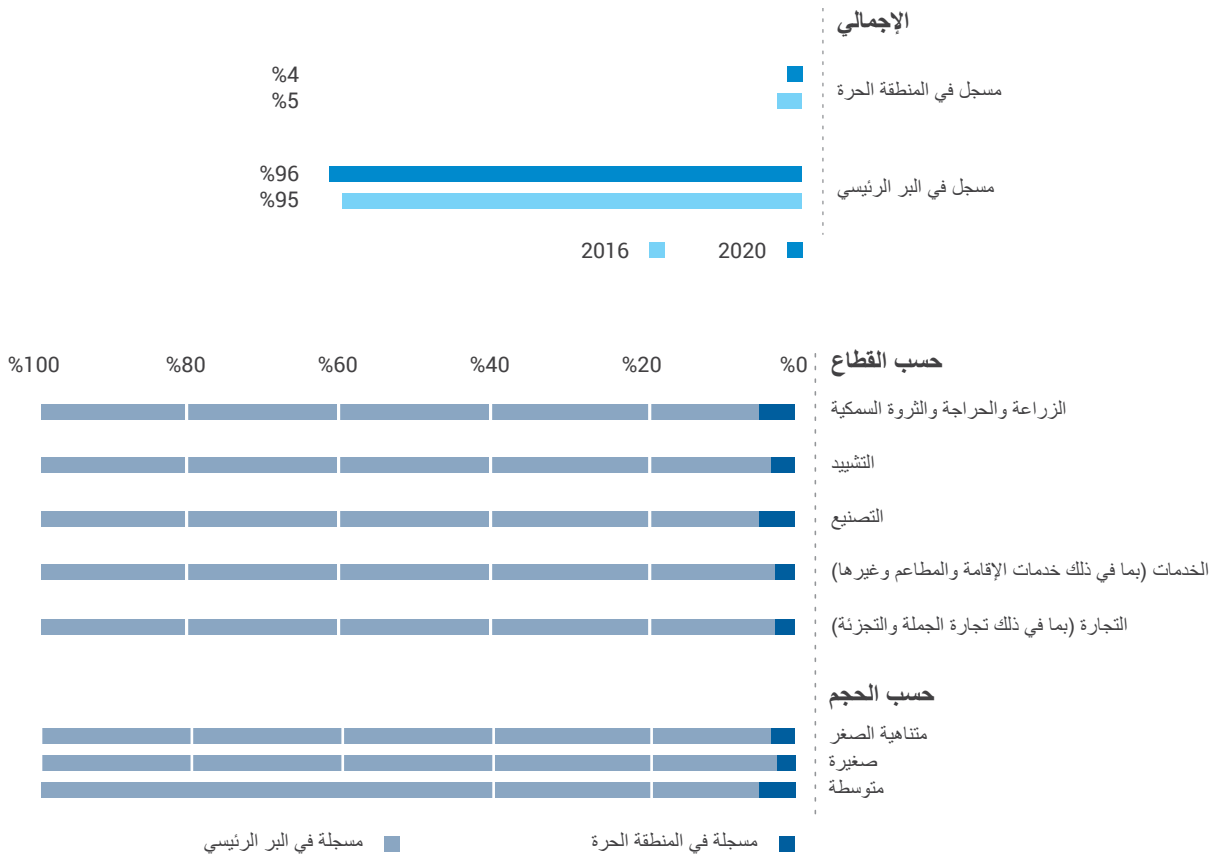

3.3 أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة

يقدم هذا القسم نظرة سريعة على تصور الأداء السابق لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك توقعات الأداء في المستقبل. ولا يتناول هذا التقرير تقييمًا مفصلًا للأرقام المالية للشركة الصغيرة والمتوسطة، ولكنه يركز على تصور أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة – وهو ما يمثل اختلافًا عن تقرير عام 2016.

أداء الإيرادات السابقة

حقق قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة أداء قويًا في السابق حيث تشير نسبة 24% إلى معدلات إيجابية قوية للنمو السنوي (5%+)
- متناهية الصغر (19%)، الصغيرة (26%)، المتوسطة (31%)

الشكل البياني 18: تصور الأداء

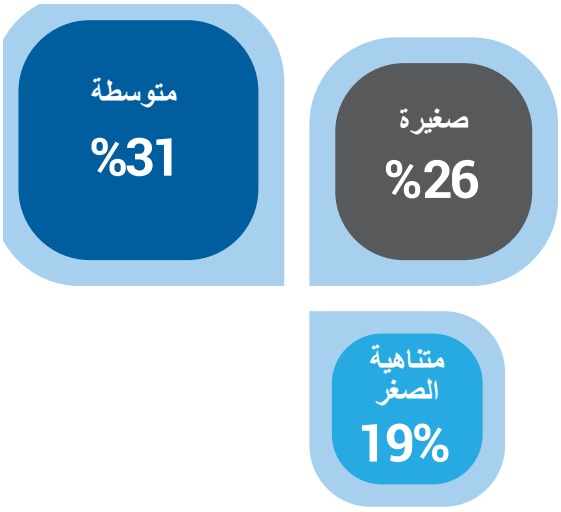

تشير البيانات التي تم جمعها في عملية جمع البيانات (المقابلات) إلى الأداء القوي فيما يخص إيرادات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة القطري على النحو الموضح في الشكل البياني 19. حيث شهد 74% من الشركات الصغيرة والمتوسطة نموًا سنويًا في الإيرادات على مدى السنوات الثلاث الماضية. وبشكل أكثر تحديدًا، أظهر نحو 60% من الشركات معدلات إيجابية في النمو السنوي. وفي حين أنه لوحظ أن متوسط معدل النمو يتراوح بين 1-5% بنسبة 34%، تُظهر الشركات نموًا سنويًا قويًا يزيد عن 5% وهو ما يشكل الثلث (24%) تقريبًا. وهذا يعكس التوقعات الاقتصادية الإيجابية العامة لدولة قطر حيث تمكنت الدولة من التعافي من الانتكاسات الاقتصادية الأخيرة مثل تراجع أسعار المواد الهيدروكربونية في عام 2014. وعلى المستوى القطاعي، فإن نسب متفاوتة من الشركات قد عانت من تراجع في إيراداتها، في حين شهدت شركات أخرى نمو بنسب مختلفة. لكن لا يمكن القول بأن أقل نسب من الشركات التي واجهت تراجعًا كانت في قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك (5%) وقطاع التصنيع (22%). وإذا نظرنا من حيث حجم الشركات، وتشير النتائج إلى تحسّن المعدلات السلبية للنمو السنوي عند الانتقال من الشركات متناهية الصغر (28%) إلى الشركات المتوسطة (23%). في حين، تظهر نسبة (31%) من الشركات المتوسطة، وكذلك (26%) من الشركات الصغيرة، نموًا قويًا (أكثر من 5% سنويًا) مقارنةً بنحو (19%) من الشركات متناهية الصغر. وبشكل عام، يمكن ملاحظة القيم القصوى، الإيجابية منها والسلبية، بشكل أكثر تكرارًا بين مجموعات الشركات الأكبر حجمًا.

الشكل البياني 19: معدل نمو الإيرادات السنوية على مدى السنوات الثلاث الماضية

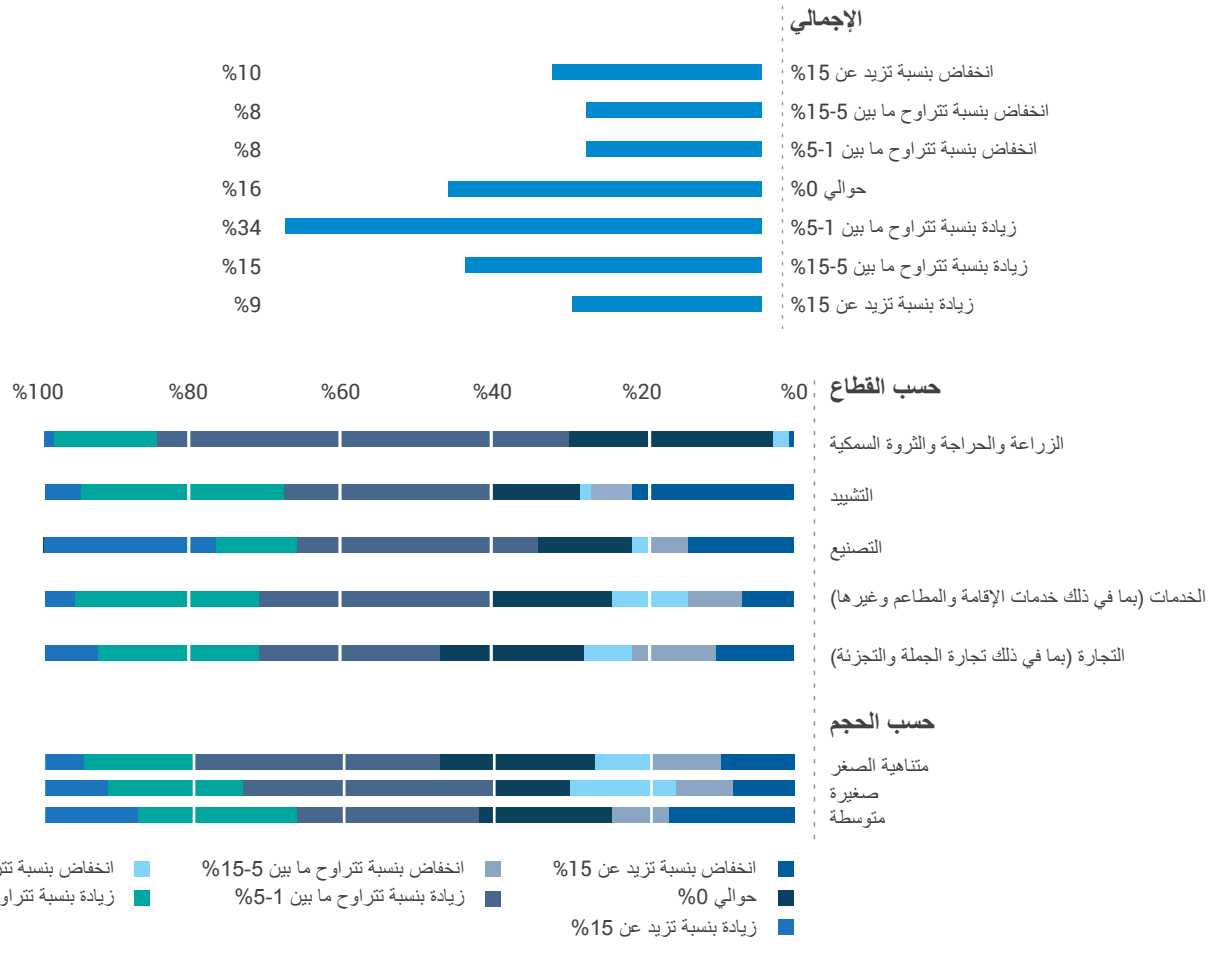

نمو هامش الربح الصافي

يمكن رسم صورة واضحة لتطور نمو هامش الربح الصافي على مدى السنوات الثلاث الماضية للشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث يوضح الشكل البياني 20 أن نسبة كبيرة (73%) من الشركات الصغيرة والمتوسطة قد حققت معدلات نمو سنوي غير سلبية وقد تمكنت أغلبية الشركات الصغيرة والمتوسطة (56%) من توسيع هامش صافي الربح في السنوات الأخيرة. وحققت 17% من الشركات الصغيرة والمتوسطة معدلات نمو سنوي تزيد عن 10%. وتؤدي مقارنة على مستوى القطاعات المختلفة إلى نتائج مماثلة كما هو الحال مع معدلات نمو الإيرادات. ومرة أخرى، يظهر قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (3%) وقطاع التصنيع (22%) أقل حصص في الأرقام السلبية للنمو السنوي. ومن ناحية أخرى، سجلت الشركات العاملة بقطاع التجارة أكبر نسبة من الشركات التي حققت معدلات نمو سنوي سلبية بنسبة (34%). ومرة أخرى، عند المقارنة على مستوى حجم الشركة، كانت الشركات المتوسطة والصغيرة أفضل حالًا من الشركات متناهية الصغر، حيث حققت نسبًا أقل من الشركات التي سجلت معدلات نمو سلبية في صافي أرباحها.

الشكل البياني 20: التغير السنوي في هامش صافي الربح على مدار السنوات الثلاث الماضية

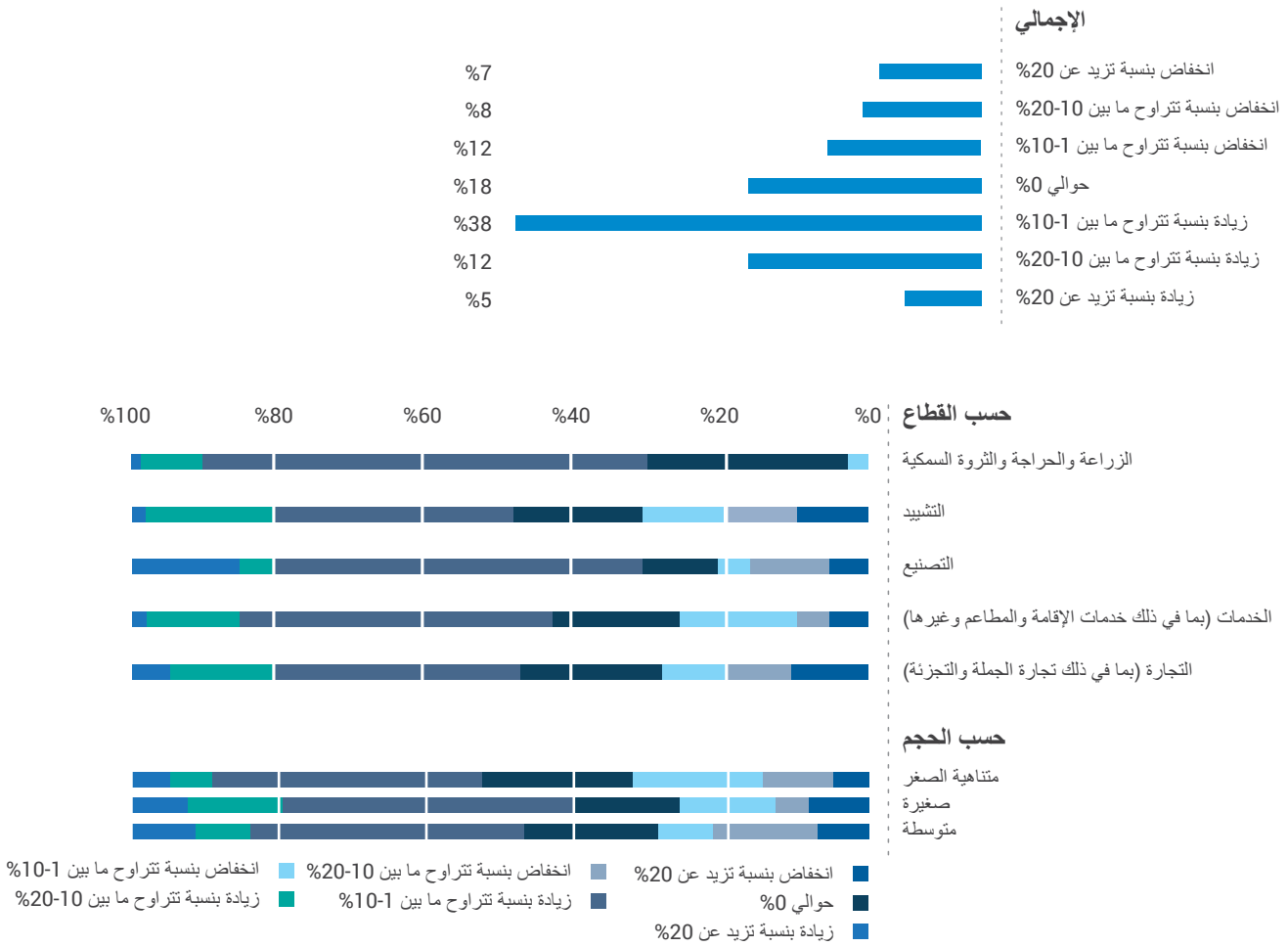

الإيرادات المستقبلية المتوقعة

بالمقارنة مع عام 2016، تتوقع الشركات الصغيرة والمتوسطة معدلات نمو إيرادات سنوي مرتفع بشكل ملحوظ على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة (مرتفعة للغاية - 13% في عام 2016 مقابل 30% في عام 2020؛ متوسطة – 13% في عام 2016 مقابل 25% في عام 2020)

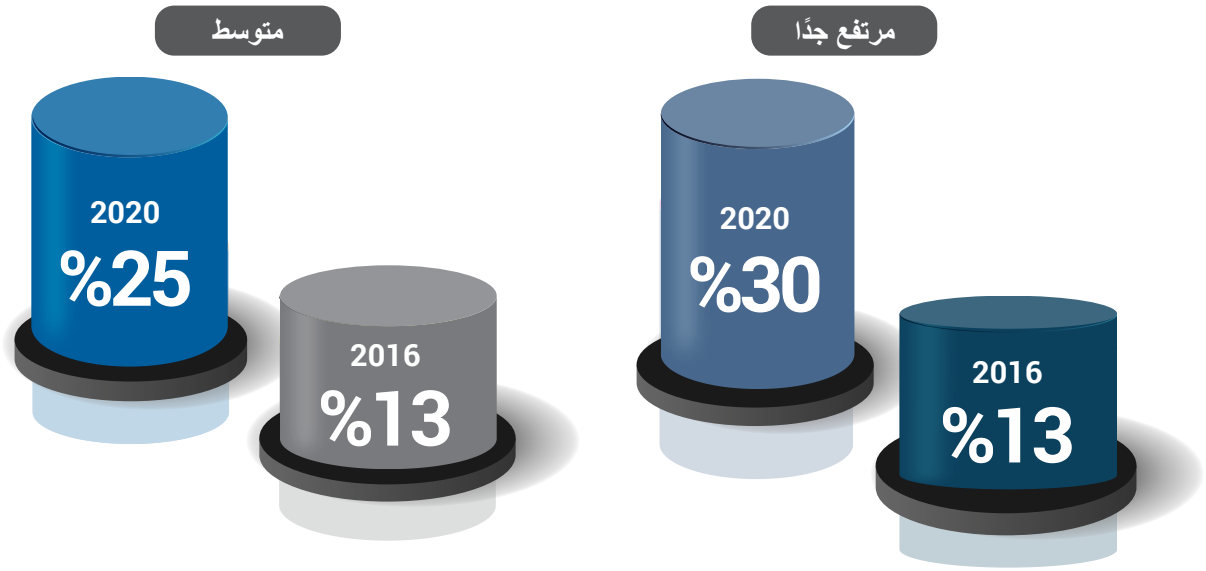

بالنظر إلى المستقبل، يُظهر قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة تفاؤلًا قويًا في الأعمال فيما يتعلق بتحسن السوق في المستقبل. ويشير الشكل البياني 21 إلى أن 84% من الشركات تتوقع معدلات إيجابية لنمو الإيرادات السنوية خلال فترة الثلاث إلى الخمس سنوات القادمة. ويتوقع جزء كبير من مالكي ومديري الشركات الصغيرة والمتوسطة معدلات نمو سنوي ثنائية الرقم - حيث يرى الكثيرون إمكانات نمو مرتفعة للغاية (بما يزيد عن 15% سنويًا). وهناك نسبة كبيرة أخرى من مجتمع الشركات الصغيرة والمتوسطة تعبر عن درجة عالية (نمو بنسبة 5-15% سنويًا) وكذلك متوسطة (1-5% سنويًا) من التفاؤل في الأعمال. ومن ناحية أخرى، هناك عدد قليل من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها نظرة متشائمة بشأن تطوير السوق في المستقبل. وبوجه عام، عند تقسيم العينة وفقًا لقطاعات المجال وحجم الشركة، لا تظهر أي اختلافات جوهرية بالتوقعات. ومع ذلك، تميل توقعات النمو المرتفعة للغاية إلى أن تكون أكثر حضورًا بشكل هامشي بين الشركات متوسطة الحجم (34%) وكذلك في قطاع التصنيع (38%) وقطاع الخدمات (35%). وعلاوةً على ذلك، تتكرر التوقعات السلبية بين قطاع التصنيع (11%) وقطاع التشييد (10%)، وكذلك بين الشركات متناهية الصغر (6%) والصغيرة (8%). وبشكل عام، تظهر نتائج الاستبيان نظرة إيجابية للغاية بشأن سوق قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية عبر جميع المجالات وفئات الحجم. وبالتالي، فإن التوقعات تتماشى مع تطلعات نمو القطاع الخاص لدولة قطر. وبالمقارنة مع توقعات النمو المعلنة في عام 2016، والتي أعرب فيها 64% من الشركات الصغيرة والمتوسطة عن توقعات إيجابية بشأن الأعمال المستقبلية وتوقع فقط 5% تدهورًا في نمو الأسواق، يُشير التقرير الحالي إلى نظرة أكثر تفاؤلًا. وعلى وجه التحديد، تُبدي المزيد من الشركات الصغيرة والمتوسطة توقعاتها بتحقيق نمو سنوي مرتفعة للغاية (30% في عام 2020 مقابل 13% في عام 2016) ومتوسطة (25% في عام 2020 مقابل 13% في عام 2016) في الإيرادات. ويتماشى ذلك مع التنمية الاقتصادية العامة في قطر حيث إن هبوط أسعار المواد الهيدروكربونية تسبب في حدوث اضطرابات اقتصادية وعدم يقين في السنوات التي تلت عام 2014 - ما يحد من توقعات نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، يمثل تعافي دولة قطر من الأزمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة نقطة تحول ويشكّل قوة دافعة وراء تفاؤل الأعمال الملحوظ في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل البياني 21: النمو السنوي المتوقع للإيرادات في فترة السنوات 3-5 المقبلة

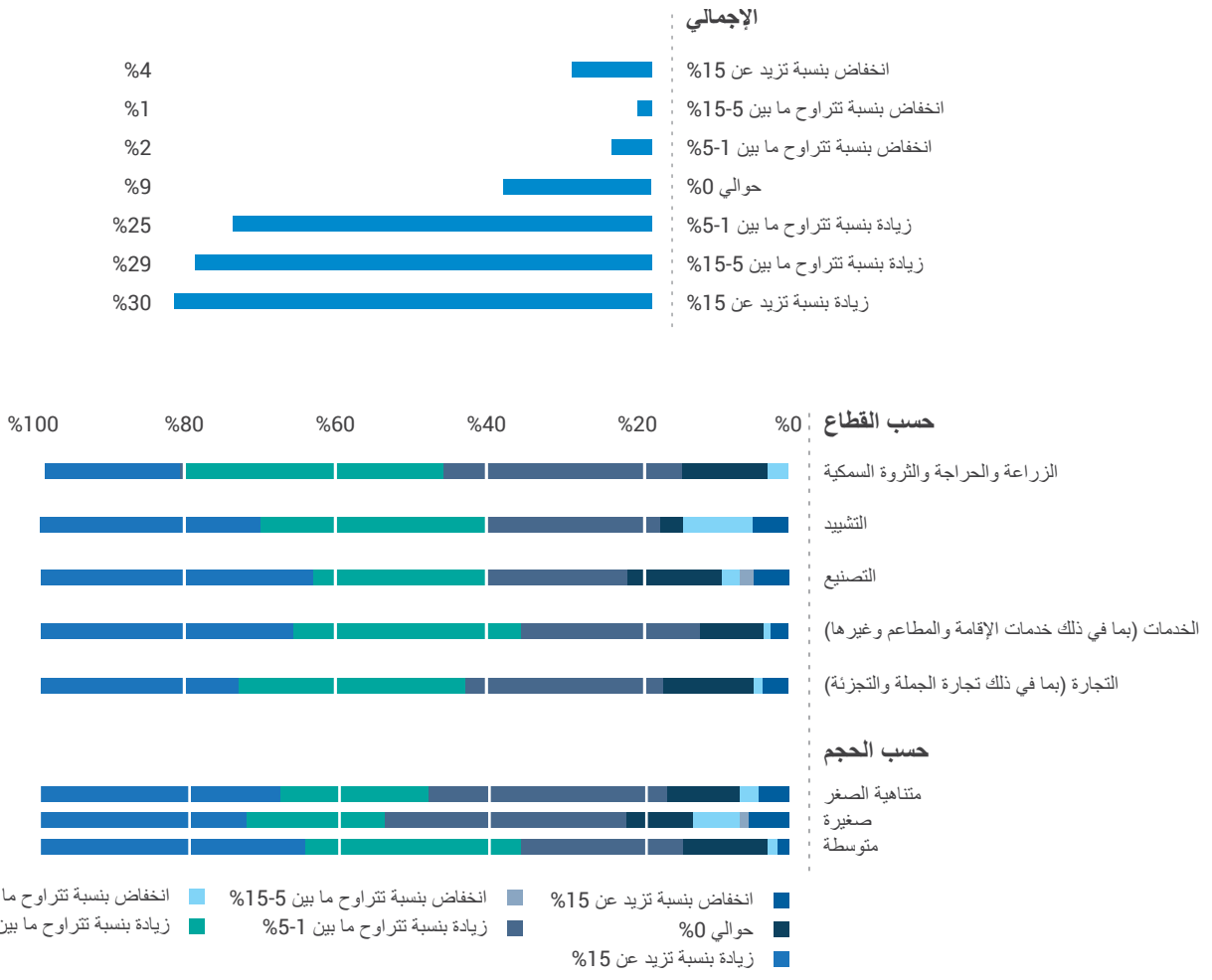

نمو هامش الربح الصافي المتوقع في المستقبل

في حين أن النمو السلبي في المستقبل من حيث هامش صافي الربح يوجد غالبًا في شركات التصنيع والتشييد، يتوقع أكثر من 80% من الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر القطاعات زيادة الربحية في المستقبل بشكل مستمر

على غرار إمكانات نمو الإيرادات المُتصورة، تُعد توقعات نمو هامش صافي الربح متفائلة أيضًا، كما هو موضح في الشكل البياني 22. ويشير استبيان 2020 إلى أن 82% من الشركات الصغيرة والمتوسطة تتوقع نمو هامش صافي الربح لديها سنويًا خلال فترة السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة. ويتوقع حوالي 54% من الشركات الصغيرة والمتوسطة (54%) زيادة تبلغ ما بين 1 إلى 20%. في حيت يتوقع (20%) من الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى نموًا أقوى بين 20-50% (21%) أو أكثر من 50% (7%). وتمثل نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتوقع زيادة تتراوح بين 1% إلى 20% أكبر فئة عبر جميع القطاعات وكذلك بين فئات الحجم الثلاث (متناهية، صغيرة، ومتوسطة).

ويُلاحظ في الغالب وجود تعليقات سلبية بشأن نمو هامش الربح الصافي في قطاع التشييد (12%) وقطاع التصنيع (11%) - وهو ما يشير إلى أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة تتوقع تباطؤ السوق مرة أخرى بعد سنوات من النمو العالي، الذي يُعزى في الأساس إلى الاستعدادات لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2022. وعند النظر إلى الاختلافات بين الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يتضح أن التفاؤل الشديد بين مجموعات الشركات الأكبر يشهد انخفاضًا. ومع ذلك، فإن جميع مجموعات الأحجام تُظهر درجة عالية من التفاؤل مع وجود عدد قليل للغاية من المتشائمين.

الشكل البياني 22: التغير السنوي المتوقع لهامش صافي الربح في السنوات 3-5 المقبلة

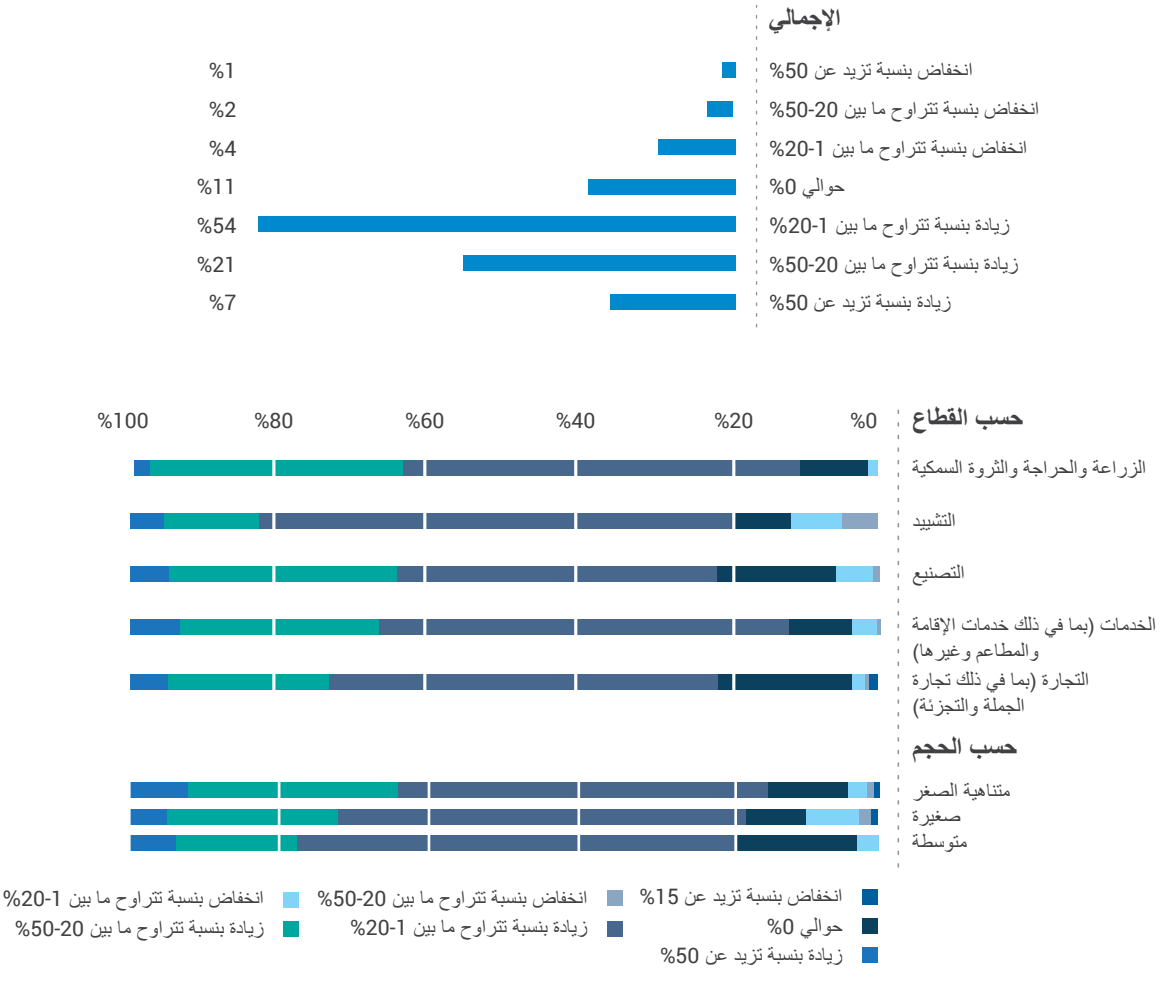

أسباب توقعات الأداء الإيجابية

التفاؤل بشأن الأداء يرجع بشكل كبير إلى الزيادة المتوقعة في المبيعات المحلية (49%). تتوقع الشركات العاملة في الزراعة والحراجة والثروة السمكية تحقيق 65% من هامش صافي الربح لديها محليًا

الشكل البياني 23: الأساس المنطقي للتوقعات المتفائلة بشأن نمو هامش الربح الصافي

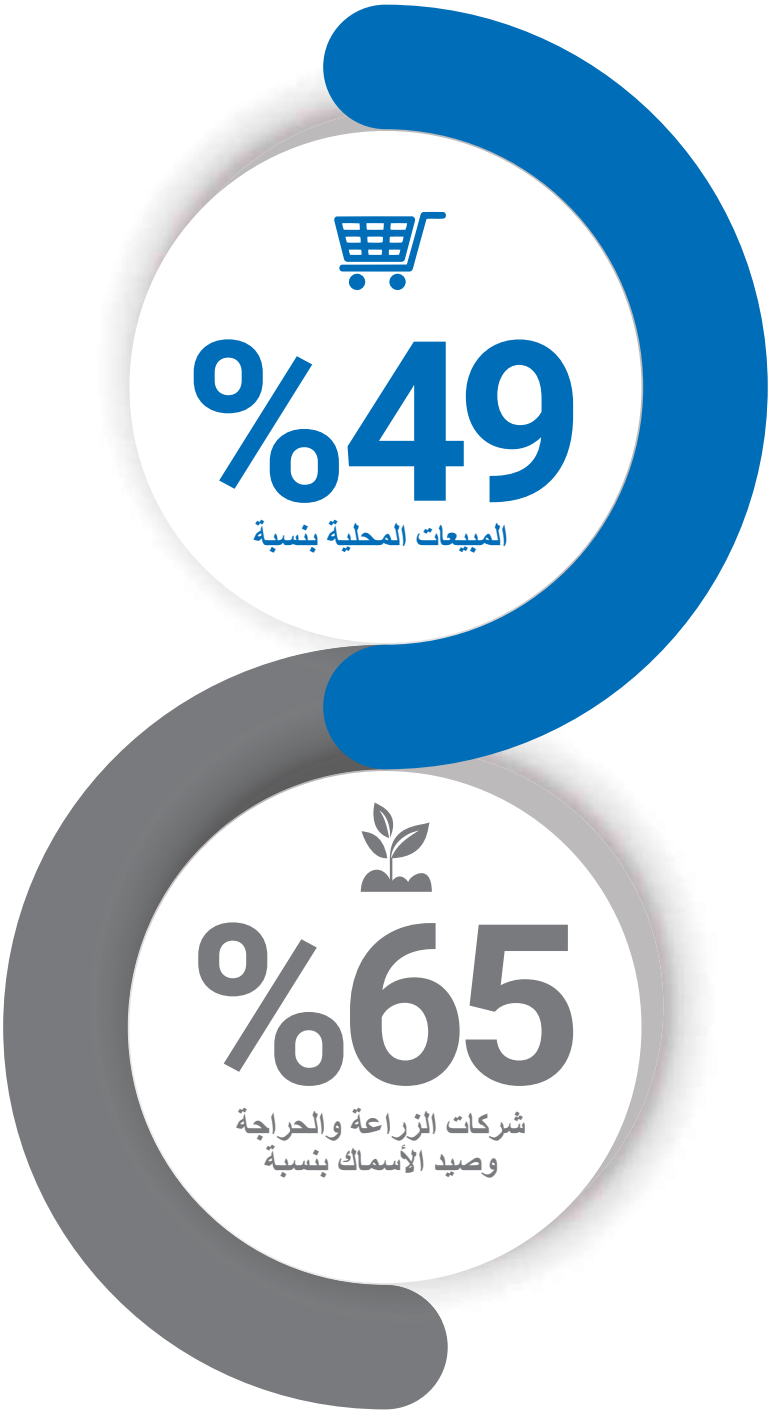

عند السؤال عن السبب وراء الآراء المختلفة حول نمو هامش الربح الصافي في المستقبل، فقد تبرُز مجموعة من الحجج والأسباب. ففي حالة التفاؤل بشأن الأعمال، تبرُز ثلاثة أسباب محددة باعتبارها أهم الأسباب. أولًا، كما يقترح الشكل البياني 23، هناك إجماع (بواقع 49% من جميع الأصوات) على أن زيادة المبيعات في الأسواق المحلية هي الدافع الرئيس لهذه النظرة المتفائلة.

ويتشابه ذلك بشكل كبير عبر جميع القطاعات وفئات أحجام الشركات. ثانيًا، ترى الشركات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة الاحتمالات الكبيرة بشأن نمو المبيعات نتيجة تطوير منتجات وخدمات جديدة بوزن نسبي يبلغ 15% وثالث أسباب النظرة المتفائلة يتمثل في تحسّن كفاءة المبيعات بنسبة (14%) وخاصةً في قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (27%) وفيما بين الشركات صغيرة الحجم (16%). وفي قطاع التصنيع (13%) وكذلك بين الشركات متوسطة الحجم (11%)، تُعد إمكانية تحسين كفاءة الإنتاج بمثابة دافع آخر لتحسين الأعمال.

بالنسبة للشكل التالي، فقد سُمح للمشاركين باختيار إجابات متعددة.

الشكل البياني 23: أسباب التوقعات المتفائلة بشأن نمو هامش الربح الصافي

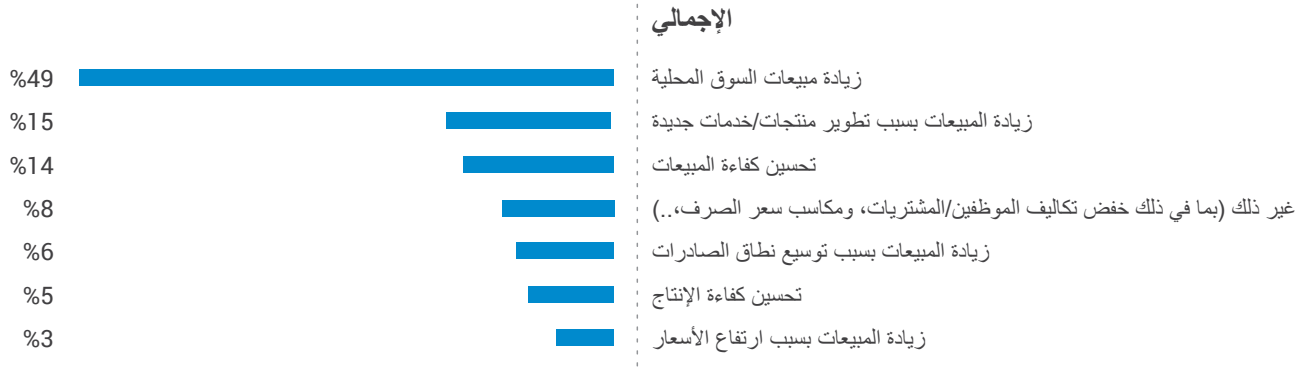

أسباب توقعات الأداء السلبية

على غرار وجهات النظر المتفائلة، يكمن أبرز دافع وراء الآراء المتشائمة بشأن صافي الأرباح المستقبلية، حيث يوضح الشكل البياني 24 أن تدهور المبيعات في السوق المحلية، بوزن نسبي قدره 22%، يمثل شاغلًا مهمًا للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويمثل ارتفاع مستوى الأسعار سببًا آخر للحد من تنمية المبيعات والأرباح التي تنطوي على أهمية كبيرة (15%). ومن الأسباب الأخرى ضعف القدرة على تطوير وتوسيع شبكة المبيعات (12%) والزيادة الملحوظة في نفقات الموظفين (12%).

وعبر جميع القطاعات وفئات حجم الشركات، يمثل خطر فقدان حصة السوقية في السوق المحلية أحد المخاطر الرئيسة للقدرة على تحقيق أرباح صافية إيجابية في المستقبل، لا سيما في قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (63%) وفيما بين الشركات متناهية الصغر (23%) والصغيرة (25%).

وتعتبر مخاطر الأعمال التي تنشأ عن زيادة مستويات الأسعار ذات أهمية خاصة في قطاع التشييد (17%) وقطاع التصنيع (15%) وقطاع التجارة (15%). وعلاوةً على ذلك، نظرًا لأن تكاليف الموظفين تميل إلى أن تكون أكثر أهمية بين الشركات ذات قواعد الموظفين الأكبر حجمًا، تُعد الزيادة المحتملة في هذه النفقات ذات صلة بشكل خاص بالنسبة للشركات متوسطة الحجم (19%). وينطبق الشيء نفسه على أسعار الفائدة حيث تكون الشركات الأكبر أكثر عرضةً بشكل مباشر لمشكلة أسعار الفائدة عند مقارنتها مع الشركات الأصغر التي تستخدم أشكال تمويل مدفوعة بأسعار فائدة أقل. وهذا يفسر عدم وجود مخاطر مُتصورة فيما يتعلق بأسعار الفائدة باعتبارها متغيرًا سلبيًا في توقعات الشركات متناهية الصغر والصغيرة عند مقارنتها مع الشركات المتوسطة.

الشكل البياني 24: أسباب التوقعات المتشائمة بشأن نمو هامش الربح الصافي

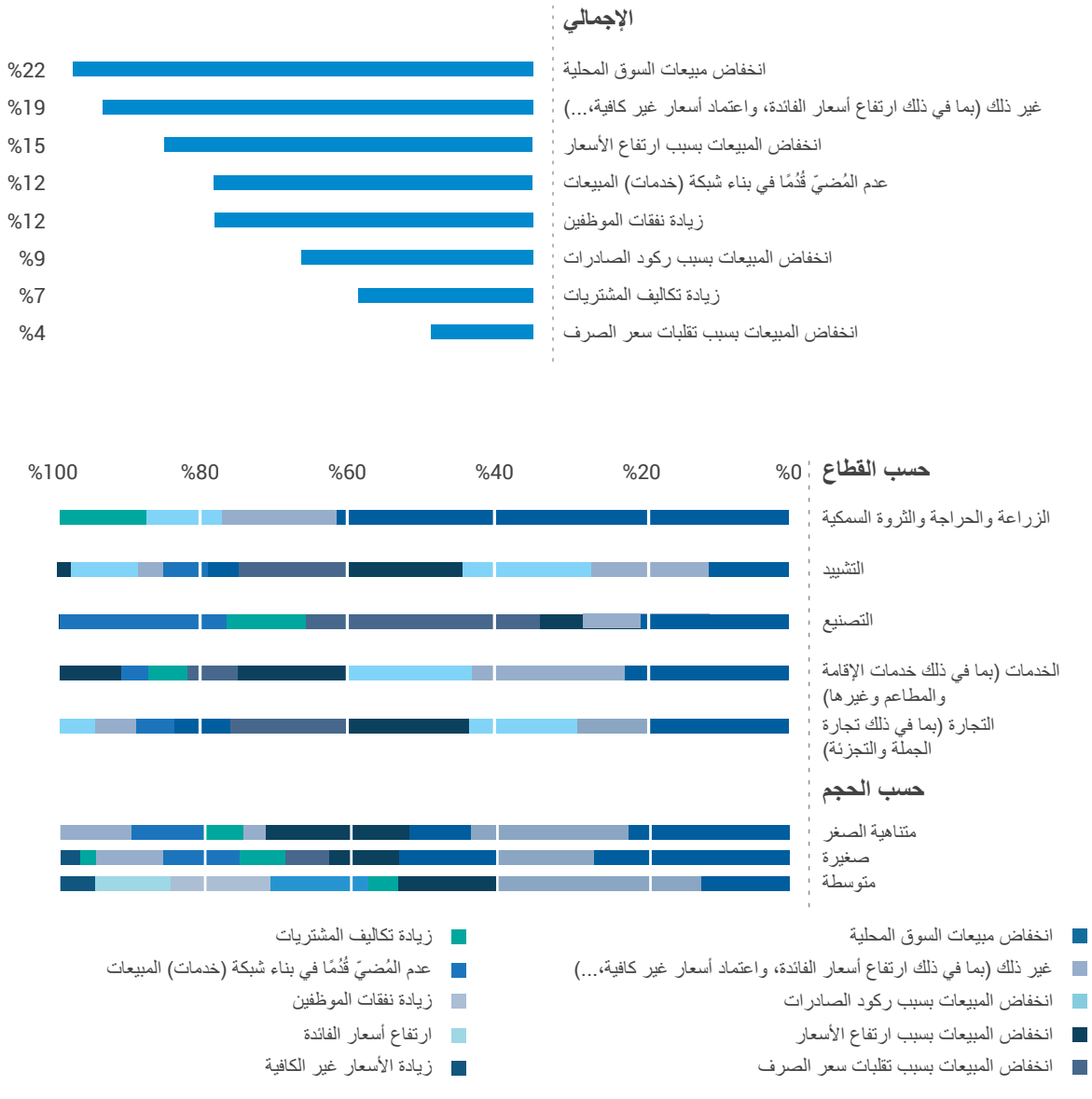

4.3
خصائص قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

1.4.3
التنظيم وتأسيس الشركات

أسباب تأسيس شركة في قطر

منذ عام 2016، زادت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة بمقدار ثلاث أضعاف (من 35% إلى 94%) التي تشير إلى أن السبب الرئيسي لتأسيس شركة كان بسبب وجود طلب محلي

بالنظر إلى النسبة الكبيرة للشركات الناشئة التي دخلت قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة القطري خلال السنوات الأربع الماضية، كما هو موضح في الفصل 3.2 "خصائص العينة"، أصبح فهم الدوافع المحركة لقرار إنشاء أيّة شركة في قطر عنصرًا حاسمًا لتعزيز ريادة الأعمال في الدولة.

وكما هو موضح في الشكل البياني 25، فعند السؤال عن الأسباب الرئيسة لتأسيس الشركات في قطر، أشارت الغالبية العظمى من الشركات الصغيرة والمتوسطة (95%) في دراسة 2020 إلى الفرصة المُتصوَّرة لتلبية طلبات السوق المحلية باعتبارها السبب الرئيس لبدء تأسيس شركة في قطر. وينطبق ذلك عبر جميع القطاعات وفئات حجم الشركات. ومن ناحية أخرى، يبدو أن فرصة تلبية طلب السوق الإقليمية أو الدولية أقل أهمية في عملية اتخاذ القرار بشأن تأسيس شركة في قطر.

وبينما كانت تلبية طلب السوق المحلية تمثل في عام 2016 السبب الرئيس لبدء أنشطة الأعمال، بواقع 35% من الشركات لكنها أقل بكثير من مثيلتها في عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، في عام 2016، كانت دوافع إنشاء الشركات أكثر توازنًا عبر المشاركين، مع وجود فرص أخرى مثل الرغبة في خدمة السوق الإقليمية (33%) أو الدولية (18%). ويمكن تفسير التحول النسبي تجاه طلب السوق المحلي في عام 2020 بشكل جزئي على الأقل بسبب الحصار المستمر الذي يحد من فرص الاستيراد والتصدير داخل منطقة مجلس التعاون الخليجي الذي كان يمثل الوجهة الأساسية لكثير من الصادرات والواردات من وإلى قطر.

الشكل البياني 25: السبب الأولي لبدء عمليات الأعمال

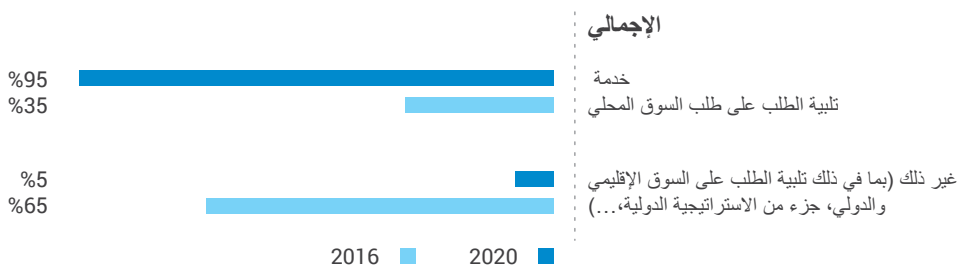

مزايا تأسيس شركة في قطر

بالمقارنة مع عام 2016، بعض المميزات مثل جودة البنية التحتية والموانئ ومرافق المطارات قد تراجعت أهميتها من بين أهم ثلاث مزايا رئيسة لتأسيس شركة في قطر من 15% عام 2016، إلى 5% فقط عام 2020.

لتقييم قدرة قطر على جذب أعمال جديدة، تم الوقوف على المزايا الرئيسة لإنشاء شركة في قطر في الشكل البياني 26. وكما ذكرت الشركات الصغيرة والمتوسطة، يُعد من الواضح أن سهولة تأسيس شركة في قطر تمثل ميزة تستحوذ على أعلى وزن نسبي (41% من مجموع الآراء). وهذا نتيجة جهود الدولة المتواصلة لجذب شركات جديدة من خلال توفير إطار عمل تنظيمي داعم وإمكانية وصول عالية إلى التمويل والمعرفة. وتحتفظ هذه الميزة بأهميتها حتى عن النظر على مستوى القطاعات المختلفة، وفئات حجم الشركات - وهو ما يبرز أهمية ضمان البساطة في عمليات تأسيس الشركة لجذب رواد الأعمال.

وعلى نحو مماثل، تم وسم "سهولة إدارة الأعمال التجارية" بشكل متسق، تأتي باعتبارها دافعًا هامًا لجاذبية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر حيث ذكرت ذلك 19% من الشركات. وبخلاف ذلك، تأتي مجموعة من الجوانب الأخرى الخاصة ببيئة الأعمال القطرية التي دافعًا لتأسيس الشركات، من بينها "الموقع الجغرافي الاستراتيجي" في منطقة مجلس التعاون الخليجي (14%) ثم ميزة"أسلوب الحياة العالمي الجذاب في قطر" بنسبة (9%). ومرة أخرى، تشير المقارنة نتائج عام 2016 إلى أنه تشارك في المميزات التي جاءت بالمراتب الأولى بين عامي 2016 و2020. إلا أن احد هذه المميزات قد انخفضت أهميته بحول عام 2020 وهي ميزة "الوصولُ إلى البنية التحتية الداعمة".

الشكل البياني 26: مزايا تأسيس شركة في قطر

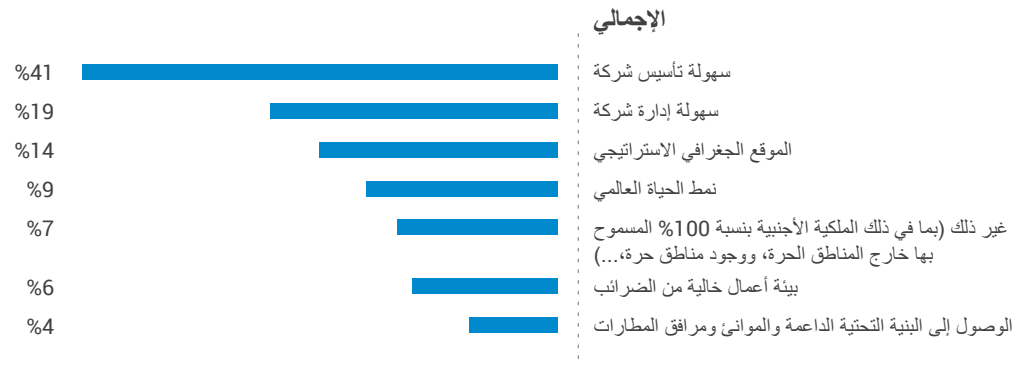

تحديات تأسيس شركة في قطر

تمثل الإجراءات المعقدة والمكلفة والمستهلكة للوقت التحدي الرئيس لتأسيس شركة في قطر (18%). ويأتي بعدها مباشرةً الوصول إلى الأراضي المناسبة (17%) ثم والتوظيف (14%). على الرغم من العوامل العديدة التي تساهم بشكل إيجابي في سهولة تأسيس شركة في قطر، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحدياتٍ في مجالات محددة أثناء تأسيس الشركة. ويسلط الشكل البياني 27 الضوء على هذه التحديات. تتمثل أولى تلك التحديات والتي استأثرت بنسبة 18% في "العدد الكبير للعمليات المعقدة والمكلفة والمستهلكة للوقت" التي يجب على الشركات المنشأة حديثًا استكمالها من أجل بدء عملياتها (على سبيل المثال، تسجيل الشركة، والتقدم بطلب الحصول على التصاريح والتراخيص المطلوبة، وتنظيم تأشيرات القوى العاملة). وتشمل جوانب التحسين الأخرى ذات الصلة بشكل مماثل توافر القوى العاملة الماهرة (14%) والوصول إلى الأراضي والمرافق والبنية التحتية بتكاليف منخفضة (17%).

وتجد العديد من الشركات الناشئة صعوبة في توظيف الموظفين الذين يتمتعون بالخبرة المطلوبة، كما تعاني من ارتفاع إيجارات المرافق التي يعملون فيها. وعلاوةً على ذلك، يشير العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا إلى التحديات المرتبطة بتمويل إنشائها، ولا سيما فيما يتعلق بالقروض البنكية. وترتبط التحديات الأخرى التي ذكرتها الشركات بالمبيعات والتسويق (6%) وكذلك السوق بشكل عام (6%). ويرجع ذلك إلى أن بعض الشركات تواجه صعوبات في دخول الأسواق ذات التنافسية المرتفعة، وبالتالي صعوبة والاستحواذ على حصص أوليّة في السوق. وتتألف التحديات الأخرى أو غير ذلك والتي استحوذت على نسبة (15%) التحديات المتمثلة في: المسائل المتعلقة بتطوير الأعمال والتوسع والتدويل وكذلك عروض المنتجات والخدمات والمسائل المرتبطة بالمناخ وارتفاع تكاليف الموظفين والمسائل السياسية والاقتصادية والمرتبطة بالأحداث (مثل الحصار) والتحديات التنظيمية والهيكلية والافتقار المُحدد لدعم النظام البيئي. وعند النظر على مستوى حجم الشركة، نجد أن الشركات متناهية الصغر والمتوسطة أن "العمليات الطويلة والمعقدة" تمثل المشكلة الأكثر تحديًا، في حين ترى الشركات الصغيرة أن "الوصول إلى الأراضي المناسبة" يمثل المشكلة الأكثر تحديًا.

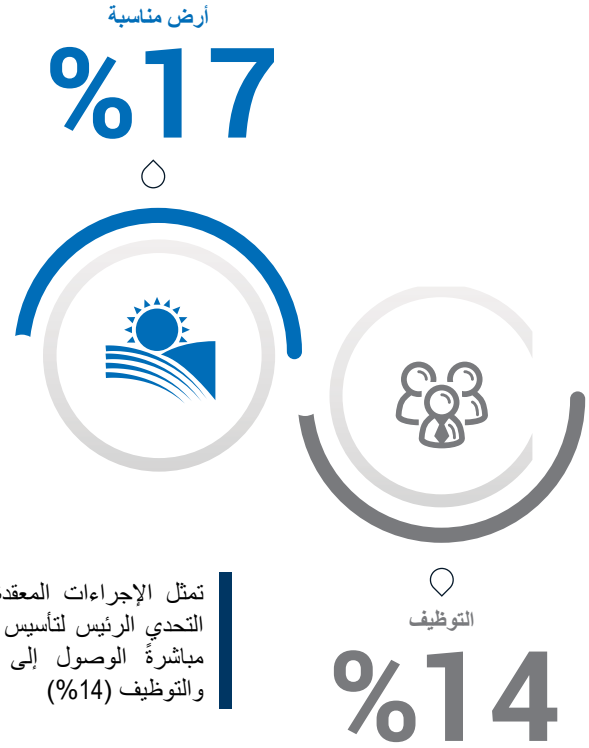

تمثل الإجراءات المعقدة والمكلفة والمستهلكة للوقت التحدي الرئيس لتأسيس شركة في قطر. ويأتي بعدها مباشرةً الوصول إلى الأراضي المناسبة (17%) والتوظيف (14%)

الشكل البياني 27: تحديات تأسيس شركة في قطر

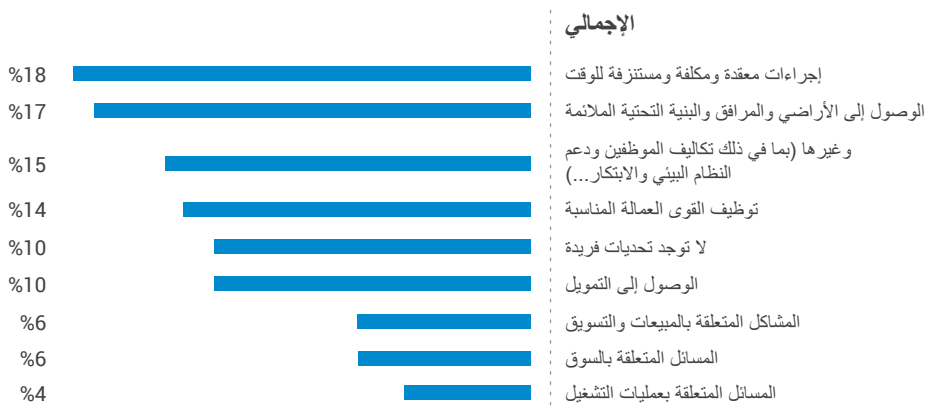

2.4.3 عمليات الأعمال وتطوير السوق

إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة

منذ عام 2016، تضاعف تقريبًا عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق معدلات استخدام أصول بنسبة أكبر من 75%.
للحصول على رؤى حول مستويات الإنتاجية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، يفحص التقرير معدل استخدام الأصول للشركات الصغيرة والمتوسطة. وبوجه عام، تُشير النتائج، كما هو موضح في الشكل البياني، إلى أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر مدفوعٌ بمستويات إنتاجية عالية. وفي عام 2020، أظهرت 74% من الشركات الصغيرة والمتوسطة معدلات استخدام أصول بأكثر من 75% - مع وجود نتائج قوية بشكل خاص في قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (90% أعلى من معدل استخدام بنسبة 75% من الأصول)، ثم قطاع التجارة (75% أعلى من 75%)، فقطاع التصنيع (73% أعلى من 75%) يليهم قطاع الخدمات (71% أعلى من 75%). وفيما يتعلق بحجم الشركات، تبرُز الشركات فئة "الصغيرة" و كذلك "المتوسطة" بمستويات قوية بشكل خاص فيما يتعلق باستخدام الأصول حيث تزيد عن 75% (74% و77% على التوالي).

ومن ناحية أخرى، تُظهر نسبة صغيرة فقط من إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة (14%) مستويات أقل من 50% حيث تزداد تلك النسبة عادة بين فئة الشركات متناهية الصغر (16%)، وعلى المستوى القطاعي تظهر مرتفعة في قطاع التشييد (23%) وقطاع الخدمات (17%). وبالمقارنة مع نتائج عام 2016، تُظهر النتائج أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة القطري لا ينمو من حيث الحجم فقط ولكنه يتحسن أيضًا من حيث الإنتاجية. وفي عام 2016، كان 63% من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل بمعدلات استخدام أصول أعلى من 50% بينما في الدراسة الحالية، حقق 86% منها هذا الحد. ومرة أخرى، يتماشى ذلك مع تطلعات الدولة إزاء النهوض بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، كما أنه يُعزى، على الأقل جزئيًا، إلى التحسن العام للاقتصاد الوطني بعد سنوات من التوتر الاقتصادي.

الشكل البياني 28: معدل استخدام أصول الشركات

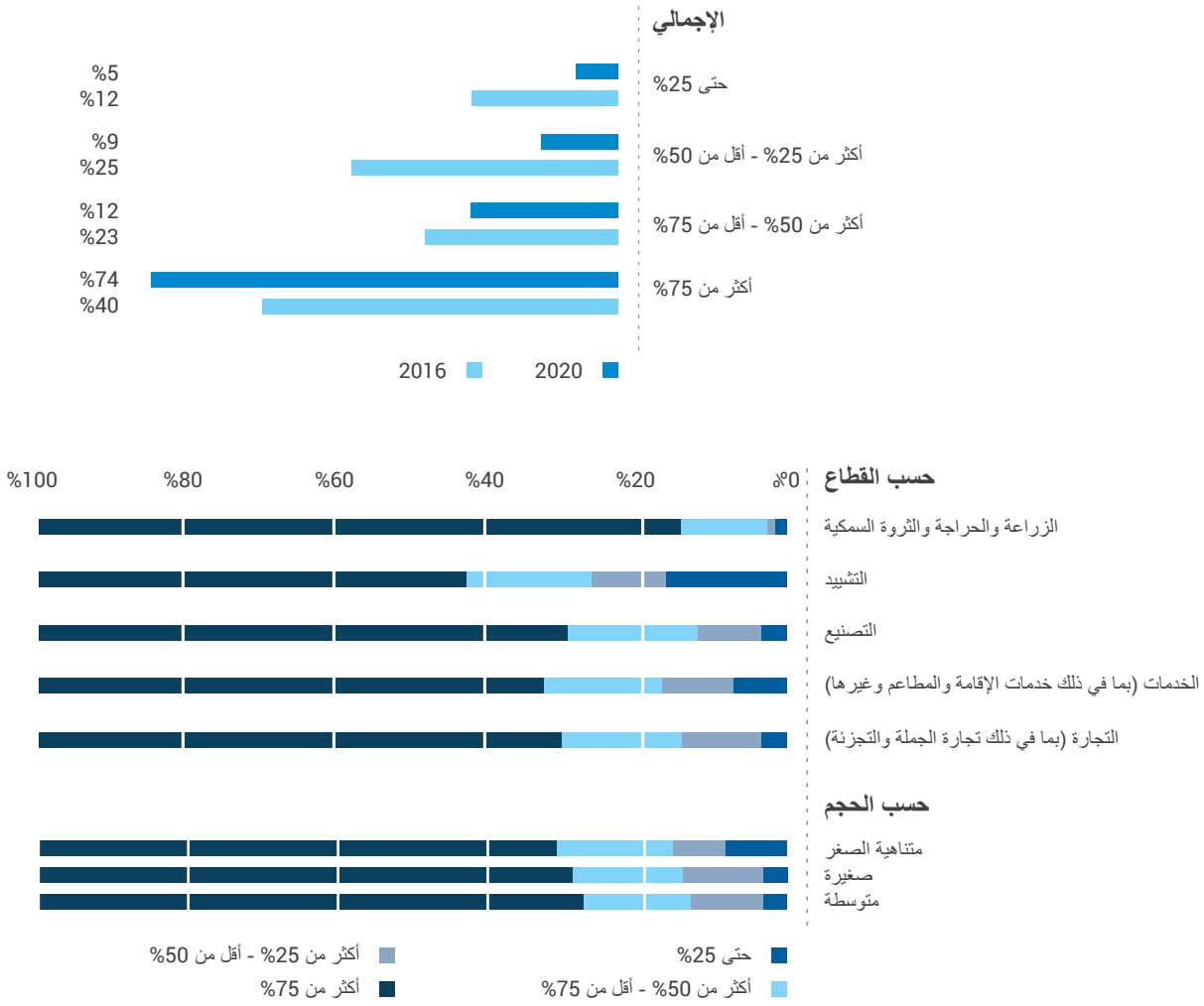

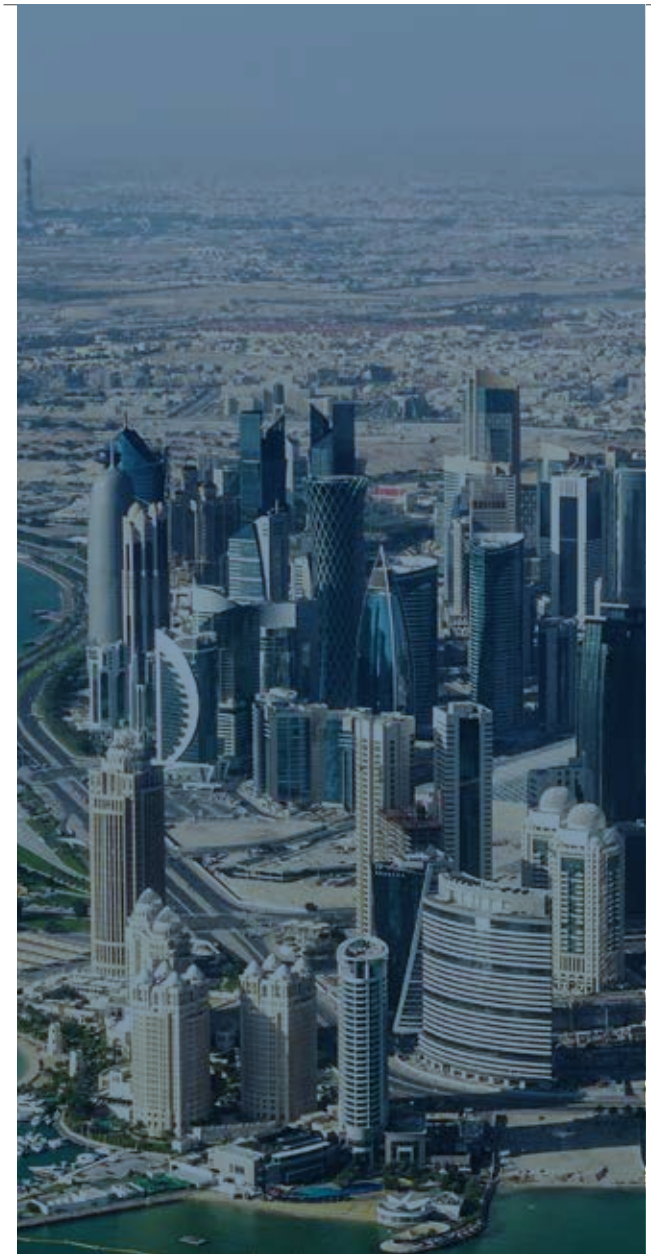

التعهيد في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

تؤكد 62% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر على أنها تقوم بالتعهيد ببعض وظائف الدعم في عام 2020، مقارنةً بنسبة 22% فقط منذ أربع سنوات

لبناء مزيد من المعرفة حول نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، يفحص التقرير أيضًا الاتجاه نحو تعهيد بعض وظائف الأعمال. ومن شأن استخدام أطراف خارجية لأداء أنشطة معينة أن يسمح للشركات بتركيز جهودها على المهام الرئيسية ذات القيمة بالنسبة للشركة، وبالتالي تنمية أعمالها. وكما هو موضح في الشكل البياني 29، تقوم معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة (62%) بتعهيد الخدمات بشكل منتظم، بينما لا يقوم 38% منها بالتعهيد على الإطلاق.

وفي حين أن التعهيد يعد شائعًا بشكل مماثل عبر جميع القطاعات والفئات الشركات بمعدل تعهيد يبلغ حوالي 60%، فإنه يمكن القول أنه واسع الانتشار بشكل خاص في قطاع التصنيع (78%) يليه قطاع التشييد (69%) فيما تأتي فئة الشركات متوسطة الحجم (68%) بالمرتبة الأولى بين فئات حجم الشركات. وعلى النقيض من النتائج الحالية، كان قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة أقل ميلًا نحو إدراج التعهيد بشكل منتظم في نموذج أعماله في عام 2016، حيث كان 78% من المشاركين في الاستبيان يقومون بإدارة جميع الخدمات داخليًا. وهذا يشير إلى زيادة في قدرة الشركات على الانفتاح نحو التعاون مع مقدمي الخدمات من الطرف الثالث والتحول نحو التركيز على تحسين القدرات الأساسية.

الشكل البياني 29: شيوع التعهيد بمهام الأعمال

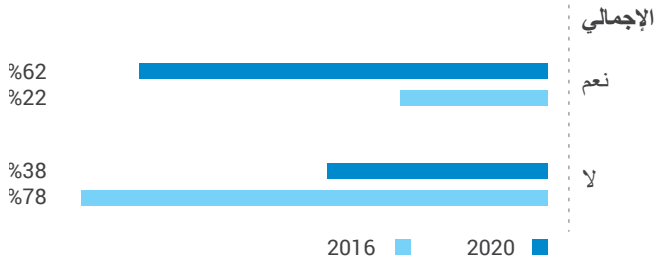

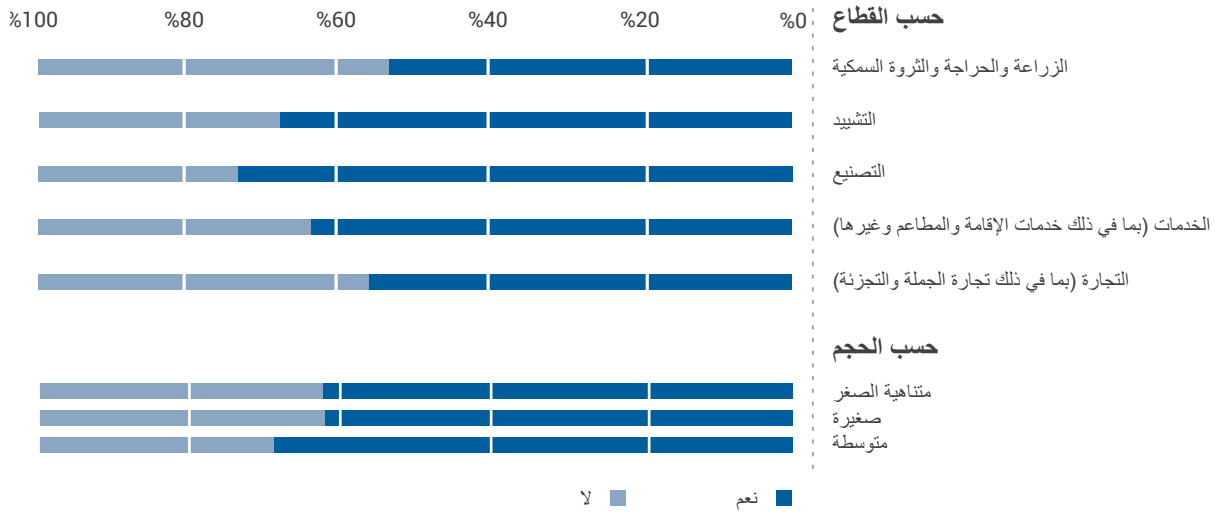

الأنشطة التي يتم تعهيدها بشكل متكرر

ومنذ عام 2016، حل النقل والخدمات اللوجستية محل خدمات تكنولوجيا المعلومات باعتبارها نشاط الأعمال الأول الذي يتم تعهيده عبر الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر (2016 – النقل 30% مقابل تكنولوجيا المعلومات 32%؛ 2020 - النقل 45% مقابل تكنولوجيا المعلومات 14%)

وكما يرد في الشكل البياني 30، يمثل النقل والخدمات اللوجستية النشاط الذي يتم تعهيده بشكل أكبر في واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة القطري بنسبة 45%. وتتمثل الخدمات الأخرى التي يتم تعهيدها بشكل متكرر والتي تنطوي على أوزان نسبية مرتفعة، في المحاسبة (18%) ثم الأنشطة في مجال تكنولوجيا المعلومات (14%) ومهام الموارد البشرية وكشوف الرواتب (14%). ويُعد شيوع تعهيد النقل والخدمات اللوجستية مماثل نسبيًا عبر جميع القطاعات والفئات الفرعية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومع ذلك، يركز قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية بشكل خاص على تعهيد هذا النشاط حيث صرح 79% من المشاركين في هذه المجموعة بذلك. ومن الواضح أيضا أن الشركات الأصغر حجمًا تعتبر أكثر ميلاً إلى استخدام مقدمي خدمات النقل والخدمات اللوجستية من الطرف الثالث، مع التركيز بشكل أقل على استخدام الأطراف الخارجية لتنفيذ الأنشطة المحاسبية بالمقارنة مع الشركات الأكبر حجمًا. علاوةً على ذلك، في عام 2016، كانت خدمات تكنولوجيا المعلومات هي الأنشطة التي تتمتع بأعلى وزن نسبي (32%)، يليها مباشرةً النقل والخدمات اللوجستية (30%). وتشير مقارنة النتائج الحالية مع الرؤى المستمدة من عام 2016 إلى زيادةٍ نسبية في المعرفة الفنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية حيث تقرر نسبة أكبر من الشركات الحفاظ على أداء هذه المهام داخليًا.

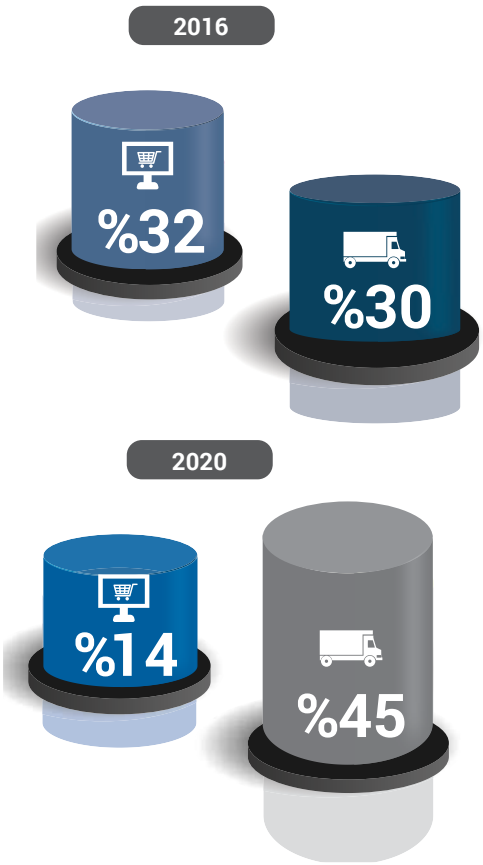

الشكل البياني 30: أنشطة الأعمال التي يتم تعهيدها بشكل متكرر

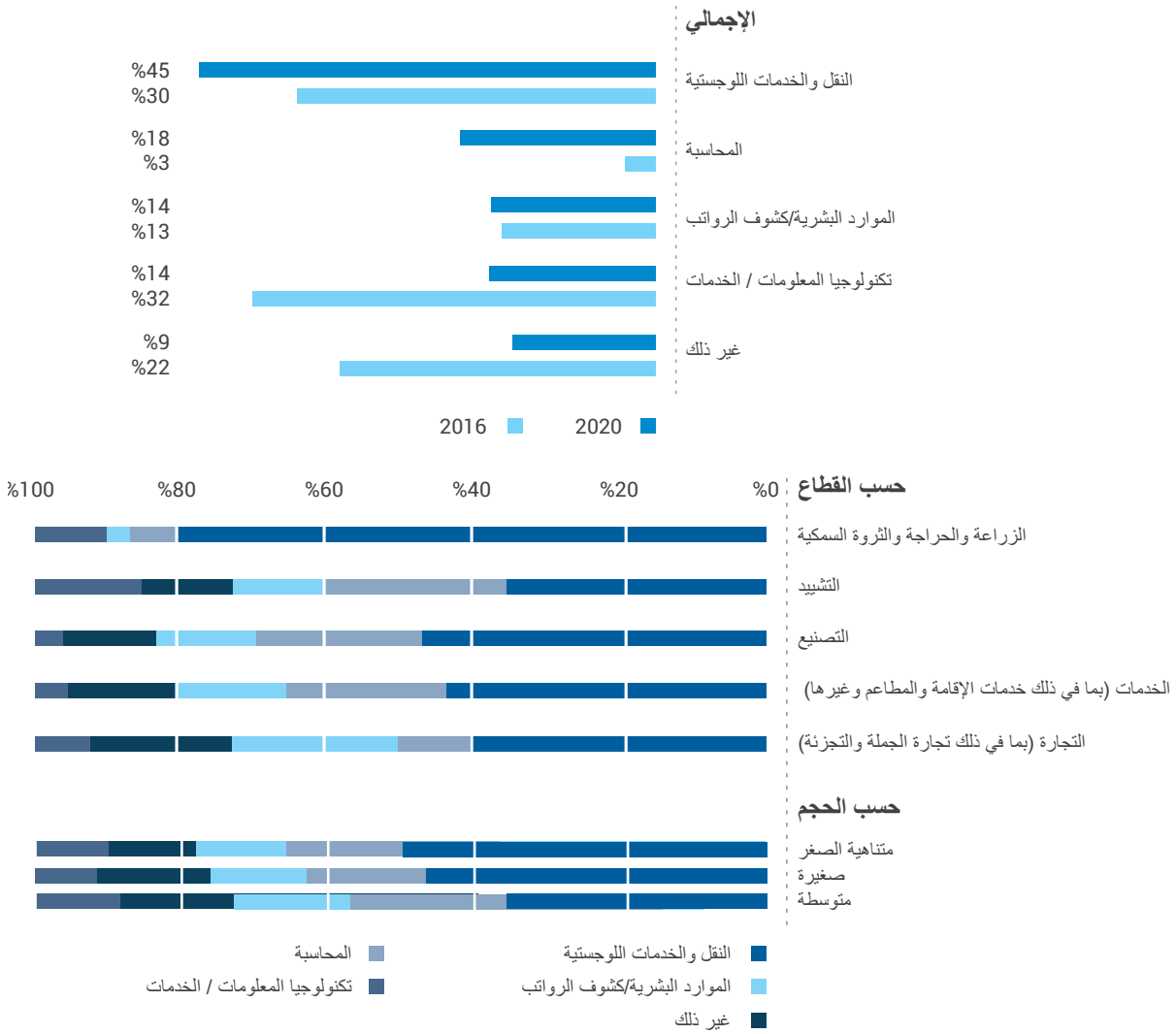

تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

في عام 2020، تتركز فرص أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها على الأسواق المحلية، وبالمقارنة مع عام 2016، يتضح أن نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تخطط للتدويل تقل بنسبة 45% فقد سجلت 25% فقط في عام 2020، في حين بلغت 70% في عام 2016.

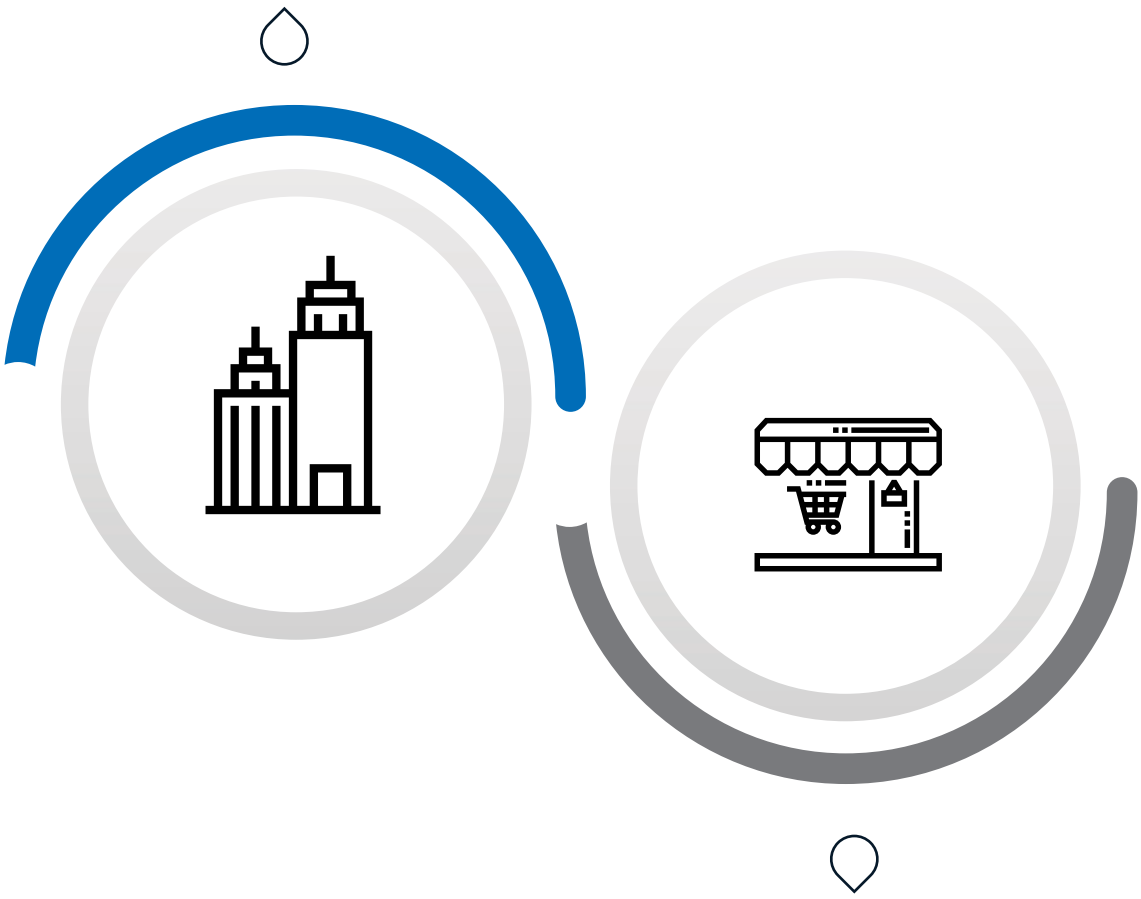

لفهم تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية بشكلٍ أفضل، تطرق عدد من الأسئلة إلى موقف الشركات من أعمال التصدير. ومقارنةً بعام 2016، انخفض مستوى التدويل بشكلٍ كبير. وفي حين أنه في عام 2016، عمِل حوالي 37% من الشركات الصغيرة والمتوسطة بالعلم دوليًا، ففي عام 2020 صرحت نسبة تزيد قليلًا فقط عن 7% بتحقيق إيرادات من خارج قطر (الشكل البياني 31).

الشكل البياني 31: درجة التدويل

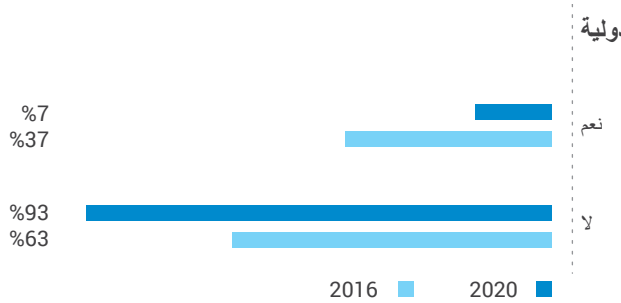

من المرجح للغاية أن يُعزى ضعف الأداء الدولي إلى التوترات الجغرافية السياسية التي وقعت مؤخرًا في منطقة مجلس التعاون الخليجي. وعلاوةً على ذلك، كما هو موضح في الشكل البياني 32، يطبق 25% فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة استراتيجية محددة لعمليات الأعمال الدولية. وفي حين أن الصورة مماثلة نسبيًا في جميع القطاعات، تعد الشركات العاملة في قطاع التصنيع (51%) والتشييد (30%) والتجارة (29%) أكثر وضوحًا إلى حد ما في تطلعاتها نحو الأعمال الدولية مقارنةً بنظرائها من قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (18%). وبالمثل، أصبح اتجاه التصدير أكثر وضوحًا بين الشركات متوسطة الحجم (39%) مقارنةً بالشركات متناهية الصغر (20%) والشركات الصغيرة (27%). وبالمقارنة مع نتائج عام 2016، التي تشير إلى أن 70% من الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها استراتيجيات تصدير محددة، يتضح أن هذا يمثل تراجعًا كبيرًا في نسبة الشركات التي لديها استراتيجية واضحة تستهدف الأعمال الدولية.

الشكل البياني 32: شيوع الاستراتيجية المحددة للأعمال/الصادرات الدولية

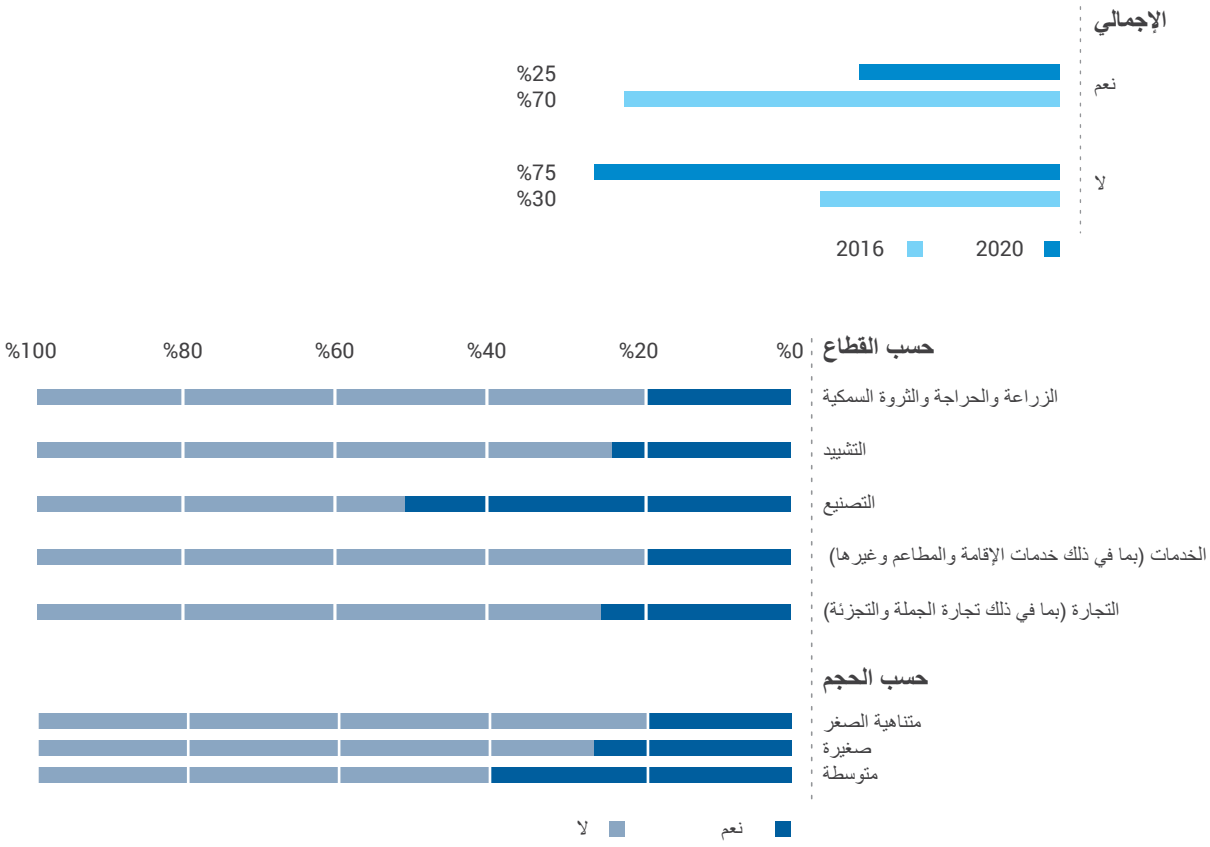

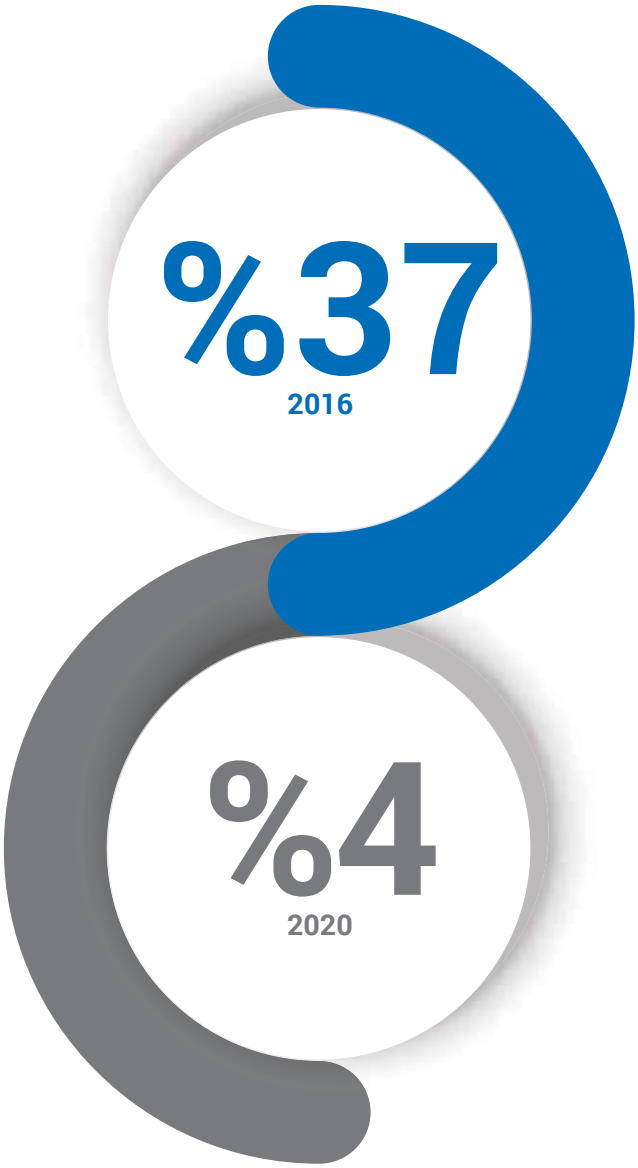

توزيع المبيعات جغرافيًا

تراجعت إيرادات مبيعات الشركات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن الأسواق الدولية إلى 4% في عام 2020، مقارنة بنحو 37% في عام 2016.

وعلى نحو مماثل، تبين أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يركز بشدّة على السوق المحلية. وكما يتضح من الشكل البياني 31، يمثل الاقتصاد القطري في المتوسط 96% من إجمالي مبيعات الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويتشابه ذلك في جميع القطاعات وفئات الأحجام. وتختلف تلك النتائج مع النتائج المستمدة من التقرير السابق. ففي عام 2016، عملت نسبة 37% من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة دوليًا حيث نفذت نسبة 46% من الشركات ما لا يقل عن 20% من مبيعاتها في الخارج. وحسب الشكل البياني 33، معظم المبيعات الدولية في عام 2016 كانت تتم في منطقة مجلس التعاون الخليجي (43%)، فإن أعمال التصدير لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة تتأثر بشكل خاص بالحصار الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، تراجعت التجارة مع الأمريكتين، بينما شهدت أنشطة الأعمال الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وكذلك إفريقيا زيادة كبيرة مقارنةً بعام 2016.

الشكل البياني 33: تحقيق المبيعات بحسب المنطقة الجغرافية (% من إجمالي المبيعات)

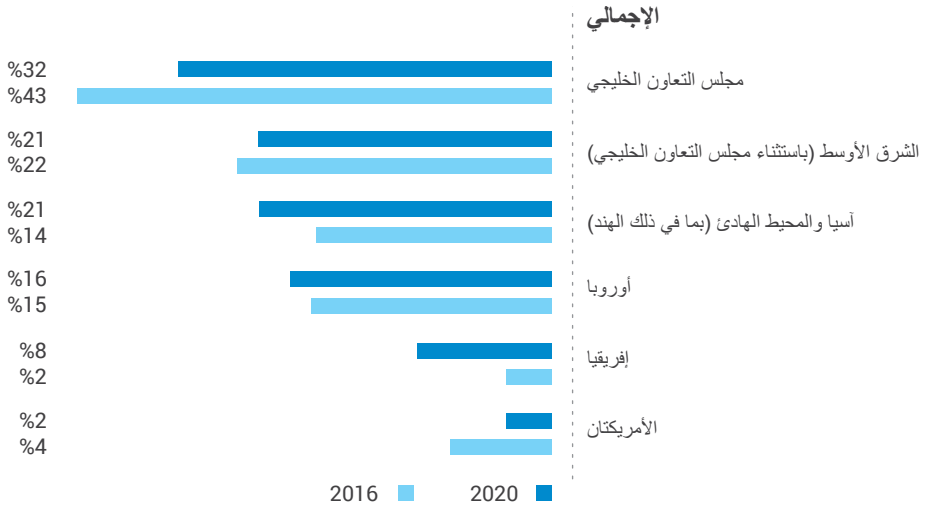

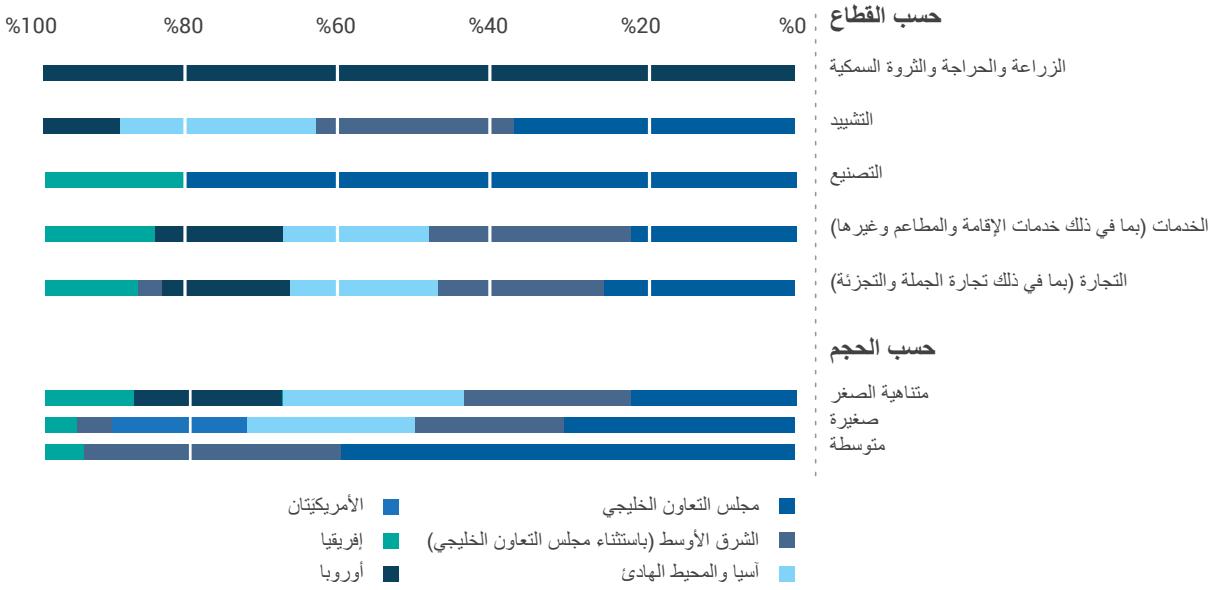

أسباب التركيز الشديد على الأسواق المحلية

يقدم الشكل البياني 34 مزيدًا من الرؤى حول الأسباب الكامنة وراء عدم تصدير الشركات الصغيرة والمتوسطة لمنتجاتها وخدماتها. وقد أشار نصف المشاركين تقريبًا إلى أن محفظة المنتجات والخدمات الخاصة بهم غير مخصصة للتصدير (على سبيل المثال المدارس أو الخدمات المحلية) وبالتالي لا تنطبق الاستراتيجيات الدولية. وعلاوةً على ذلك، تشعر الشركات الصغيرة والمتوسطة بالرضا عن أعمالها المحلية، بنسبة 66%، وبالتالي لا تنوي التوسع دوليًا. ويسيطر هذا السبب على قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (84%)، وقطاع التجارة (67%)، وقطاع الخدمات (63%) بالإضافة إلى مجموعة الحجم المتوسط (43%).

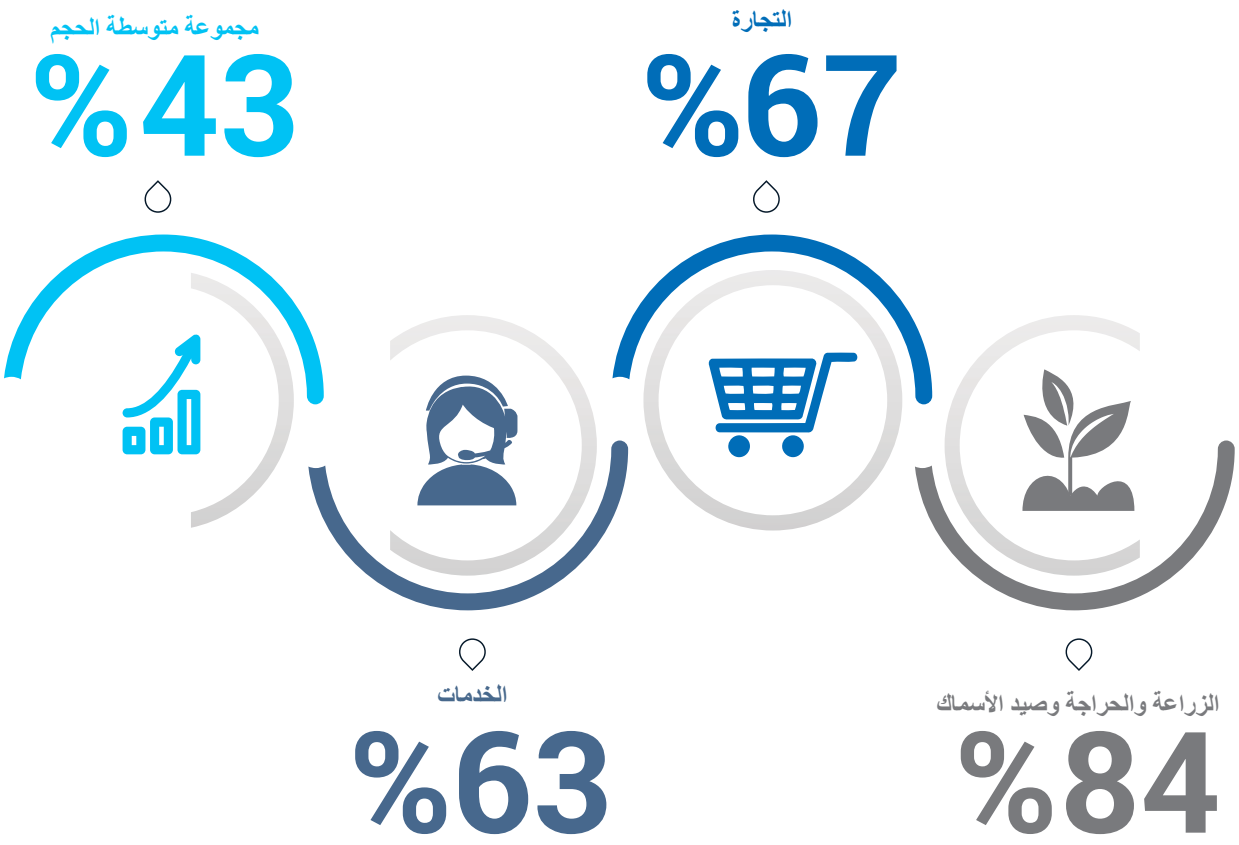

بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسة إلى أن ارتفاع تكاليف التصدير يؤثر بشكل خاص على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التشييد (10%)، وكذلك الشركات متناهية الصغر (20%) ومتوسطة الحجم (18%). وبشكل عام، يمكن استنتاج أن الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية تفضل عمومًا ممارسة الأعمال في السوق المحلية المتنامية لديها وتسعى إلى تعظيم إمكاناتها محليًا.

الشكل البياني 34: أسباب عدم تصدير المنتجات والخدمات

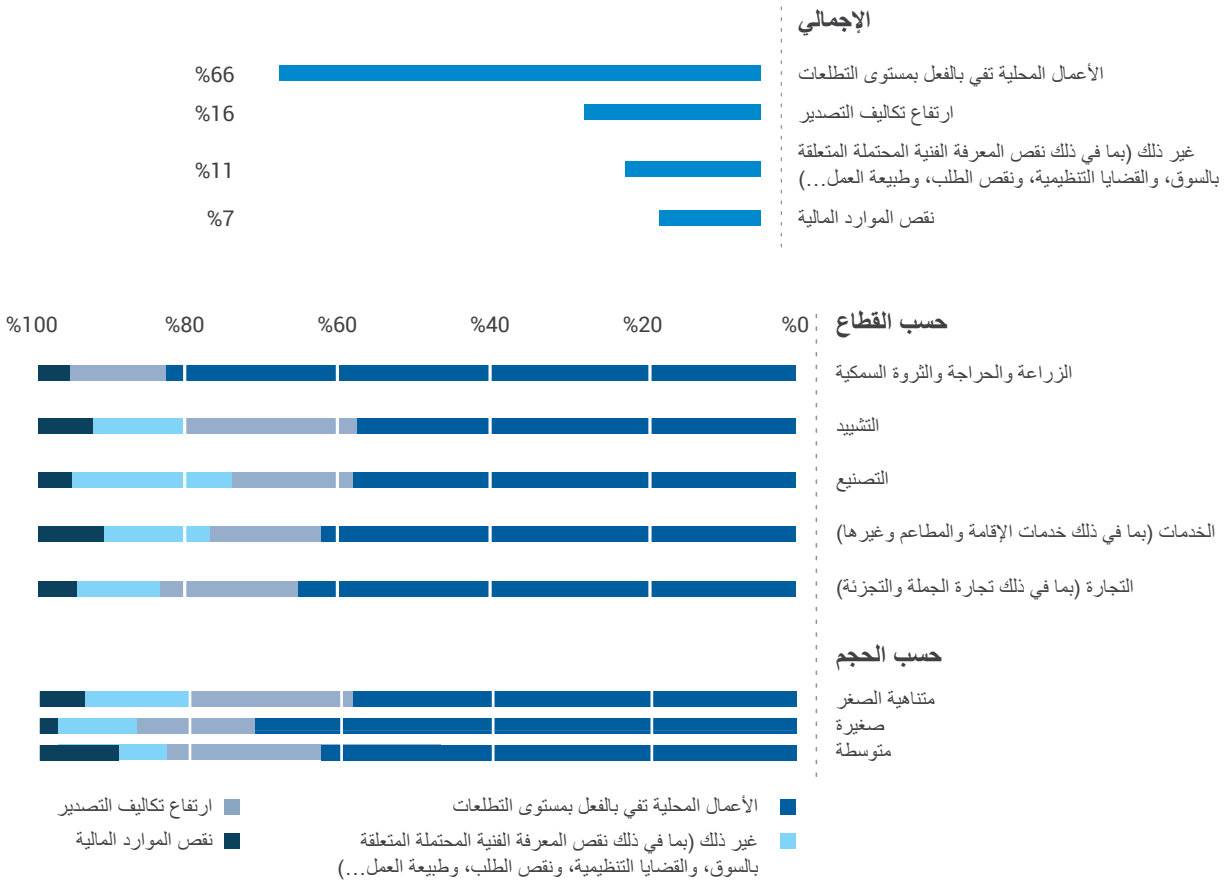

لإلقاء مزيدٍ من الضوء على المشاكل التي قد تعوق استراتيجيات التصدير، يقدم الشكل البياني 35 مرئيات لعدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه تحدياتٍ عند تصدير السلع والخدمات، حيث تواجه نسبة 70% من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق جزءًا من إيراداتها في الأسواق الدولية تحدياتٍ تعوق نجاح أعمال التصدير، بينما لا تتأثر نسبة 30% منها بأي تحديات.

تحديات التصدير
ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية باعتباره عقبة رئيسة أمام الصادرات القطرية (45%)

الشكل البياني 35: شيوع تحديات التصدير

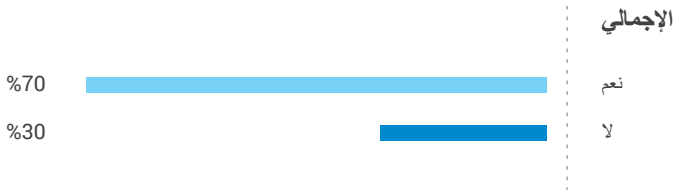

يحدد الشكل البياني 36 تحديات التصدير الأكثر تكرارًا. فطبقًا لأغلب أصوات الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه تحدياتٍ عند التصدير، تمثل المشاكل المتعلقة بالنقل والخدمات اللوجستية (45%) العقبات الأكثر أهمية عندما يتعلق الأمر ببيع المنتجات إلى الأسواق الدولية. يلي ذلك كل من "طرق الدفع"، "المسائل القانونية"، "الافتقار إلى التمويل"، بنسبة متساوية قدرها (10%)، فضلا عن مجموعة من العوائق "غير ذلك" بنسبة (19%) والتي تضم عدة أسباب منها "مدة الانتظار، أو الطلب الدولي غير المؤكد والمتنوع، أو الحصار الإقليمي ".

الشكل البياني 36: تحديات التصدير التي تتم مواجهتها بشكل متكرر

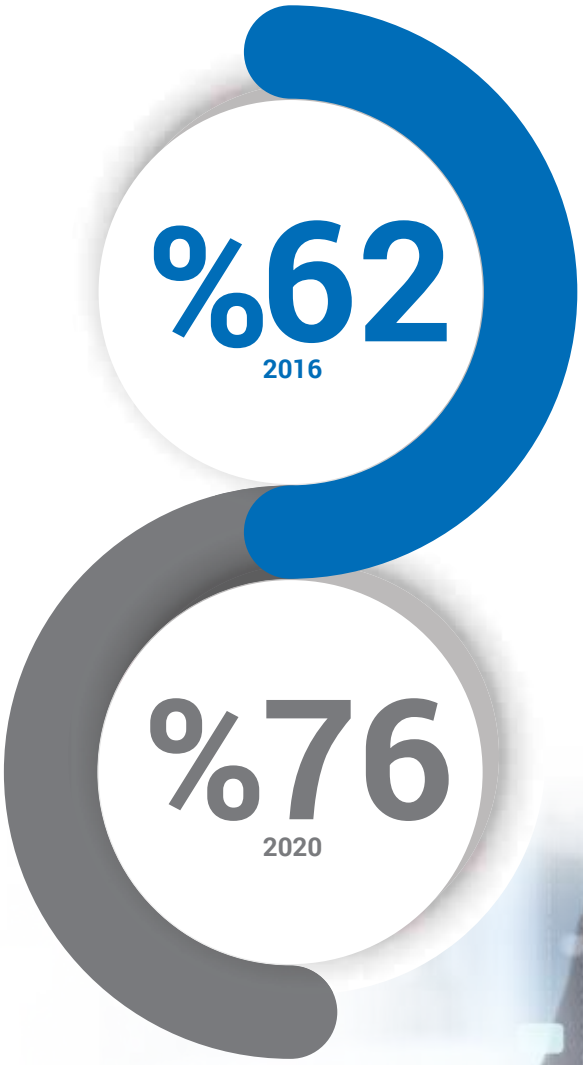

3.4.3
الوصول إلى التمويل

مصادر التمويل لإنشاء شركة

في عام 2020، لا تزال المدخرات الشخصية تمثل المصدر الرئيس لتمويل عملية إنشاء شركةٍ في قطر، ما يزيد من أهميتها، فقد بلغت نسبة الشركات التي تعتمد على ذلك حوالي 76% في عام 2020، في حين بلغت 62% في عام 2016.

يعد الوصول إلى التمويل أحد أهم دوافع النجاح في واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويُظهر الشكل البياني 37 أن المدخرات الشخصية تعد إلى حد كبير أكثر أهمية للشركات الصغيرة والمتوسطة بوزن نسبي قدره 76%. فعبر جميع القطاعات وفئات أحجام الشركات، تمثل الأموال الشخصية أهم مصدر لتمويل رواد الأعمال. تليها القروض البنكية بنسبة (13%) وكذلك استثمارات حقوق الملكية من الرعاة المحليين (5%) مصادر مهمة للتمويل عند إنشاء شركة. كما يتضح أيضًا أن الشركات المتوسطة بنسبة (27%) وكذلك الصغيرة (12%) كثيرًا ما تستخدم التسهيلات المصرفية لبدء عملياتها مقارنةً بالشركات متناهية الصغر (10%) وهو ما يمكن ربطه بقدرتها على استيفاء متطلبات القروض البنكية الأكثر صرامة بشكل أفضل. ومن ناحية أخرى، يُعد التمويل في شكل حقوق ملكية من الرعاة المحليين ذو أهمية مكافئة تقريبًا عبر القطاعات، بصرف النظر عن حجم الشركة، بينما يبدو أن شركات قطاع التجارة (7%) تعتمد بشكل أكبر على هذا الشكل من التمويل. ولا تختلف الآراء عمومًا عن دراسة عام 2016 حيث توصل كِلا التقريرين إلى أن هناك وزن كبير مرتبط بالمدخرات الشخصية باعتبارها مصدرًا رئيسًا للشركات الصغيرة والمتوسطة لتمويل البدء في تنفيذ أفكار الأعمال الخاصة بها حيث صرحت نسبة 62%

من الشركات الصغيرة والمتوسطة بذلك في عام 2016. تلتها القروض من الأصدقاء والأقارب (التي تستخدمها نسبة 25% من الشركات الصغيرة والمتوسطة) ثم من البنوك التجارية (التي تستخدمها نسبة 24% من الشركات الصغيرة والمتوسطة) بمثابة مصادر رئيسة أخرى تم تحديدها في تقرير عام 2016. وعلى النقيض من عام 2016، تراجع التمويل من خلال الأصدقاء والعائلة من حيث الأهمية - من المرجح أن يعود ذلك إلى تحسين الوصول إلى أنواع تمويل أخرى أكثر مهنية لإنشاء شركة.

الشكل البياني 37: مصادر التمويل الرئيسة لإنشاء شركة

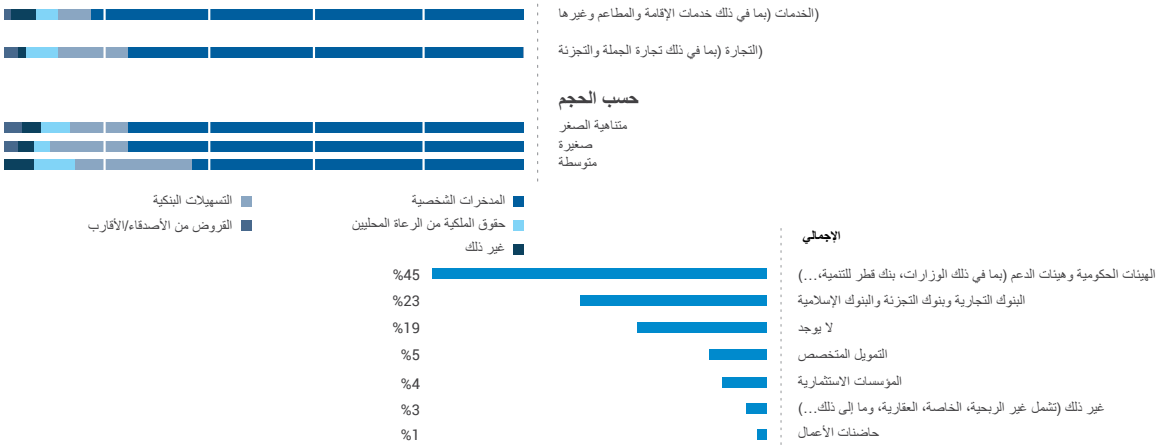

مصادر تمويل تشغيل شركة

لا تزال المصادر الرئيسة لتمويل عمليات الأعمال كما هي إلى حد كبير، إلا أنها شهدت تحولات في أهمية بعضها.

أرباح الأعمال المُعاد استثمارها 2016: 48% مقابل 2020: 43%؛ المدخرات الشخصية 2016: 47% مقابل 2020: 21%؛ التسهيلات البنكية 2016: 27% مقابل 2020: 11%؛ قروض من الأصدقاء/الأقارب 2016: 19% مقابل 2020: 1%

كما يرد في الشكل البياني 39، لا تزال الأموال الشخصية مصدرًا مهمًا لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة لتمويل عملياتها بوزن نسبي قدره 21%. ومع ذلك، تمثل أرباح الأعمال المُعاد استثمارها المصدر الرئيسي لتمويل عمليات الأعمال والتوسعات بنسبة 43% من الشركات وتشكل أكبر مصدر للتمويل بين جميع القطاعات وفئات أحجام الشركة. وفي عام 2020، مثلت التسهيلات البنكية (11%) والرعاة المحليون (20%) مصادر إضافية مهمة للحصول على الأموال لتشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر. فعلى سبيل المثال، كانت القروض البنكية تُستخدم غالبًا بصفة خاصة على مدى السنوات الخمس الماضية في قطاع شركات التصنيع (22%) وقطاع التجارة (13%) وكذلك بين الشركات المتوسطة (24%) والصغيرة (11%). وعلاوةً على ذلك، يُعد التمويل المقدم من الرعاة المحليين مهمًا بشكل خاص في قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (32%) وكذلك في مجموعة الشركات الصغيرة (21%) ومتناهية الصغر (22%).

الشكل البياني 38: مقارنة مصادر التمويل بين عامي 2016 و2020

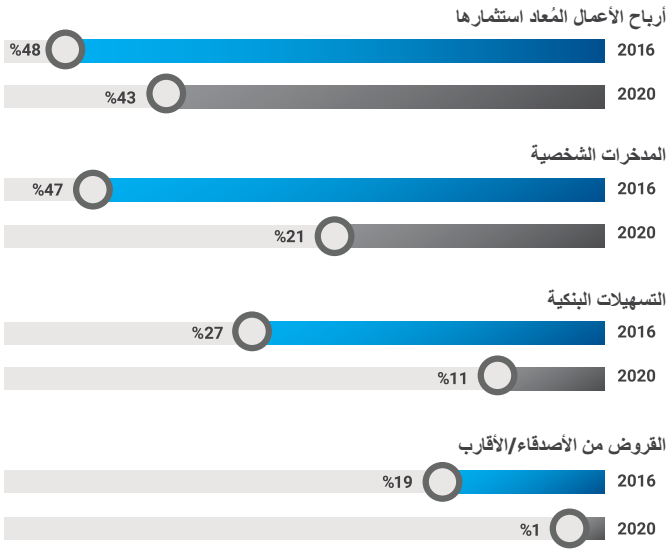

وبشكل عام، لا تختلف هذه النتائج إلى حد كبير عن المرئيات التي تم التوصل إليها من تقرير عام 2016، حيث بقيت المصادر الثلاثة الأولى للتمويل كما هي دون تغيير. ولكن، مرة أخرى، تشير الدراسة الحالية إلى أن القروض من العائلة والأصدقاء تشهد تراجعًا كبيرًا من حيث الأهمية. فبينما كانت نسبة 19% من الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تعتمد على هذا التمويل في عام 2016، فقد حصل نوع التمويل نفسه على نسبة أقل تصل إلى 1% من جميع الآراء في 2020.

الشكل البياني 39: المصادر الرئيسة لتمويل عمليات الأعمال و/أو التوسع في السنوات 5 الماضية

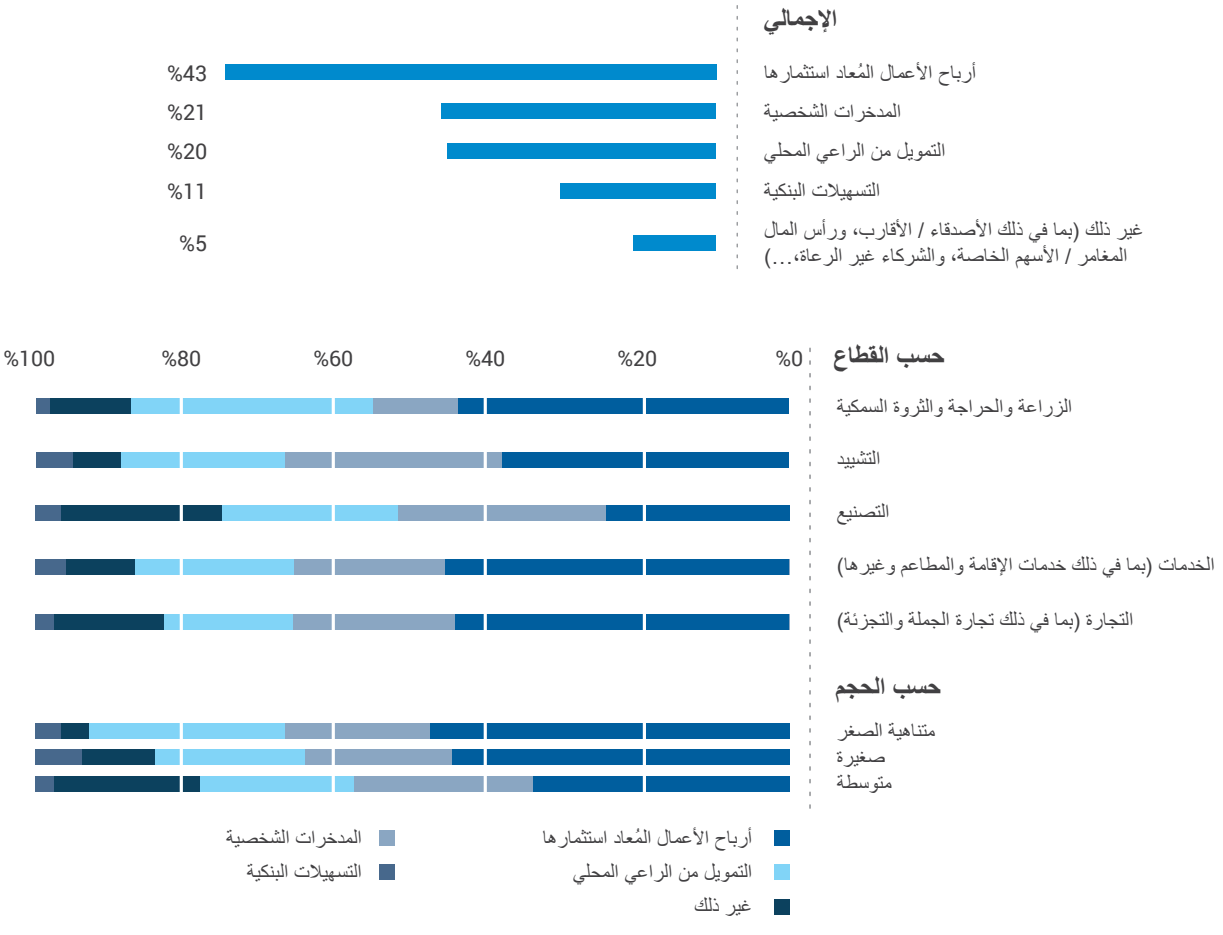

الشكل البياني 40: مقارنة الأساس المنطقي للتمويل بين عامي 2016 و2020

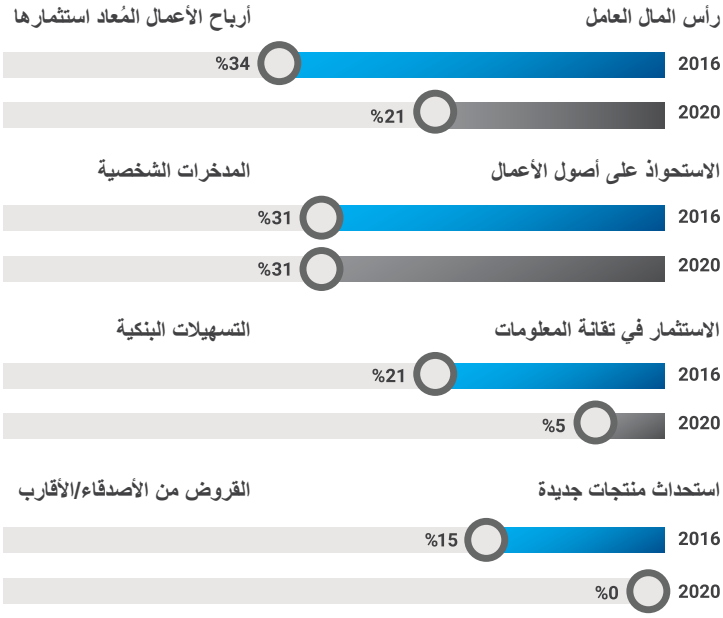

أسباب بحث الشركات الصغيرة والمتوسطة عن التمويل

في عام 2020، تراجعت "الاستثمارات في مجال التكنولوجيا الجديدة" إلى المرتبة الخامسة كسبب من أسباب البحث عن، مقارنةً بتصنيفها في المرتبة الثالثة في عام 2016
رأس المال العامل 2016: 34% مقابل 2020: 21%؛ الاستحواذ على أصول الأعمال 2016: 31% مقابل 2020: 31%؛ الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات 2016: 21% مقابل 2020: 5%، استحداث منتجات جديدة 2016: 15% مقابل 2020: 0%

وفيما يتعلق بالسبب الرئيس وراء الحصول على التمويل خلال السنوات الخمس الأخيرة، تشير النتائج إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قد استخدمت التمويل في الغالب للاستحواذ على أصول أعمال جديدة أو توسيع قدرتها الإنتاجية أو تأسيس فروع جديدة أو توسيع أعمالها الحالية بأشكالٍ أخرى. وكما يتضح من الشكل البياني 41، كثيرًا ما يُذكر هذا الغرض بشكل خاص من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة (34%) وقطاع التشييد (32%). ويأتي توفير منتجات جديدة كغرض للتمويل في المرتبة الثانية بوزن نسبي يبلغ 24%. ويُعد هذا مهمًا بشكل خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصنيع (30%)، وكذلك الشركات متناهية الصغر (33%).

ويعد تمويل متطلبات رأس المال العامل أحد الأسباب الأخرى التي تدفع الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى البحث عن مصادر الأموال. ويظهر ذلك في قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (39%) وكذلك قطاع الخدمات (26%) وبين الشركات صغيرة الحجم (23%). ويمثل تمويل لغرض التوسع في أسواق جديدة السبب الرئيس الرابع الذي تذكره الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاستبيان حيث صرحت به نحو 16% من الشركات. وقد تم ذكره بشكل خاص من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع (25%) وقطاع التشييد (24%) وكذلك من جانب الشركات المتوسطة (29%). وبشكل عام، نتج عن تقرير عام 2016 صورة مماثلة باستثناء الاستثمارات في التكنولوجيا الجديدة التي تمثل أحد الأسس المنطقية الثلاثة الأكثر أهمية.

الشكل البياني 41: الأغراض الرئيسة للحصول على التمويل خلال السنوات الخمس الماضية

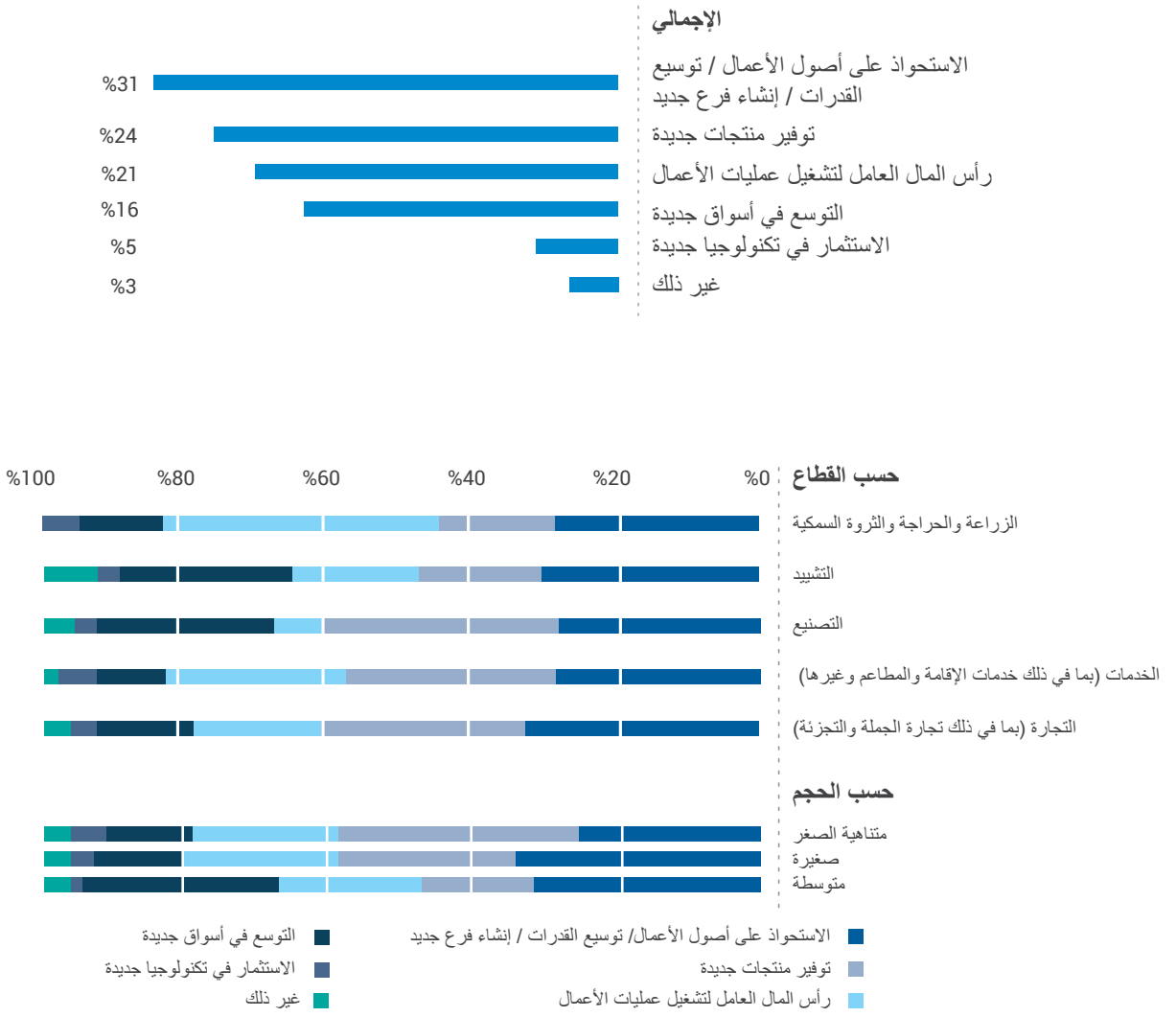

وجهة نظر الشركات الصغيرة والمتوسطة في التمويل البنكي

يُعد قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية القطاع الأقل ثقة في التوجه إلى البنوك (29%)، بينما تميل الشركات من قطاع التجارة إلى تجنب التمويل البنكي بسبب ارتفاع معدلات الفائدة (21%)

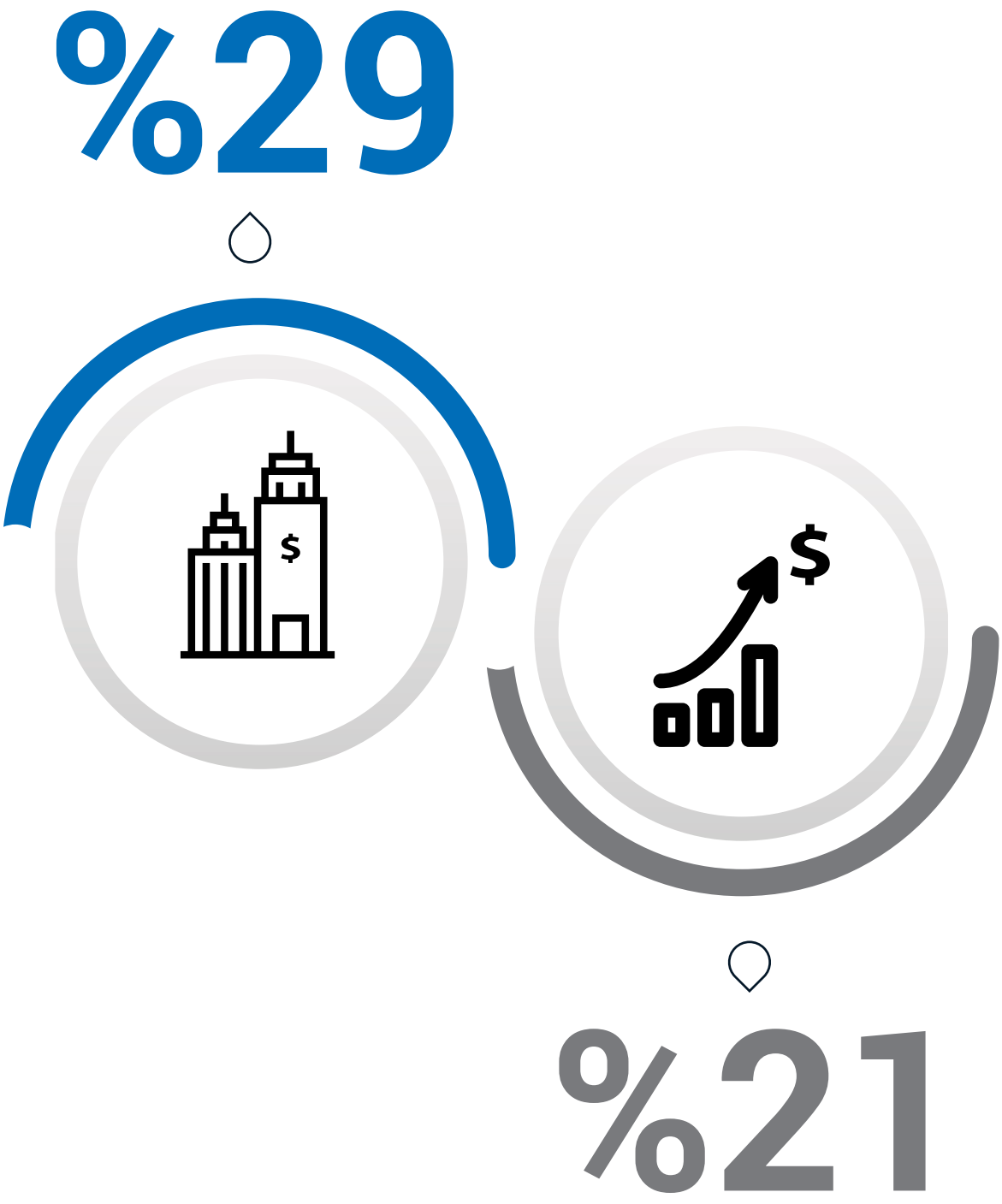

بالنظر إلى النسبة الكبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لم تفضل التمويل البنكي سابقًا، يقدم الشكل البياني 42 نظرة عامة على العوامل الرئيسة المسؤولة عن معدل الاستخدام المنخفض لهذا التمويل البنكي. ويتمثل العامل الرئيسي بوزن قدره 19%، ألا وهو ارتفاع أسعار فائدة القروض. وهناك سببان أساسيان آخران هما تدني مستوى الثقة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في التوجه إلى البنوك بشأن التمويل (16%)، وكذلك انعدام وعي البنوك التي تقدم التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة (10%). وهناك أسباب أخرى تشمل عدة عناصر متنوعة مثل عدم حاجة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى قروض بنكية لأن لديها خيارات أخرى لتمويل أعمالها. ويمكن ملاحظة ذلك بشكل خاص بين شركات قطاع التجارة (21%) والشركات الصغيرة والمتوسطة من قطاع الخدمات (20%).

هناك نسبة كبيرة من المشاركين من قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (29%)، وكذلك قطاع الخدمات (22%)، لا تشعر بالثقة إزاء التوجه إلى البنوك بشأن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وهذا ينطبق أيضًا على الشركات متناهية الصغر (21%). ولكن بشكل عام، تكون معدلات رفض الائتمان منخفضة نسبيًا (7%)، وهو ما يتماشى مع النتائج المقدمة في التقرير وضع الإقراض البنكي الصغيرة والمتوسطة لعام 2018 الصادر عن بنك قطر للتنمية، حيث بلغت نسبة الطلبات الائتمانية المرفوضة حوالي (8%) من مجموع طلبات الائتمان.

الشكل البياني 42: أسباب ضعف الإقبال على التمويل البنكي

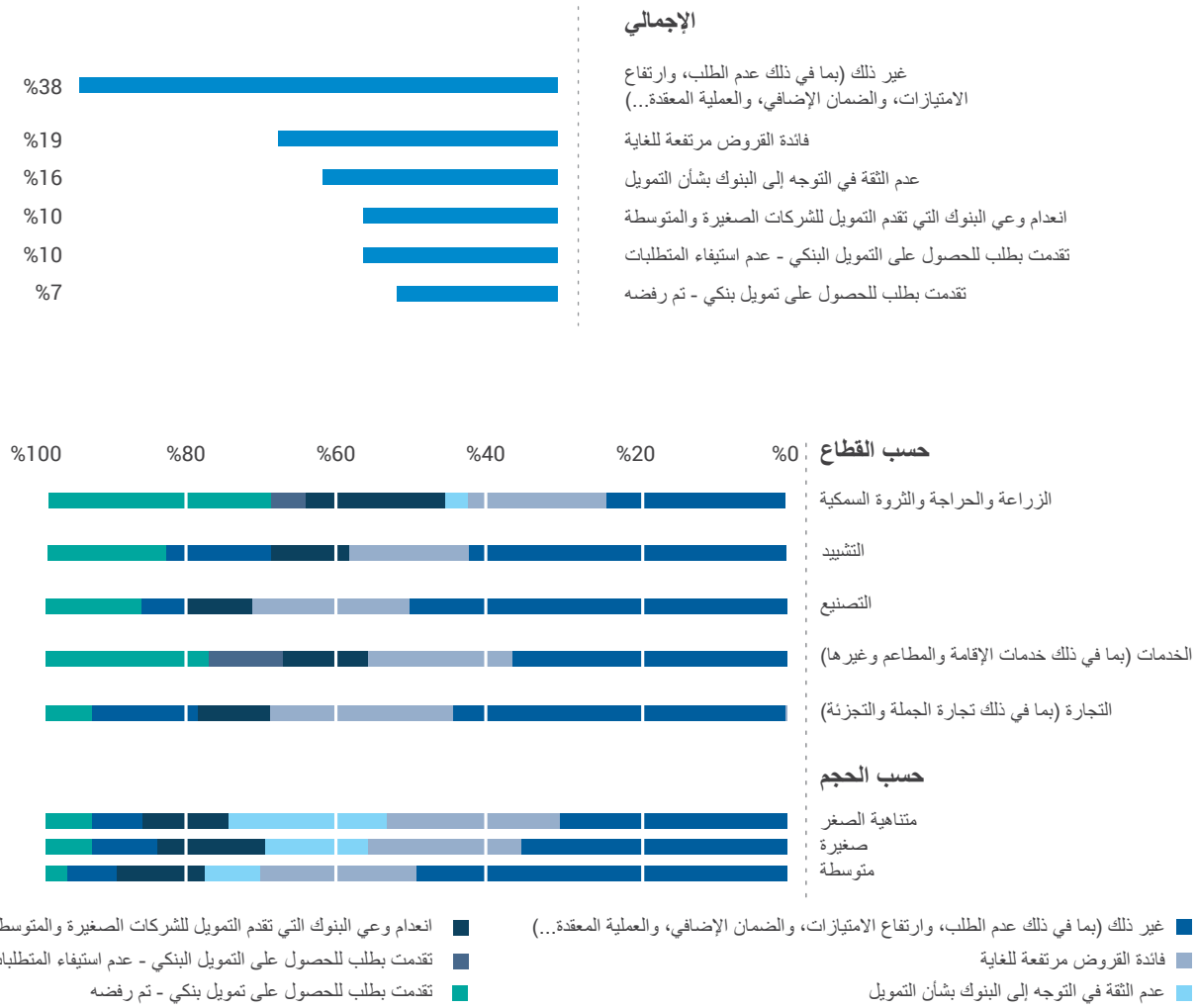

4.4.3 الوصول إلى المعرفة
إدارة الموارد البشرية

منذ عام 2016، قامت الشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة بزيادة التزامها نحو الحفاظ على المعرفة من خلال الاستثمار المتزايد في ممثلي الموارد البشرية المتخصصين

الشكل البياني 43: مقارنة الالتزام بإدارة المعرفة بين عامي 2016 و2020

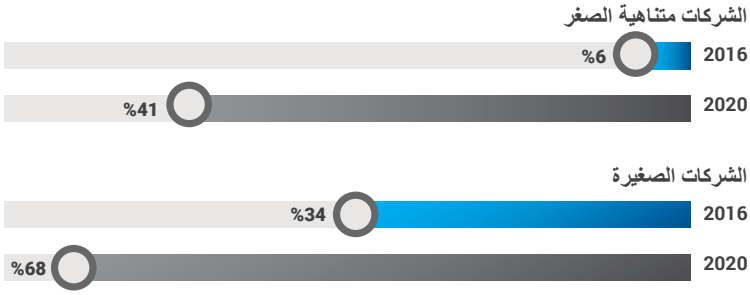

يُعد الوصول إلى المعرفة ركيزة رئيسة أخرى لإنشاء قطاع شركات صغيرة ومتوسطة مزدهر والحفاظ عليه. وبالتالي، فإن المواضيع المتعلقة بالموارد البشرية تعد ذات أهمية خاصة بالنسبة للشركات من أجل تعزيز الوصول إلى المعرفة. ويوضح الشكل البياني 44 أن نسبة 59% من الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها موظفي موارد بشرية متخصصين أو إدارة كاملة للموارد البشرية مكلّفة بمهمة تناول مثل هذه المواضيع. وهذا الرقم مماثل نسبيًا عبر جميع القطاعات باستثناء قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية، الذي يمتلك فيه عددٌ أقل من الشركات الصغيرة والمتوسطة (35%) موظفي موارد بشرية متخصصين. وتظهر الاختلافات الكبيرة عند مقارنة الشركات الصغيرة والمتوسطة من أحجام مختلفة. وفي حين أن معدل وجود موظفي موارد بشرية هو الأدنى بين الشركات متناهية الصغر (41%)، فإن الرقم أعلى بشكل ملحوظ في مجموعات الأحجام المتوسطة (80%) والصغيرة (68%).

وبالمقارنة مع عام 2016، الذي أشارت فيه نسبة 46% فحسب من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود موظفي موارد بشرية متخصصين، يمثل هذا تحسنًا كبيرًا في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعلى وجه الخصوص، تُظهر قطاعات الشركات متناهية الصغر (6% في عام 2016) والصغيرة (34% في عام 2016) تقدمًا ملحوظًا نحو إضفاء الطابع التخصصي على وظائف الموارد البشرية.

الشكل البياني 44: وجود موظفي الموارد البشرية المتخصصين

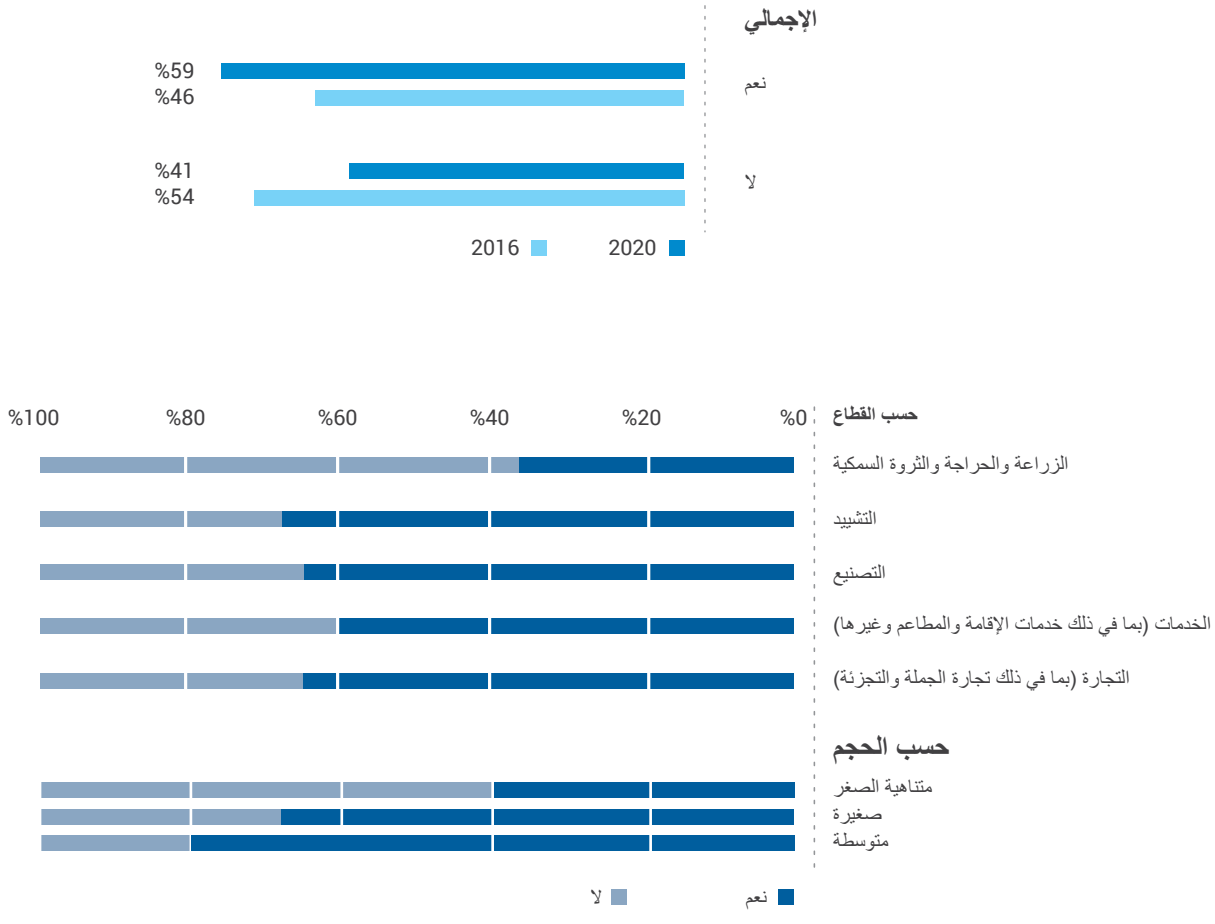

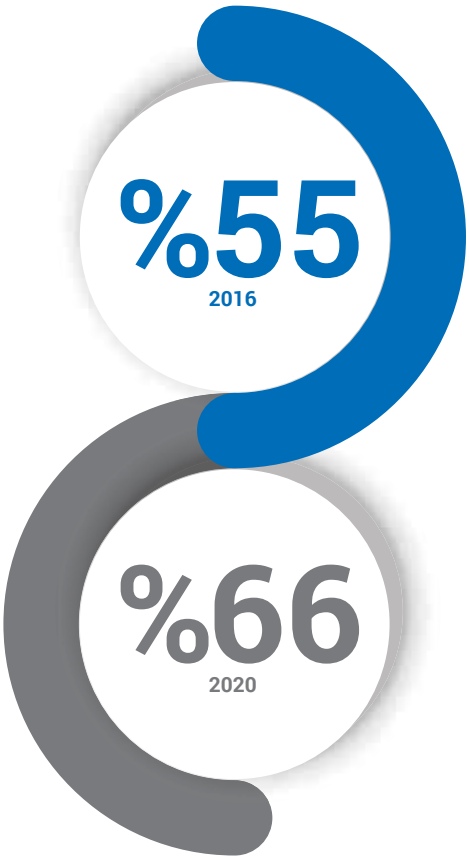

إدارة وتخطيط القوى العاملة في الشركات الصغيرة والمتوسطة

يعمل التوظيف المخصص وتخطيط الموارد بشكل متزايد على دفع تخطيط القوى العاملة، ما يزيد من نتائج عام 2020 بنسبة 11% عن عن الاستجابات عام 2016 (2016: 55%؛ 2020: 66%)

يقدم الشكل البياني 45 مزيدًا من الرؤى حول أنشطة الموارد البشرية للشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية، خاصة فيما يتعلق بالعملية الكامنة وراء أنشطة التوظيف. وتشير النتائج إلى أن تخطيط القوى العاملة يتم بشكل منتظم في 34% من الشركات الصغيرة والمتوسطة، منهم 20% تطبق عمليات مخصصة ومنظمة للقيام بذلك. ومع ذلك، فإن الأغلبية (66%) لا تعمل على تضمين تخطيط القوى العاملة باعتباره جزءًا من عمليات الموارد البشرية الخاصة بها بصفة منتظمة. وبعيدًا عن قطاع الخدمات (44%)، يُظهر قطاع التجارة (35%) أعلى معدل لتخطيط القوى العاملة الذي يتم تنفيذه بانتظام (بعملية رسمية أو بدون عملية رسمية). وعلى الجانب الآخر، يُعد هذا الرقم الأدنى بين الشركات الصغيرة والمتوسطة من قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (15%). وعلاوةً على ذلك، تميل الشركات من قطاع التجارة (22%) وقطاع التشييد (21%) إلى استخدام عملية رسمية بشكل منتظم لمعالجة تخطيط القوى العاملة أكثر من نظرائها من القطاعات الأخرى.

وعند تحليل العينة بحسب حجم الشركة، يتضح أن الشركات متناهية الصغر والصغيرة تتشارك في سمات مماثلة للغاية فيما يتعلق بنهجها في تخطيط القوى العاملة وأن الشركات المتوسطة تميل بشكل عام إلى أن تكون أكثر وضوحًا في هذه الأنشطة حيث تؤدي نسبة 45% منها هذه المهام بانتظام (32% باستخدام عملية رسمية). وعلى النقيض من نتائج عام 2016، زادت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم عمليات رسمية لتخطيط القوى العاملة من 18% إلى 20%. ومع ذلك، فقد زادت أيضًا النسبة الإجمالية للشركات التي لا تقوم بتخطيط القوى العاملة بشكل منتظم وتقوم، بدلاً من ذلك، بتعيين الموظفين على أساس مخصص من 55% إلى 66%. ويرجع هذا التفاوت بقدر كبير إلى الزيادة الكبيرة في نسبة الشركات التي لا تجري أنشطة تخطيط القوى العاملة بشكل منتظم في قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (57% في 2016 مقابل 85% في 2020).

الشكل البياني 45: منهجية تخطيط القوى العاملة

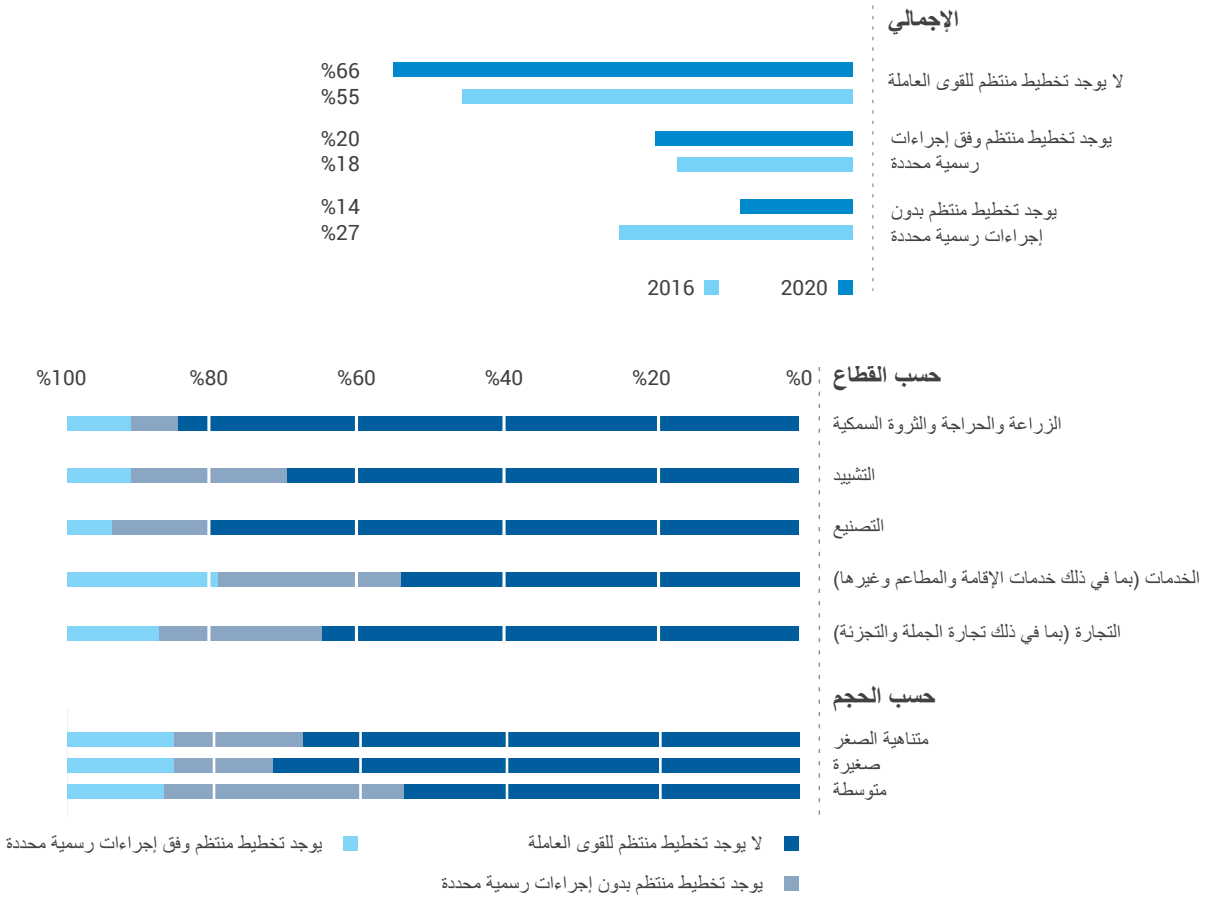

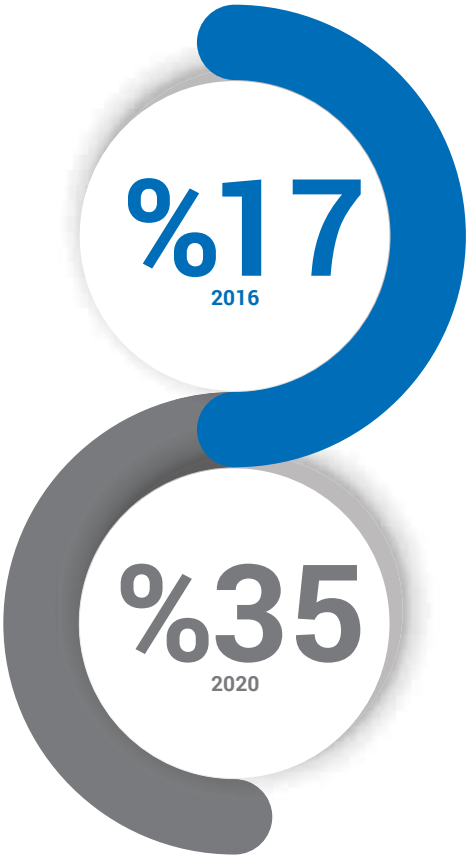

تدريب الموظفين في الشركات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الانخفاض البسيط بالمقارنة مع عام 2016، لا تزال تتم عملية تطوير الموظفين في الغالب من خلال التدريب أثناء العمل. ومع ذلك، يبدو أن نسبة أكبر من الشركات لا توفر أي فرص تدريب (2016: 17%؛ 2020: 35%)

يُعد تدريب الموظفين أحد العوامل المهمة الأخرى في نجاح أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة عند تنفيذه بشكل صحيح. ويوضح الشكل البياني 46 الرؤى المتعلقة بالطريقة التي يجري بها تدريب الموظفين في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة القطري. وبشكل عام، تقوم نسبة 65% من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة بتضمين شكل من أشكال تدريب الموظفين في استراتيجية الموارد البشرية الخاصة بها، حيث تقدم نسبة 9% منها تدريبًا خاصًا للموظفين الرئيسيين في حين أن 15% منها تفعل ذلك بالنسبة لجميع الموظفين وتعتبر نسبة 41% منها أن التدريب الأساسي أثناء العمل يُعد كافيًا. وتتشابه نسبة الشركات التي تعتمد على التدريب الأساسي أثناء العمل بشكل نسبي عبر جميع القطاعات وأحجام الشركات.

ومع ذلك، فإن نسبة الشركات التي تقدم تدريبًا شاملًا لجميع الموظفين تختلف بشكل كبير بين مجموعات القطاعات المختلفة، حيث تأتي الشركات من قطاع التشييد (29%) وقطاع التصنيع (24%) في الطليعة في الوقت الذي تُظهر فيه شركات قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية نسبة متدنية مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث يقدم حوالي 2% منها فقط تدريبًا شاملًا لجميع الموظفين. وبالمثل، تركز الشركات الصغيرة (18%) والمتوسطة (24%) على تقديم التدريب الشامل لجميع الموظفين بصورة أكثر من الشركات متناهية الصغر (10%). كما أن معدل الشركات التي تقدم شكلًا من أشكال تدريب الموظفين يختلف كذلك بين القطاعات ومجموعات الأحجام.

ويمتلك قطاع التصنيع (70%) وقطاع التجارة (68%) وقطاع التشييد (69%) النسب الأكبر من حيث الشركات التي تقدم شكلًا من أشكال تدريب الموظفين. وعلى الرغم من أن ذلك ينطبق أيضًا على الشركات المتوسطة (83%)، إلا أنها تبدو نسبة مرتفعة عند مقارنتها بنظرائها من الشركات الصغيرة (67%) ومتناهية الصغر (58%)، تبين أن الشركات الصغيرة والمتوسطة من قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (47%) مثلًا تعد أقل تركيزًا على تدريب الموظفين. وبالمقارنة مع عام 2016، يُعد الميل العام لعدم تقديم أي دورات تدريبية أعلى إلى حد ما في عام 2020 (17% في 2016 مقابل 35% في 2020). ومع ذلك، فإن هناك اتجاه متزايد يمكن ملاحظته في نسبة الشركات التي تقدم تدريبًا شاملاً لجميع الموظفين (8% في 2016 مقابل 15% في 2020) في حين أن نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم تدريبًا أساسيًا أثناء العمل قد انخفضت (44% في 2016 مقابل 41% في 2020) بعض الشيء.

الشكل البياني 46: نهج تدريب الموظفين

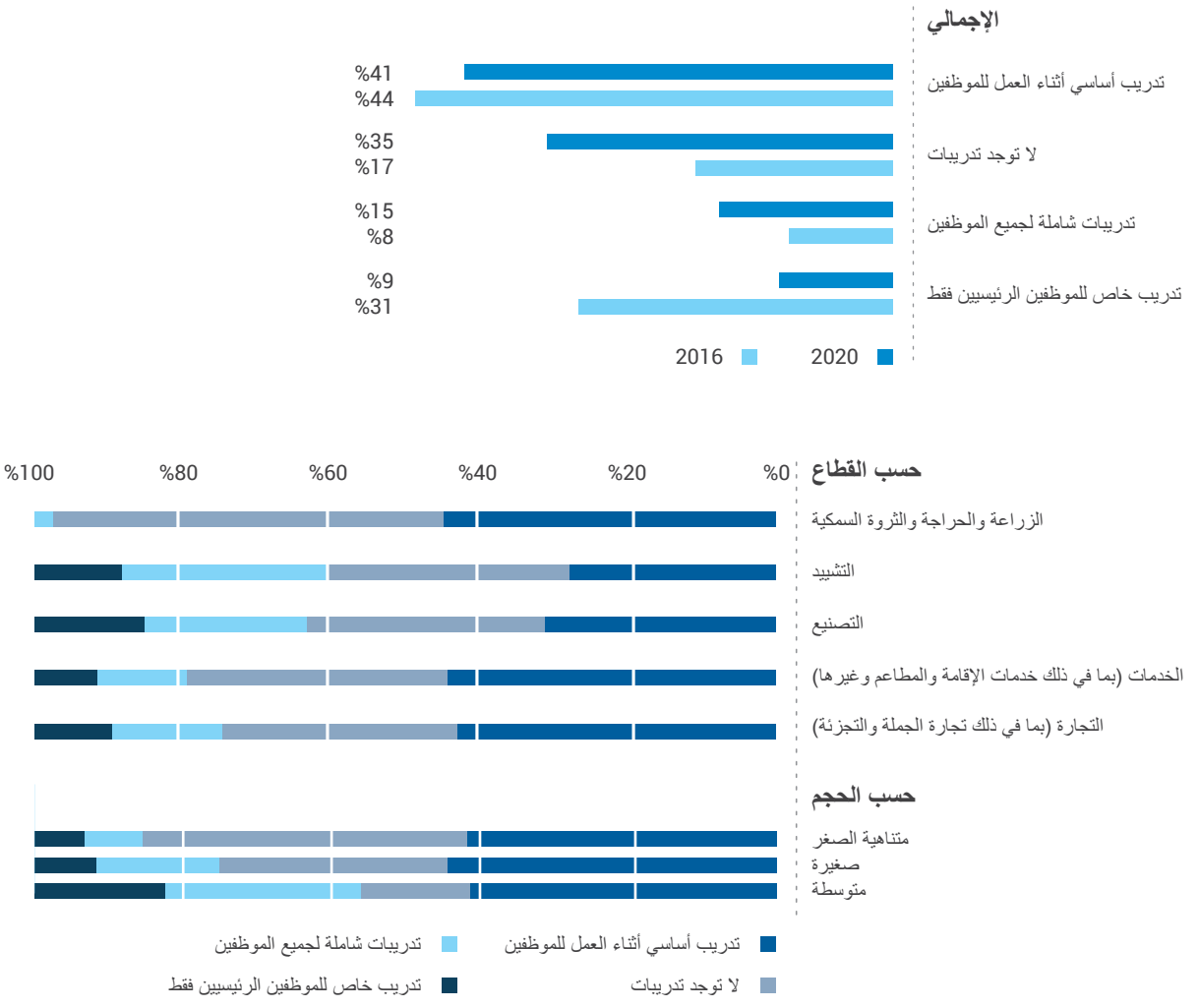

حوكمة المؤسسات

لفهم مستوى حوكمة المؤسسات المتبع في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة القطري فهمًا واسعًا، طُرحت على الشركات الصغيرة والمتوسطة أسئلةٌ حول ما إذا كان هناك دليل لسياسة قواعد السلوك ونموذج تعاقدي يستند إلى قوانين العمل القطرية. ويشير الشكل البياني 45 إلى أن هذه الوثائق موجودة في الغالبية العظمى (86%) من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتظل الصورة الواضحة مماثلة بالنسبة لجميع القطاعات الفردية وفئات الأحجام المختلفة من الشركات.

الشكل البياني 47: شيوع دليل محدد لسياسة قواعد السلوك ونموذج تعاقدي استنادًا إلى قوانين العمل القطرية

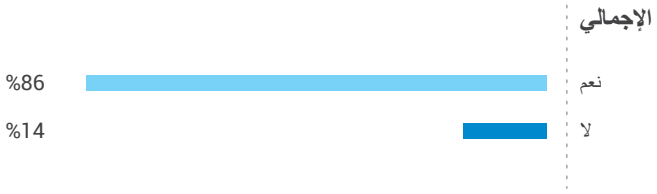

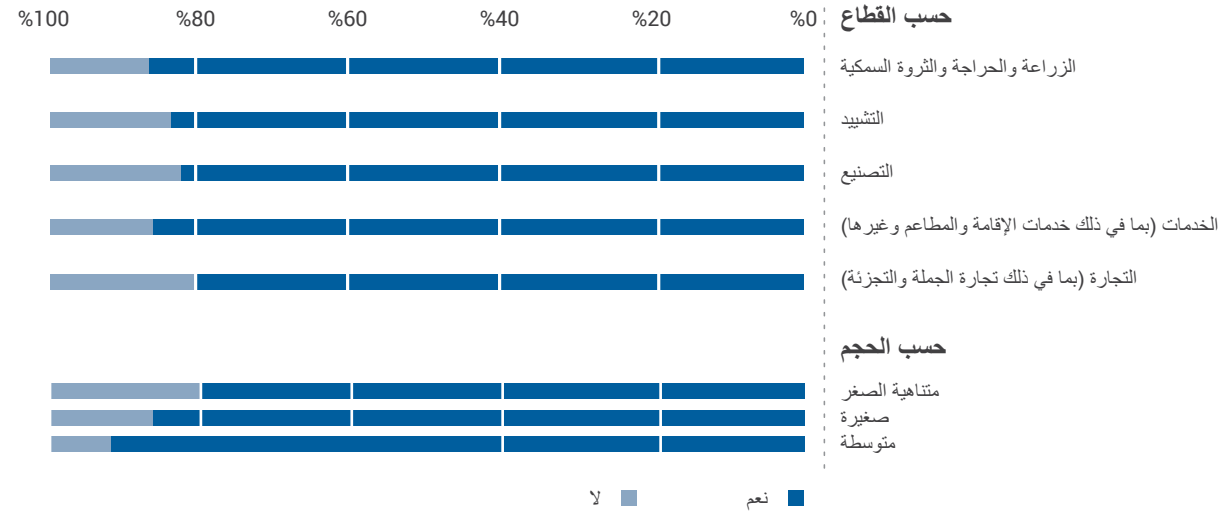

تنفيذ الابتكار

كانت الزيادة الملحوظة في استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية في الابتكار عام 2020 (2016: 8%؛ 2020: 31%)، مدفوعة بالجهود المبذولة لتحسين العمليات الداخلية وعمليات التوزيع/التسليم

يعد الابتكار دافعًا رئيسًا لازدهار قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبينما تتفوق الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية على معظم نظرائها الإقليميين والاقتصادات النامية، تُبرز المقارنة في ضوء مؤشر الابتكار العالمي مجالات إضافية هامة يمكن العمل على تحسينها.

على سبيل المثال، يشير الشكل البياني 48 إلى أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة أقل ميلًا نحو تنفيذ الابتكار في نماذج أعمالها. ومن ناحية أخرى، تذكر نسبة 31% من الشركات الصغيرة والمتوسطة أنها قد نفذت بعض أشكال الابتكار في أعمالها، ما يشير إلى زيادة كبيرة في الرغبة في الابتكار مقارنةً بعام 2016 (8%). وعلى وجه الخصوص، تعد الشركات من قطاع التصنيع (51%) وقطاع التشييد (38%) أكثر انفتاحًا تجاه استخدام الابتكار مقارنةً بنظرائها من القطاعات الأخرى. وينطبق الشيء نفسه بالنسبة للشركات متوسطة الحجم (50%).

الشكل البياني 48: شيوع الابتكار الذي يتم تنفيذه في مجال الأعمال

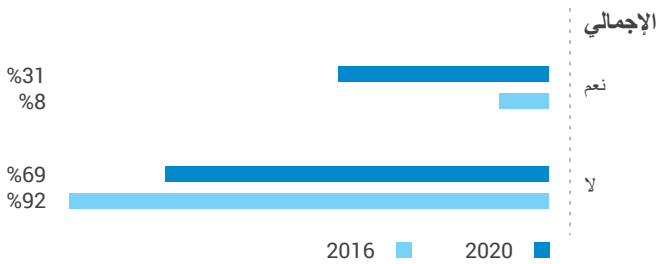

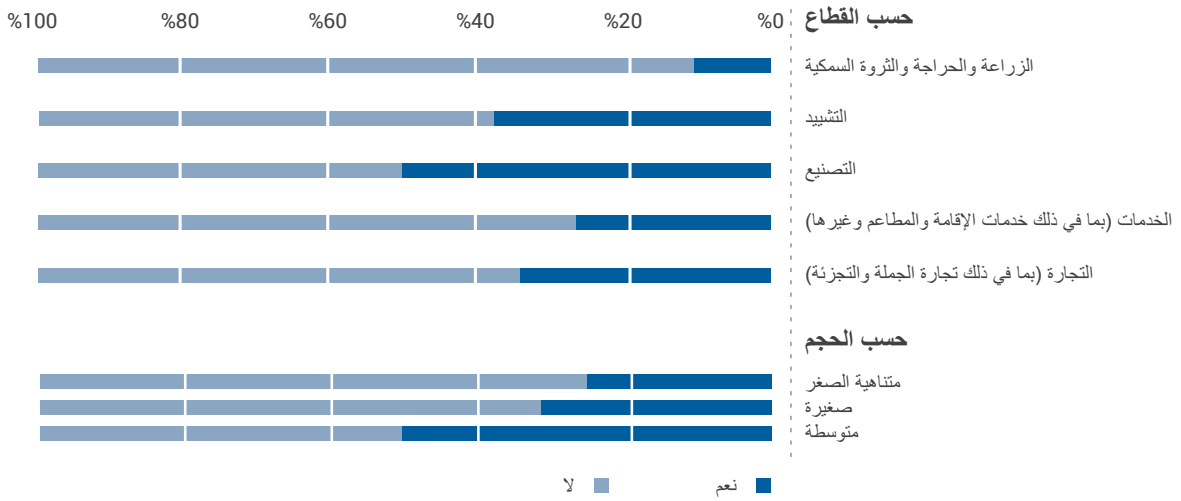

عند النظر إلى الأنواع المختلفة من الابتكار الذي يتم تنفيذه، يتبين أن أنواع الابتكار الرئيسة الثلاثة المحددة تشترك في درجة الأهمية نفسها بين الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية. ويشير الشكل البياني 49 إلى أن الابتكار الأكثر تنفيذًا والذي يتمتع بوزن نسبي قدره 39% يتمثل في تقديم المنتجات والخدمات المبتكرة وتخصيصها بما يتماشى مع السوق المحلية. وهذا ينطبق على وجه الخصوص على الشركات العاملة في قطاع التصنيع (45%) وقطاع الخدمات (44%).

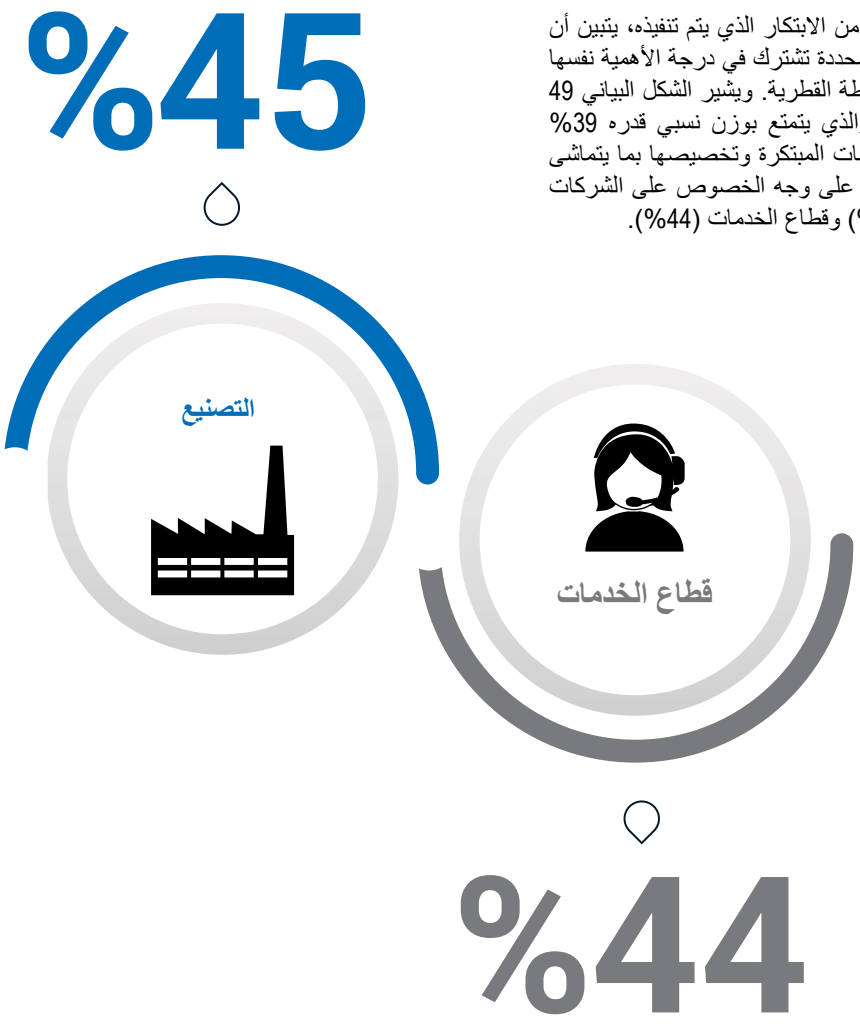

وقد كان استخدام الابتكار لتحسين عمليات التوزيع والتسليم (27%) وكذلك المهام الداخلية (26%) أكثر أهمية بشكل ملحوظ بالنسبة للمشاركين هذا العام مقارنةً بالنتائج المُحققة في عام 2016 (21% للتوزيع والتسليم، و17% للعمليات الداخلية).

الشكل البياني 49: الابتكارات الأكثر تنفيذًا

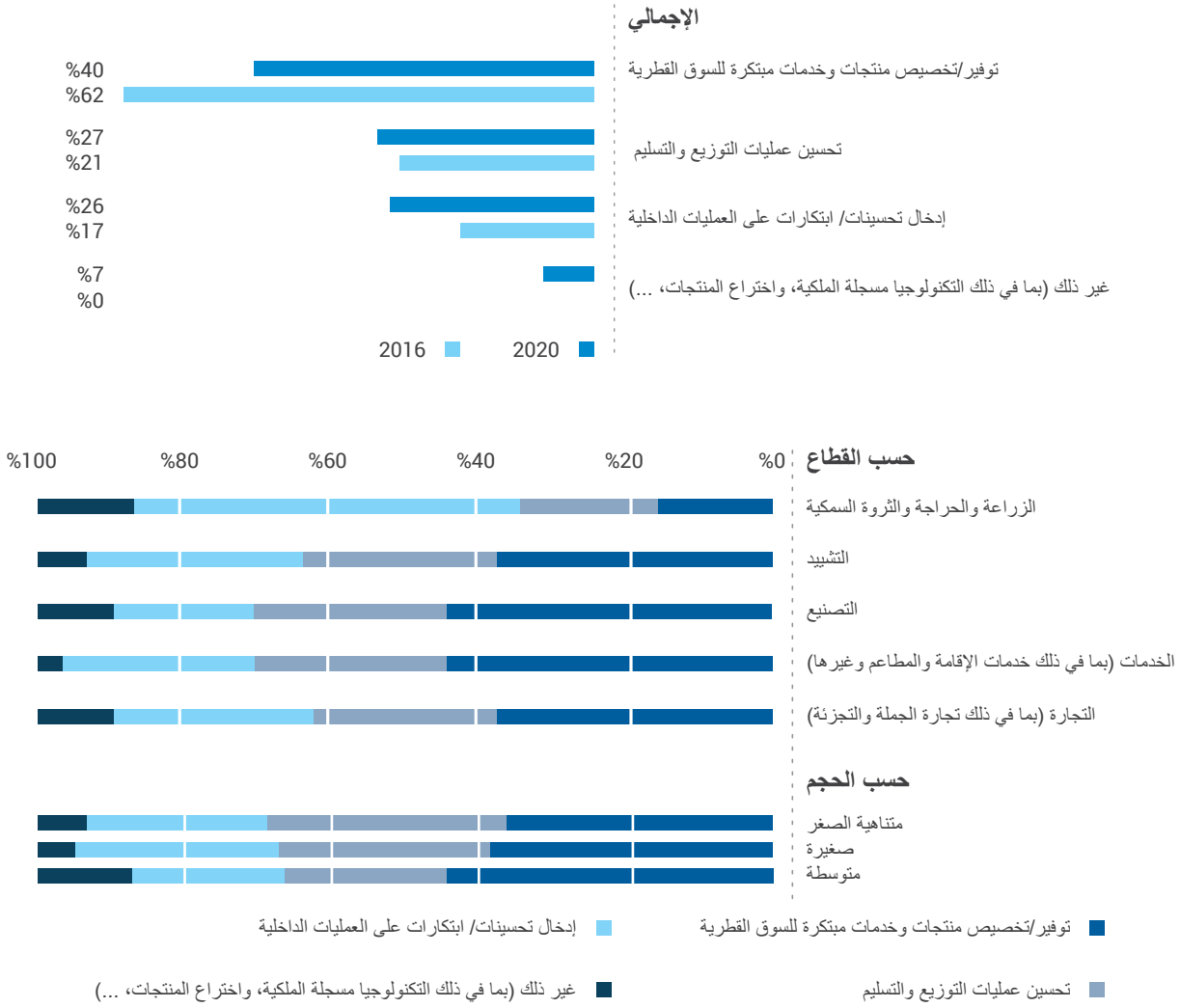

أسباب الاهتمام بالابتكار بين الشركات

تُظهر نتائج الاستبيان لعام 2020 تحولات كبيرة في جميع أهداف الابتكار الرئيسة تقريبًا بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية مقارنةً بالاستجابات في عام 2016

أعلى 3 مراتب في عام 2016: تحسين الجودة (28%)؛ تحسين الإنتاجية (21%)؛ خفض التكاليف (17%)

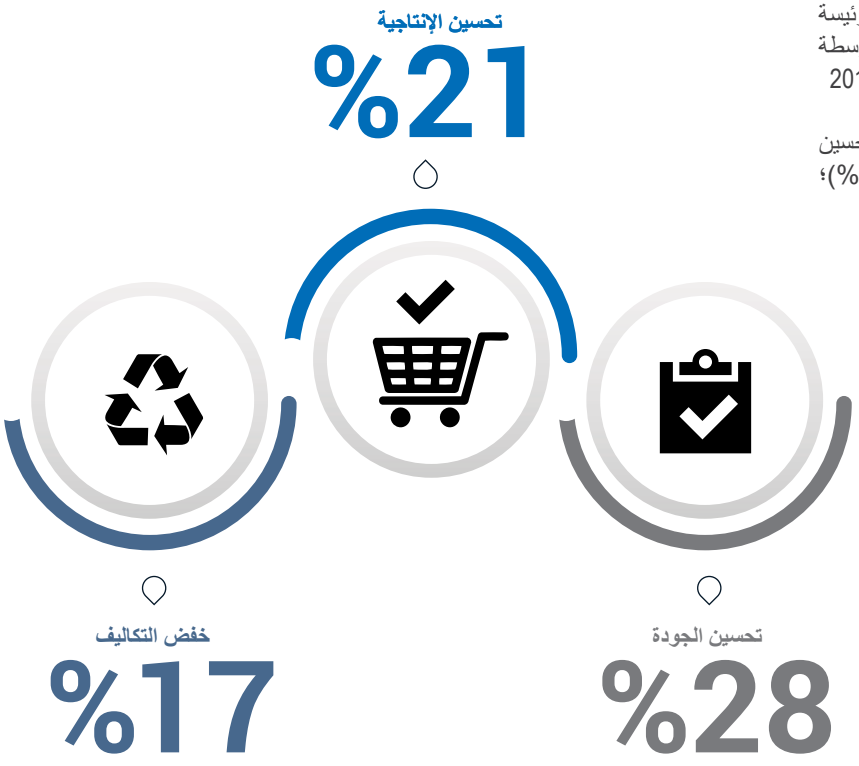

أعلى 3 مراتب في عام 2020: تحقيق ميزة تنافسية (36%)؛ تحسين الجودة (23%)؛ الحصول على امتياز أعلى (12%)

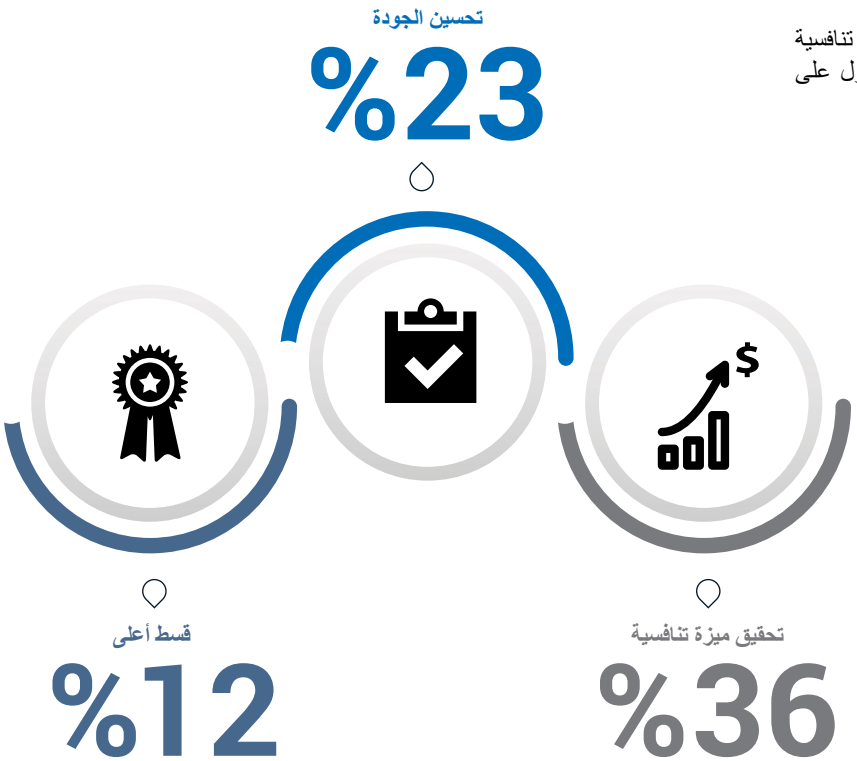

لماذا تقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية بتنفيذ الابتكار في أعمالها؟ يقدم الشكل البياني 50 بعض الرؤى حول هذا الأمر. وبوجه عام، يمثل الحصول على ميزة تنافسية الهدف الأكثر ورودًا (36%) من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة، وله أهمية مماثلة في جميع القطاعات وأحجام الشركات. وبواقع 23% من الأصوات، يعد تحسين الجودة محفزًا مهمًا آخر يكمن وراء تنفيذ الابتكار بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك، فقد سجل انخفاضًا طفيفًا عن نتائج عام 2016. وتتمثل الأهداف المهمة الأخرى المنشودة من خلال الابتكار في تحقيق امتيازات أعلى (12%)، وتحسين مستويات الإنتاجية (10%) وتنويع المنتجات وعروض الخدمات (8%). ومع قليلٍ من الاستثناءات، لا تختلف هذه الأهداف بشكل كبير من حيث الأهمية النسبية عند المقارنة بين مختلف القطاعات وأحجام الشركات.

فعلى سبيل المثال، تضع الشركات العاملة في قطاع التصنيع (14%) وقطاع التجارة (12%) وكذلك الشركات المتوسطة (18%) قيمةً أكبر بشكل هامشي للهدف المتمثل في الحصول على امتيازات أعلى من نظرائها. وعلى الجانب الآخر، تعد شركات قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (21%) والشركات الصغيرة (14%) أكثر اهتمامًا على نحوٍ نسبي بتحسين مستويات الإنتاجية من خلال الابتكار. علاوةً على ذلك، يسعى قطاع التشييد (17%) وكذلك مجموعة الشركات متوسطة الحجم (11%) إلى استخدام الابتكار لتنويع المنتجات وعروض الخدمات الخاصة بها للوصول إلى نطاق أكبر من غيرها. وبالمقارنة مع عام 2016، ارتفع الهدف المتمثل في الحصول على ميزة تنافسية من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الأولى من حيث الأهمية (15% في عام 2016 مقابل 36% في عام 2020). كما أن المرئيات حول هدف "الحصول على امتيازات أعلى" يتمتع بوزن نسبي أعلى في هذا الإصدار من الدراسة (سجل 3% في عام 2016 مقابل 12% في عام 2020) ومن ناحية أخرى، تبدو مسائل خفض التكاليف أقل أهمية بشكل نسبي عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الابتكار مقارنةً بعام 2016 (17% في 2016 مقابل 5% في 2020) ويهتم بهذا الهدف بصورة شبه حصرية قطاع التصنيع وقطاع التجارة.

الشكل البياني 50: الهدف الرئيس لتنفيذ الابتكار

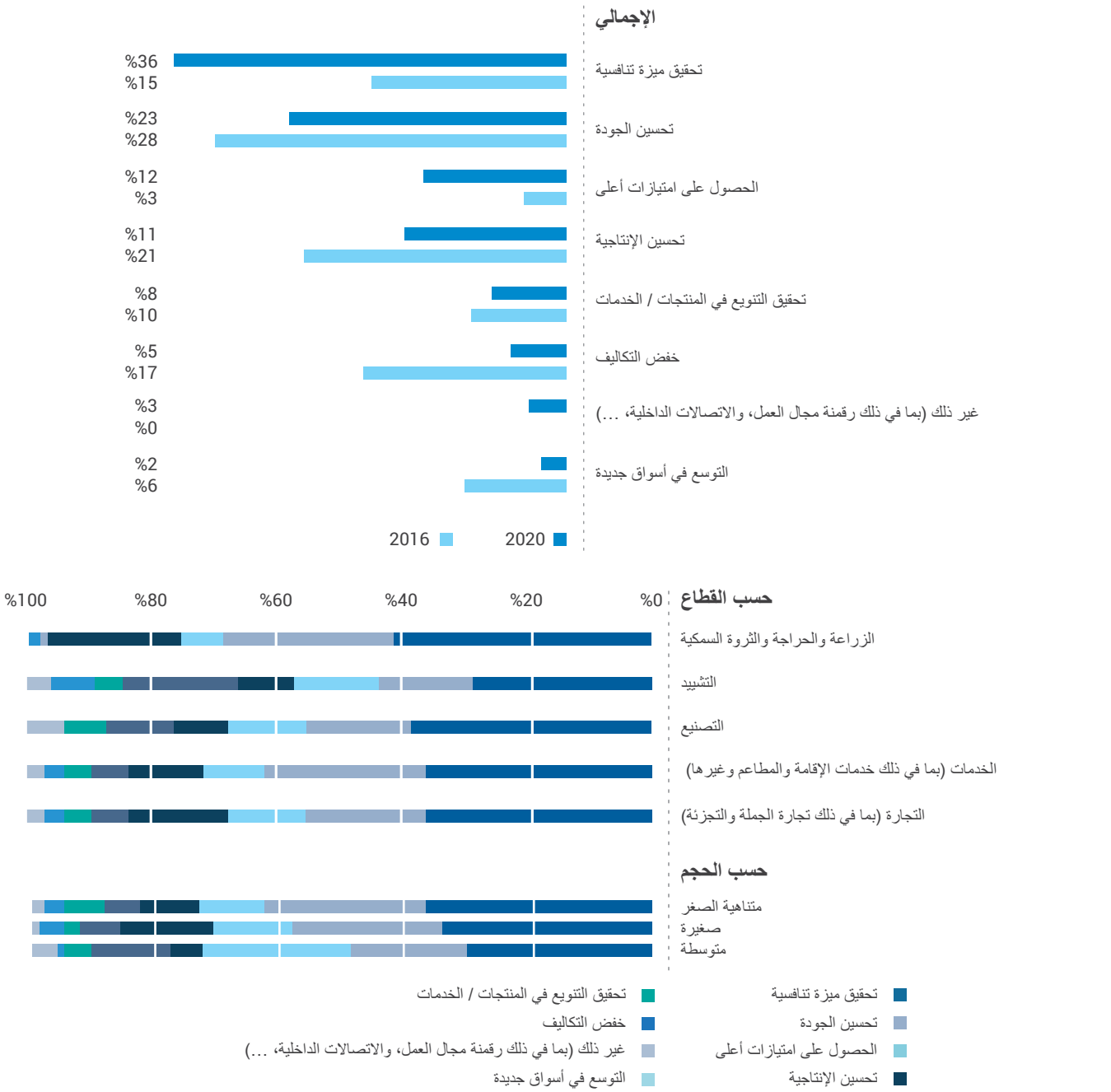

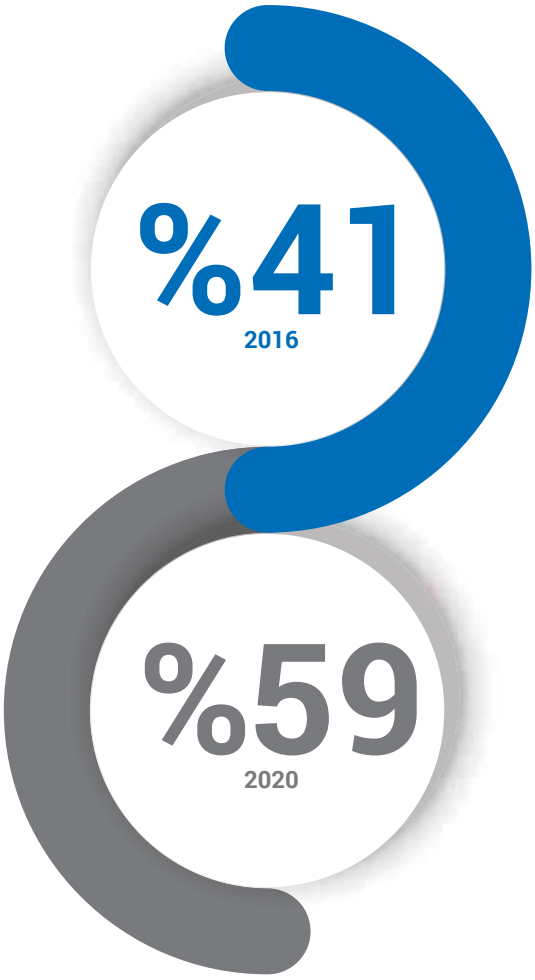

الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات

لقد أصبح وجود موظفي تكنولوجيا المعلومات أمرًا معتادًا بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة بصرف النظر عن حجمها، حيث يوظف ثلثا الشركات تقريبًا موظفين متخصصين في تكنولوجيا المعلومات وفقا لنتائج 2020، مقارنةً بنسبة أربعين بالمائة في عام 2016 (2016: 41%؛ 2020: 59%)

بعد أن أصبحت تكنولوجيا المعلومات جزءًا أساسيًا في معظم نماذج الأعمال في واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة، يُعد من المهم فهم النهج العام الذي تتبعه الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية فيما يخص طبيعة استخدام تكنولوجيا المعلومات. وكما يتضح من الشكل البياني 51، توظّف أغلب (59%) الشركات الصغيرة والمتوسطة أفرادًا متخصصين في تكنولوجيا المعلومات داخليًا. وعلى وجه التحديد، ينتشر وجود موظفين متخصصين في تكنولوجيا المعلومات في قطاع التصنيع (65%) وقطاع التجارة (62%) وكذلك بين الشركات متوسطة الحجم (74%). ومن ناحية أخرى، يعتبر خيار تعيين موظفي تكنولوجيا المعلومات أقل شيوعًا إلى حدٍ ما في قطاع الزراعة والحراجة وخدمات الأغذية (35%) وكذلك بين الشركات متناهية الصغر (48%).

وعلى الرغم من ذلك، فإن الاتجاه نحو زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات يزداد بشكل خاص عندما تكبر أحجام الشركات، حيث إن 74% من الشركات متوسطة الحجم لديها موظفو تكنولوجيا المعلومات خاصين بها. وبالمقارنة مع النتائج المستمدة من عام 2016، تُلاحظ الزيادة العامة في نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك موظفين متخصصين في تكنولوجيا المعلومات (41% في عام 2016 مقابل 59% في عام 2020)، خاصة في قطاع التشييد (36% في عام 2016 مقابل 60% في عام 2020) وقطاع التجارة (40% في عام 2016 مقابل 62% في عام 2020). وعلى مستوى الأحجام المختلفة للشركات، زادت نسبة الشركات التي لديها موظفين متخصصين في تكنولوجيا المعلومات من 14% في عام 2016 إلى 48% في عام 2020 بين الشركات متناهية الصغر، ومن 35% إلى 63% بين الشركات الصغيرة ومن 50% إلى 74% بين الشركات المتوسطة. وهذا يوضح أن الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية تمكنت من توسيع قدرات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها بشكل كبير على مدار السنوات الماضية.

الشكل البياني 51: وجود موظفي تكنولوجيا المعلومات المتخصصين

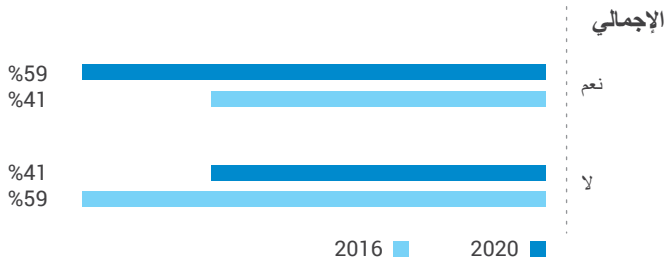

اعتماد تكنولوجيا المعلومات واستخدامها

لقد انخفض معدل اعتماد تكنولوجيا المعلومات واستخدامها منذ عام 2016، حيث صرح عدد أكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة بعدم استخدام التكنولوجيا في عام 2020 (2016: 3%؛ 2020: 17%)

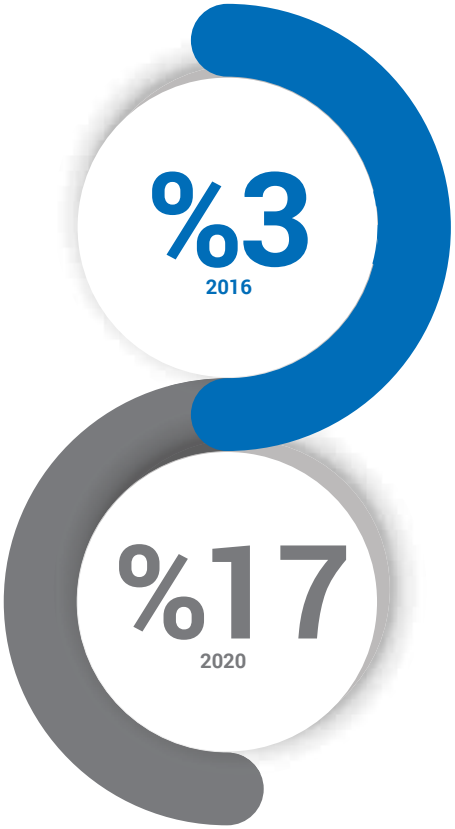

لتسليط مزيدٍ من الضوء على الكفاءة في تكنولوجيا المعلومات، يتم طرح المزيد من الأسئلة على الشركات الصغيرة والمتوسطة حول استخدامها للتكنولوجيا والبرامج كجزء من عمليات الأعمال الخاصة بها. وكما يتضح في الشكل البياني 52، يستخدم 83% من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة شكلًا من أشكال التكنولوجيا أو البرامج. وتُشير أكبر مجموعة من الشركات (44%) إلى أن التكنولوجيا والبرامج لا تُستخدم إلا بطريقة محدودة للغاية، على سبيل المثال، من خلال برنامج Microsoft Office. ويُعد ذلك ملحوظًا بشكل مماثل في جميع القطاعات وأحجام الشركات. وهناك مجموعة كبيرة أخرى من الشركات الصغيرة والمتوسطة (27%) تستخدم البرامج بشكل انتقائي في وظائف الدعم مثل المحاسبة. ويعد هذا الأمر شائعًا بشكل خاص في شركات قطاع الخدمات (36%) وقطاع التجارة (29%)، بينما لا توجد أي اختلافات ملموسة تقريبًا بين أحجام الشركات.

ويلاحظ أن نسبة قليلة من الشركات الصغيرة والمتوسطة (9%) التكنولوجيا بطريقة متقدمة لدعم وظائف الأعمال الرئيسة، مثل إدارة علاقات العملاء لتحسين علاقات الأعمال وبالتالي زيادة المبيعات. وتعد تطبيقات التكنولوجيا هذه شائعة بشكل خاص في قطاع التجارة (10%) وقطاع التشييد (15%) وكذلك بين الشركات متوسطة الحجم (20%). ويُعتبر الاستخدام المتقدم للتكنولوجيا، على سبيل المثال، الذكاء الاصطناعي، محدودًا إلى حد ما (3%). وبالمقارنة مع عام 2016، هناك نسبة أكبر من الشركات لا تستخدم التكنولوجيا (3% في عام 2016 مقابل 17% في عام 2020). كما يمكن ملاحظة انخفاضٍ في نسبة مستخدمي التكنولوجيا المتقدمة (36% في عام 2016 مقابل 9% في عام 2020). ويرجع ذلك بشكل كبير إلى انخفاض نسبة اعتماد التكنولوجيا المتقدمة بين شركات التصنيع (55% في عام 2016 مقابل 3% في عام 2020).

الشكل البياني 52: مستوى استخدام التكنولوجيا/البرامج في عمليات الأعمال

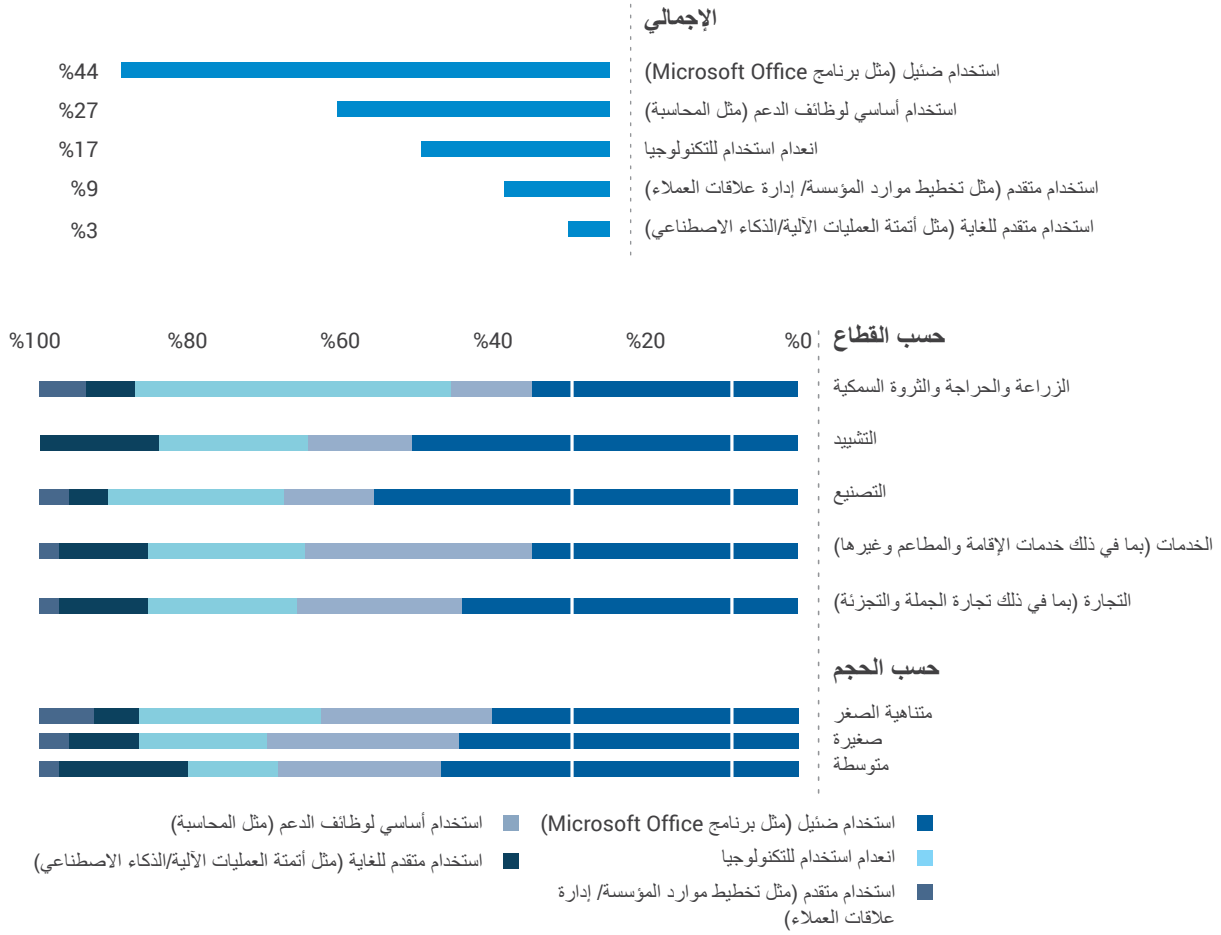

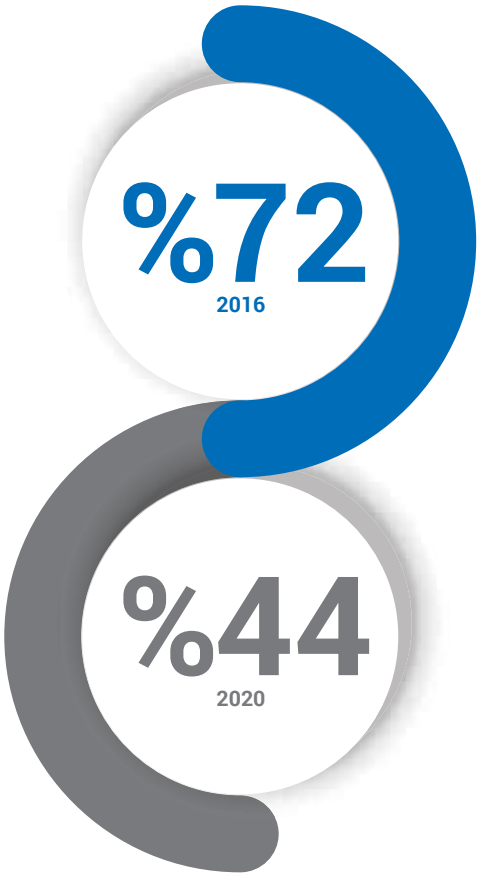

وجود الشركات الصغيرة والمتوسطة على الإنترنت

شهدت نتائج 2020 انخفاضًا كبيرًا في وجود الشركات الصغيرة والمتوسطة على الإنترنت حيث تراجعت بنحو ثلاثين بالمائة تقريبًا مقارنة بعام 2016 (2016: 72%؛ 2020: 44%)

هناك مؤشر آخر لتقدم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات ألا وهو الوجود على الإنترنت، أي امتلاك موقع إلكتروني. فهذا يمثل عامل تمكين مهمًا لتلبية طلبات السوق المحلية والدولية بشكل خاص. ويشير الشكل البياني 53 إلى أن نسبة 44% فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة تمتلك موقعًا إلكترونيًا ساريًا بينما نسبة 56% لا تمتلك موقعًا. وعلى الرغم من أن هذا الرقم يبلغ 50% أو أعلى تقريبًا في قطاع التجارة وقطاع التشييد وقطاع التصنيع، إلا أن الوجود على الإنترنت يُعد أقل انتشارًا على وجه الخصوص بين شركات الزراعة والحراجة والثروة السمكية (11%). وعلاوةً على ذلك، هناك اتجاه عام بأن المواقع الإلكترونية هي الميزة الأكثر شيوعًا بين الفئات الأكبر حجمًا، أي الشركات المتوسطة (61%). وبالمقارنة مع عام 2016، نلاحظ انخفاضًا في نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك موقعًا إلكترونيًا (72% في 2016 مقابل 44% في 2020). ويتجلى هذا بشكل خاص عند النظر إلى قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية (71% في عام 2016 مقابل 11% في عام 2020) وكذلك بين الشركات الصغيرة (65% في عام 2016 مقابل 46% في عام 2020) والمتوسطة (83% في عام 2016 مقابل 61% في عام 2020).

الشكل البياني 53: وجود موقع إلكتروني للشركة

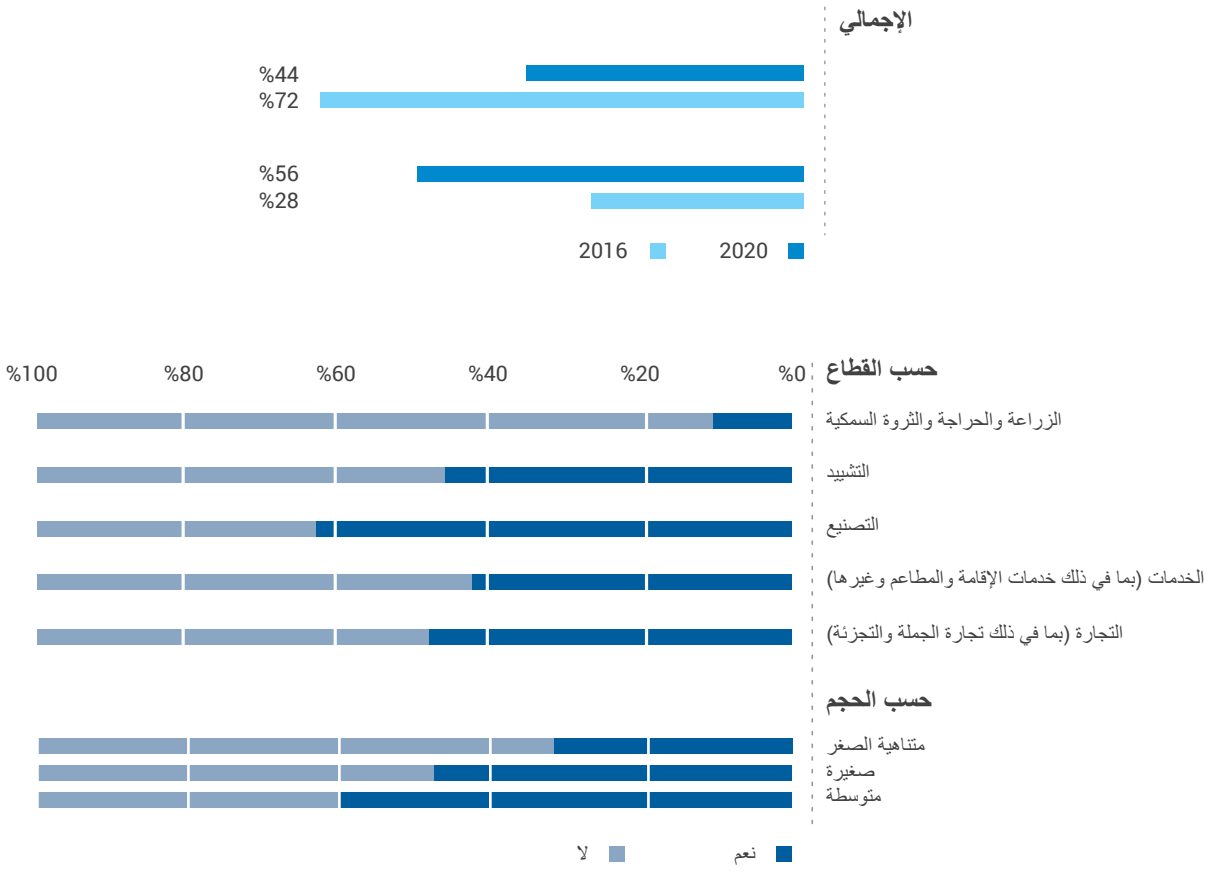

مزايا المواقع الإلكترونية للشركات الصغيرة والمتوسطة

يقدم الشكل البياني 54 مزيدًا من الرؤى حول المميزات التي تقدمها المواقع الإلكترونية من وجهة نظر الشركات. ومن الواضح أن تقديم معلومات عن الشركة ومنتجاتها وخدماتها هي الميزة السائدة في المواقع الإلكترونية للشركات بوزن يبلغ 48% عبر جميع الأصوات. ومن الميزات الشائعة الأخرى للموقع الإلكتروني للشركات الصغيرة والمتوسطة هي "استقبال ملاحظات وتعليقات العملاء" حيث أفاد بذلك نسبة 20%. ويمثل "التعامل مع استفسارات الأعمال" (17%) والتجارة الإلكترونية ومعالجة المدفوعات (10%) ميزات مهمة أخرى عادةً ما تقدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر مواقعها الإلكترونية.

وتميل الشركات من قطاع الزراعة والحراجة والثروة السمكية إلى عدم استخدام مواقعها الإلكترونية لمعالجة استفسارات الأعمال. ومن ناحية أخرى، في حين أن التجارة الإلكترونية ومعالجة المدفوعات على الإنترنت تمثلان ميزتان شائعتان في قطاع التصنيع (20%)، لكن لا يتم تقديمهما إلا بواسطة نسبة صغيرة نسبيًا من الشركات الصغيرة والمتوسطة – وهو ما يشير إلى إمكانية تحسين قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالكامل وخاصةً بالنسبة إلى الأعمال الموجهة نحو التجارة والخدمات.

الشكل البياني 54: أنواع الميزات التي توفرها المواقع الإلكترونية من وجهة نظر الشركات

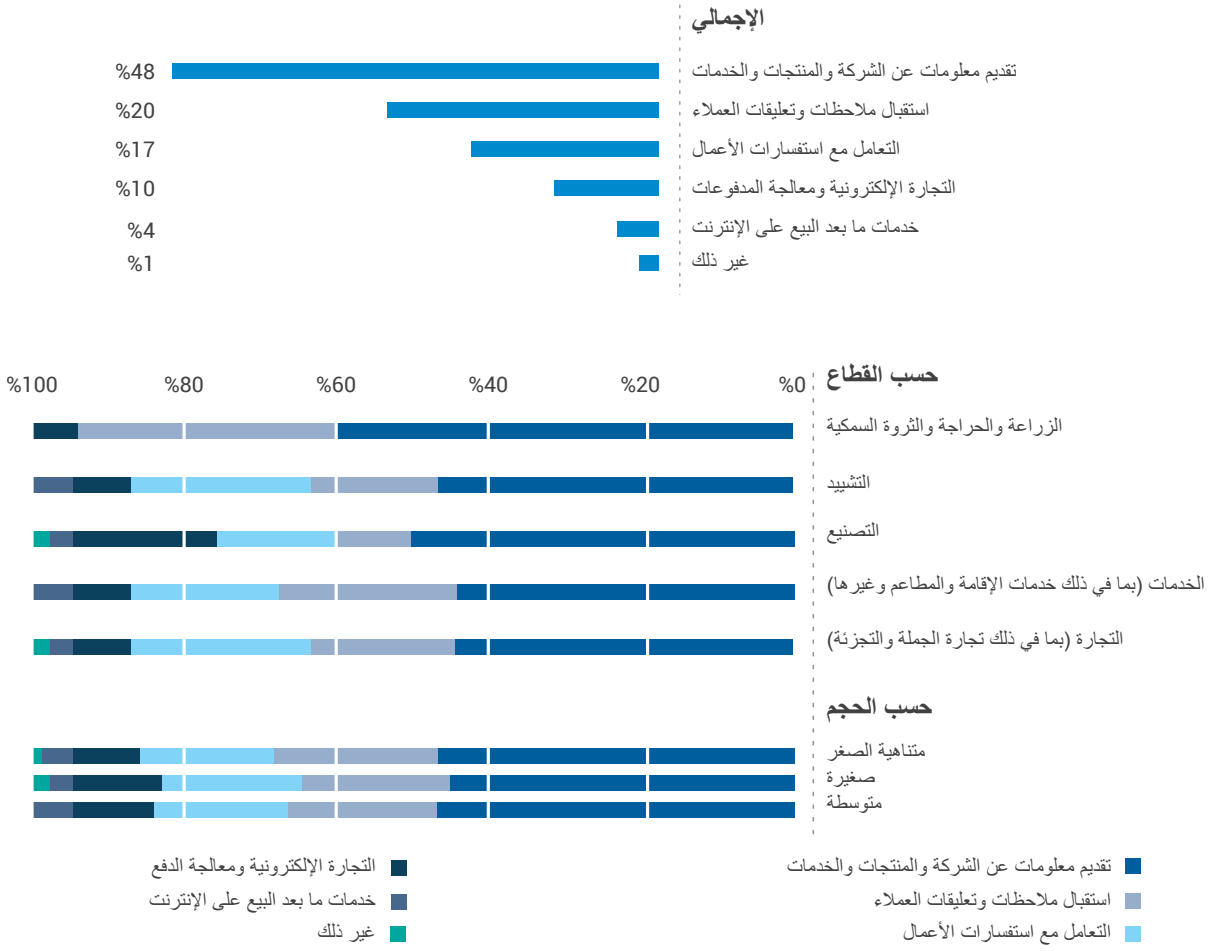

5.4.3
دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة
الوعي بمبادرات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

التصنيع

%65

الشركات المتوسطة

%68

هناك وعي واسع النطاق بمبادرات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف القطاعات. تُعد الهيئات الحكومية وهيئات الدعم هي المعروفة بشكل أكبر بنسبة 45%، في حين أن التمويل المتخصص (5%) والمؤسسات الاستثمارية (4%) وحاضنات الأعمال (1%).

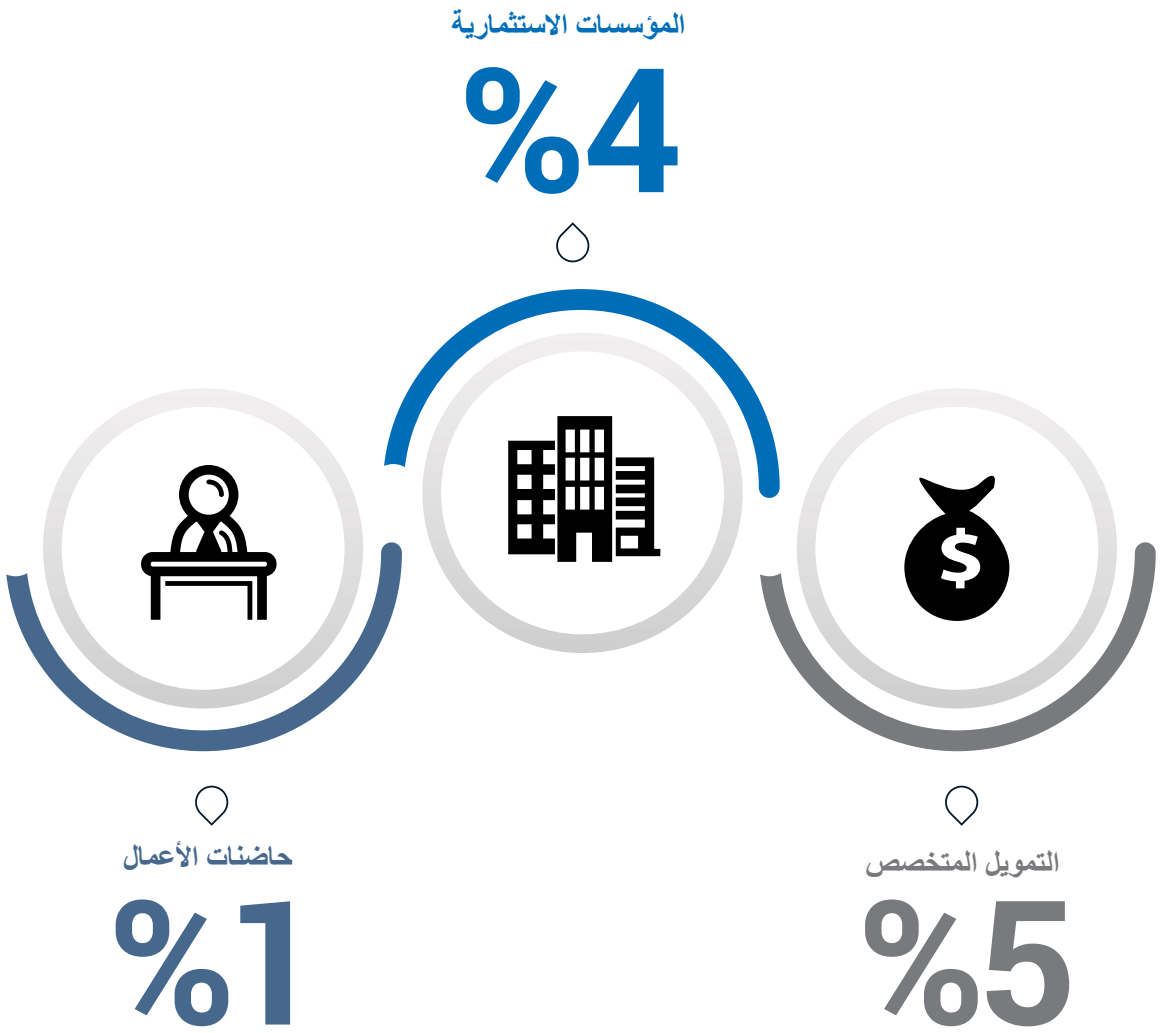

نتيجةً لوجود نظام بيئي للدعم يتسم بالنمو المستمر والنشاط رفيع المستوى بين الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية، هناك مستوى وعي عالٍ بالمؤسسات والمبادرات التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويوضح الشكل البياني 55 أن حوالي أكثر من ثلاثة أرباع (81%) الشركات الصغيرة والمتوسطة على علم بمؤسسة أو مبادرة واحدة على الأقل من هذه المؤسسات والمبادرات. ويمكن ملاحظة هذا الوعي واسع النطاق في جميع القطاعات وفئات أحجام الشركات.

الشكل البياني 55: مستوى الوعي بالمؤسسات/المبادرات التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر

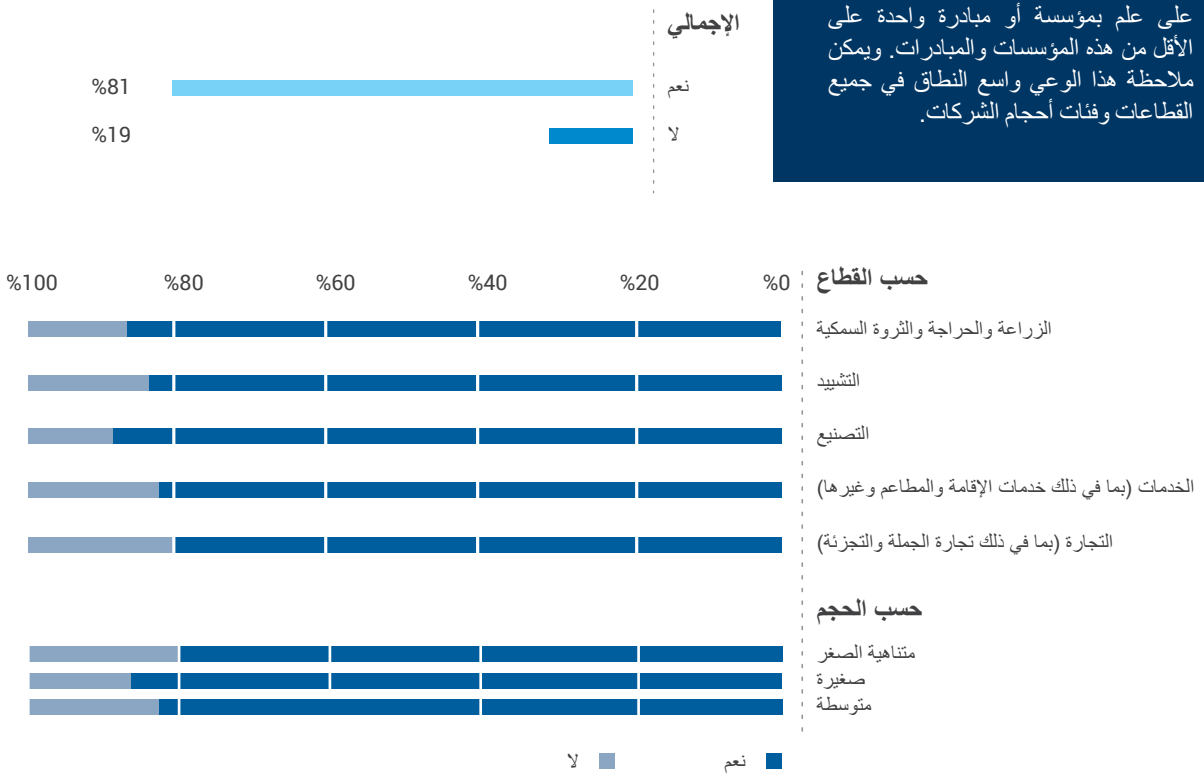

علاوةً على ذلك، كما هو موضح في الشكل البياني 56، يتضح الدور المركزي لهيئات الدعم الحكومية (بما في ذلك الوزارات وبنك قطر للتنمية) في النظام البيئي من خلال النسبة الكبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها معرفة حول محفظة خدماتها لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويشير أكثر من 40% من جميع الإجابات إلى هذه المؤسسات على أنها جهة فاعلة معروفة في النظام البيئي. وهناك جهات فاعلة بارزة أخرى تتمثل في مختلف البنوك التجارية التي تستأثر بنسبة 16% من جميع الأصوات. ومع ذلك، فإن 19% من المشاركين أيضًا لم يكونوا على علم بأي مؤسسة دعم أو لم يكونوا قادرين على تقديم رد في ذلك الوقت، ما يكشف عن الحاجة إلى زيادة تثقيف الشركات الصغيرة والمتوسطة بشأن النظام البيئي للدعم متعدد الجوانب الذي يتعين على قطر تقديمه.

الشكل البياني 56: المؤسسات/المبادرات المعروفة بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر

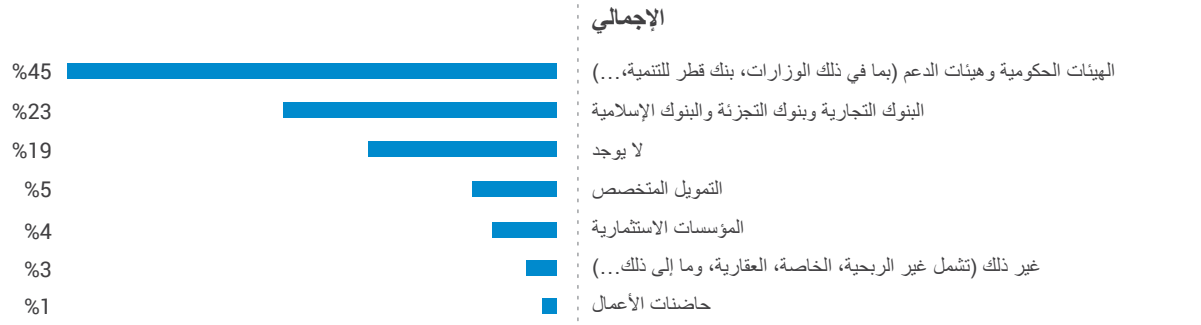

6.4.3 التحديات المستقبلية العامة

تطوير الأعمال والتوسع (17%)، والمبيعات والتسويق (13%) وتغييرات السوق (12%) تمثل تحديات للشركات الصغيرة والمتوسطة في المستقبل. ومن المتوقع ألا يشكّل الوصول إلى المعرفة (بما في ذلك التكنولوجيا والابتكار) تحديًا قويًا في المستقبل (4%)

بالنظر إلى المستقبل، قامت الشركات الصغيرة والمتوسطة بتحديد التحديات الأكثر أهمية بالنسبة لها في قطر. وكما يرد في الجدول 3، يأتي في المقدمة تلك التحديات نسبة (17%) "المسائل المتعلقة بتطوير الأعمال والتوسع والتدويل" وهو التحدي الذي تتساوى أهميته عبر أغلب القطاعات وفئات الأحجام. وتمثل "زيادة الإيرادات الحالية والوصول إلى المزيد من العملاء" مسألة أخرى يتكرر ذكرها بنسبة 13% من جميع الاستجابات. وتعد هذه التحديات المُبلغ بها بشكل أكثر تكرارًا ذات أهمية خاصة حيث يقف الحصار عائقًا أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في الأسواق المجاورة وبالتالي يحد من إجمالي الطلب المتاح بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وهذا يحمل معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة على توجيه تطلعات نموها نحو السوق المحلية، ما يزيد بدوره من مستوى التنافسية ويجعل النمو المحلي يمثل تحديًا للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة المسائل المتعلقة بالوصول إلى الأراضي والمرافق والبنية التحتية الملائمة (10%) كأحد التحديات. وإضافةً إلى ذلك، هناك عدد من التحديات الأخرى مثل المسائل المتعلقة بعمليات التشغيل (9%)، ثم توظيف القوى العاملة الماهرة (7%).

وقد تعالج هذه التحديات مواضيع على مستوى الشركة مثل الوصول إلى المستوى المطلوب من الإنتاجية أو التركيز بشكل واضح على عمليات محددة مثل المشتريات أو الخدمات اللوجستية. وتشمل التحديات الأخرى (7%) ارتفاع تكاليف الموظفين والافتقار إلى النظام البيئي للدعم والوصول إلى الخدمات المالية والبنية التحتية. وتشير مجموعة مختارة من الأمثلة الخاصة بكيفية مواجهة الشركات الصغيرة والمتوسطة لهذه التحديات إلى أهمية وجود نظام بيئي داعم. ومن شأن التعاون مع المؤسسات والمبادرات من النظام البيئي أن يجعل التحديات قابلة للمعالجة.

الجدول 3: تحديات تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر

التحديات الرئيسة	النسبة المئوية (العدد = 935)
المسائل المتعلقة بتطوير الأعمال والتوسع والتدويل	%17
المسائل المتعلقة بالمبيعات والتسويق	%13
المسائل المتعلقة بالسوق	%12
التصنيع	%10
المسائل المتعلقة بعمليات التشغيل	%9
توظيف القوى العاملة المناسبة	%7
غير ذلك (بما في ذلك تكاليف الموظفين، والنظام البيئي للدعم، ...)	%7
الوصول إلى التمويل	%6
الإجراءات المعقدة والمكلفة والمستهلكة للوقت	%5
المسائل السياسية والاقتصادية والمدفوعة بالأحداث	%4
المسائل المتعلقة بعرض المنتجات والخدمات	%4
الوصول إلى المعرفة (بما في ذلك التكنولوجيا، والابتكار، ...)	%4

4. تأثير كوفيد - 19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة

4.
استبيان حول جائحة كوفيد-19

رغم أن الأنشطة الخاصة بإعداد هذا التقرير وإجراءات استبيانه الأساسي قد تمت بكاملها في عام 2019، كان من المقرر أن يصدر هذا التقرير في بداية هذا العام. إلا أن ظهور تداعيات جائحة كوفيد-19 دفعت فريق العمل إلى تخصيص فصل خاص وإجراء استبيان آخر لتناول تداعيات هذه الجائحة وإضافتها إلى مكومات التقرير. شهدت بداية عام 2020 بشكل ملحوظ جائحة كوفيد-19، المعروفة أيضًا باسم جائحة فيروس كورونا. ومع ظهور أولى الحالات التي تم تحديدها في ديسمبر 2019 في ووهان بالصين، انتشر الفيروس المستجد بسرعة حول العالم، ما أدى إلى حدوث اضطراب اقتصادي واجتماعي كبير في جميع المناطق في العالم. في محاولة لإبطاء انتشار الفيروس المهدد للحياة الذي ينتقل بشكل أساسي بين الأشخاص من خلال الرذاذ (كالسعال أو العطس)، استجابت السلطات الوطنية في جميع أنحاء العالم للوائح الصارمة للحد من التواصل القريب بين الأشخاص.

ويشمل ذلك القيود الرئيسة المتعلقة بالسفر والتنقل وحالات الحظر الوطنية والإقليمية وعمليات إغلاق الشركات. ورغم أن هذه التدابير أظهرت نجاحًا في إبطاء انتشار الفيروس، تسببت الصدمات المتعلقة بالطلب وحالات نقص العرض بحدوث اضطراب اقتصادي كبير في جميع القطاعات وأدت إلى تعرض الاقتصاد العالمي لواحدة من أسوأ الأزمات التي مرّ بها منذ عقود. على الرغم من عمل هذه اللوائح والقيود، بعد تحسينها تدريجيًا، على تقليص معدلات العدوى ببطء وتعافي النظم الصحية، لا تزال التوقعات الاقتصادية العالمية غير مؤكدة. مع كون الصين المركز الأول لانتشار الفيروس، ظهرت العديد من بؤر تفشي كوفيد-19 عالميًا مع انتشار الفيروس بسرعة عبر الحدود، على سبيل المثال في إيطاليا وفي الولايات المتحدة الأمريكية. تأثرت منطقة الشرق الأوسط بشدة، بدءًا من التفشي الشديد للفيروس في جمهورية إيران الإسلامية وانتشار كوفيد-19 في بلدان إقليمية أخرى. ولم تكن قطر استثناءً على ذلك، حيث لحق بالدولة ضررٌ شديد بشكل خاص من الفيروس. ومع ذلك، استجابت السلطات المحلية بسرعة كبيرة للتدابير الصارمة لاحتواء الفيروس وحماية الأشخاص في قطر مع مواجهة خطر التراجع الاقتصادي في نفس الوقت. بينما تؤتي هذه الإجراءات ثمارها ببطء مع تقدم منحنى حالات كوفيد-19 المحددة في اليوم تدريجيًا، تتسم التوقعات المتعلقة بقطاع الاقتصاد القوي في البلاد بحالة عدم يقين كبيرة. يُعدّ قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلي أحد ركائز الاقتصاد القطري المتأثرة بشكل خاص. تعتمد الشركات متناهية الصغر والصغيرة وأيضًا المتوسطة إلى حدٍ ما على مصادر إيرادات قليلة جدًا، ما يؤدي إلى خسارة العديد من هذه الشركات لدخلها التجاري بأكمله بسبب لوائح الحظر المفروضة. على سبيل المثال، أُجبر العديد من شركات التصنيع على إيقاف جميع عملياتها بسبب كوفيد-19.

علاوةً على ذلك، غالبًا ما تتبع الشركات الصغيرة والمتوسطة استراتيجيات النمو وتستثمر رأس مالها لتوسيع أعمالها. وبالتالي، لا تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة غالبًا باحتياطيات رأسمالية كبيرة، على عكس الشركات الكبرى ذات الاحتياطيات النقدية الكبيرة. نظرًا لتوقع حدوث الوضع الحرج الذي قد تتعرض له الشركات الصغيرة والمتوسطة نتيجةً للجائحة، أطلقت الحكومة والمؤسسات الخاصة وشبه الحكومية مبادرات مختلفة بما في ذلك إعفاءات مؤقتة من الإيجار والرسوم الجمركية ودعم التدفق النقدي لتحسين قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصمود خلال هذه الأزمة. وتشمل هذه المبادرات والبرامج ما يلي:

• برنامج هاك كوفيد-19 (Hack COVID-19) الذي أطلقه بنك قطر للتنمية، حيث يستهدف من هذا البرنامج أن يصبح منصة يمكن من خلالها أن يقدم المبتكرون أفكارًا رائدة في الأعمال لمعالجة التحديات الناشئة عن كوفيد-19
• حزمة تحفيزية اقتصادية ضخمة تبلغ 75 مليار ريال قطري لدعم القطاع الخاص
• برنامج الضمانات الوطني للاستجابة لتداعيات كوفيد-19 بقيمة 3 مليارات ريال قطري المقدم من بنك قطر للتنمية والذي يهدف إلى مساندة المدفوعات الأكثر أهمية والقصيرة الأجل للقطاع الخاص، مثل الرواتب ورسوم الإيجار لمدة تصل إلى ثلاث سنوات
• برنامج عزم المقدم من أكاديمية قطر للمال والأعمال الذي يقدم المساعدة والتدريب لرواد الأعمال للحد من المخاطر المصاحبة للجائحة في القطاع المالي
• الإعفاء من دفع رسوم المياه والكهرباء لمدة ستة أشهر من جانب الشركات الخاصة والحكومية وشبه الحكومية مثل كهرماء وكتارا ومشيرب العقارية

ومع ذلك، وبالرغم من مبادرات الدعم السريع والحيوي المقدمة من الحكومة، إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر مازالت معرضة للخطر بشكل خاص. ونظرًا لهذه الظروف، قمنا باستطلاع عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة بشأن تأثير كوفيد19- وذلك من اجل استخلاص الدروس الي تمكننا من تعزيز واقعها في قطر.

ولإلقاء مزيد من الضوء على كيفية تأثر الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية بالجائحة والطريقة التي تستهدف من خلالها مواصلة مسار نجاحها بعد جائحة كوفيد-19، أجرى بنك قطر للتنمية استبيانًا منفصلًا بشأن مرئيات عدد من الشركات (179 شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية). تتألف عينة المشاركين في هذا الاستبيان من 54 شركة من الشركات متناهية الصغر و83 من الشركات الصغيرة و45 من الشركات متوسطة الحجم وبإيجاز، تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية من ضائقة كبيرة نتيجة جائحة كوفيد-19. وقد اضطرت جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة تقريبًا إلى تقليل حجم العمليات جزئيًا على الأقل ومواجهة الانخفاض الكبير في الطلب. وبالتالي، تتناقص احتياطيات رأس المال العامل تدريجيًا لدى العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة وترتفع مخاطر التعرض لحالة إعسار. واستجابةً لذلك، تقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذ تدابير وقائية وتقليل حجم عملياتها للتكيف مع الأزمة. ومع ذلك، تُظهر العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة مدى الحاجة إلى تلقي دعم مالي إضافي من الحكومة.

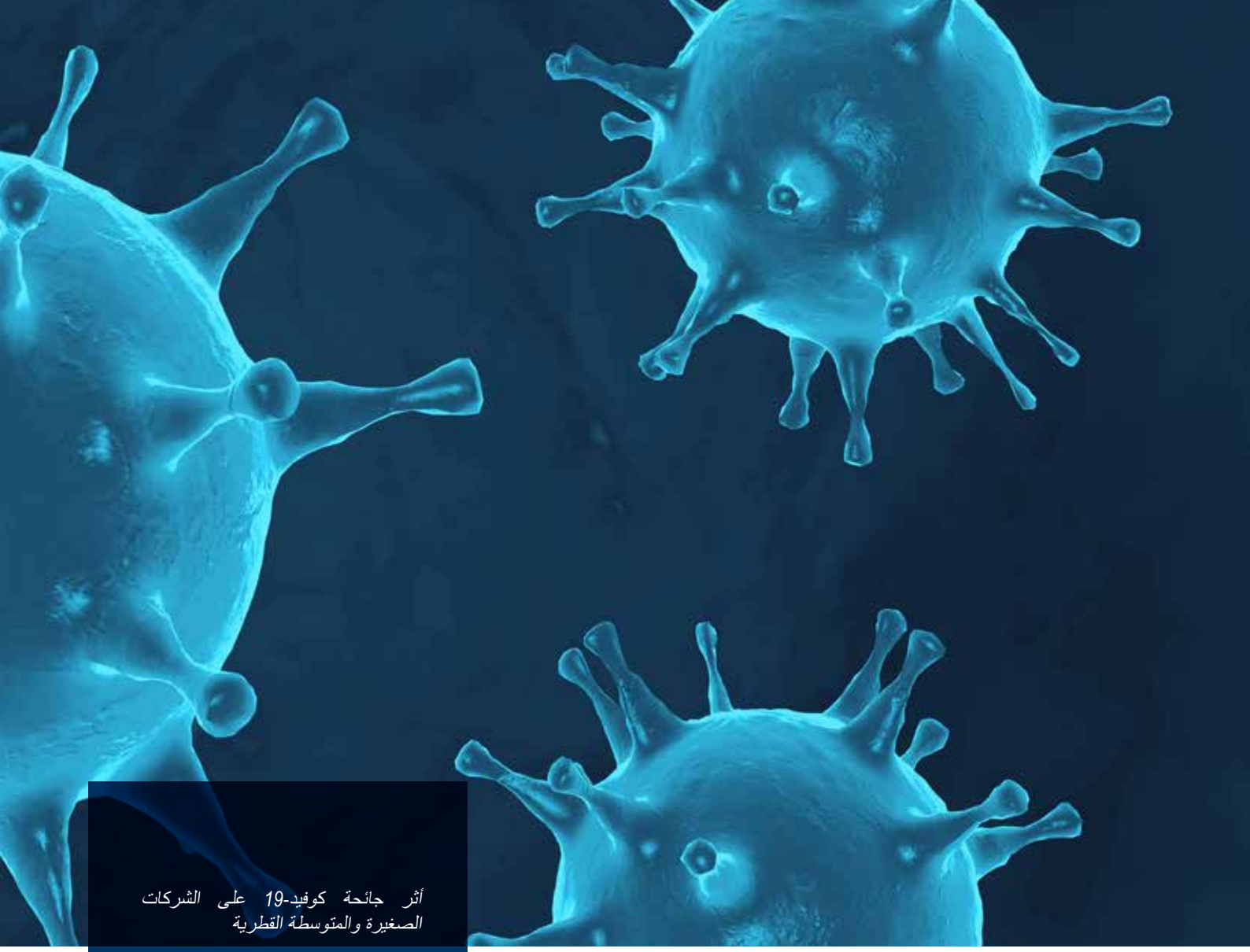

أثر جائحة كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية

يرجع الأثر الأكبر لجائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التوقف الإجباري للعمليات بسبب التدابير التي فرضتها الدولة بهدف احتواء الفيروس. كما يرد في الشكل البياني 57، اضطر أكثر من 90% من جميع المشاركين إلى تقليل حجم العمليات جزئيًا على الأقل، بينما أوقف 59% منهم العمليات بشكل تام. علاوةً على ذلك، تباين هذا التأثير بين الشركات متناهية الصغر والصغيرة، حيث لم يتمكن من العمل بشكل كامل في ظل هذه التدابير سوى نسبة صغيرة جدًا من هذه الشركات.

الشكل البياني 57: توقف العمليات بسبب تدابير كوفيد-19

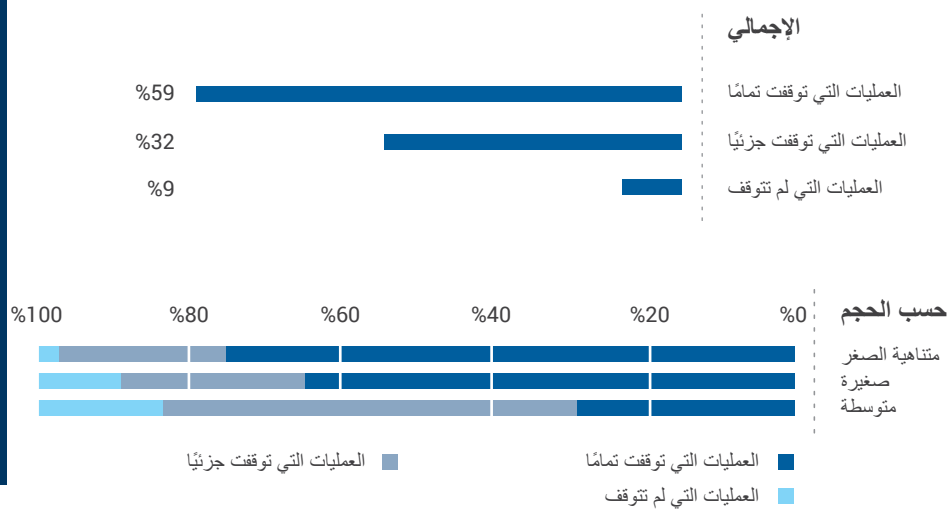

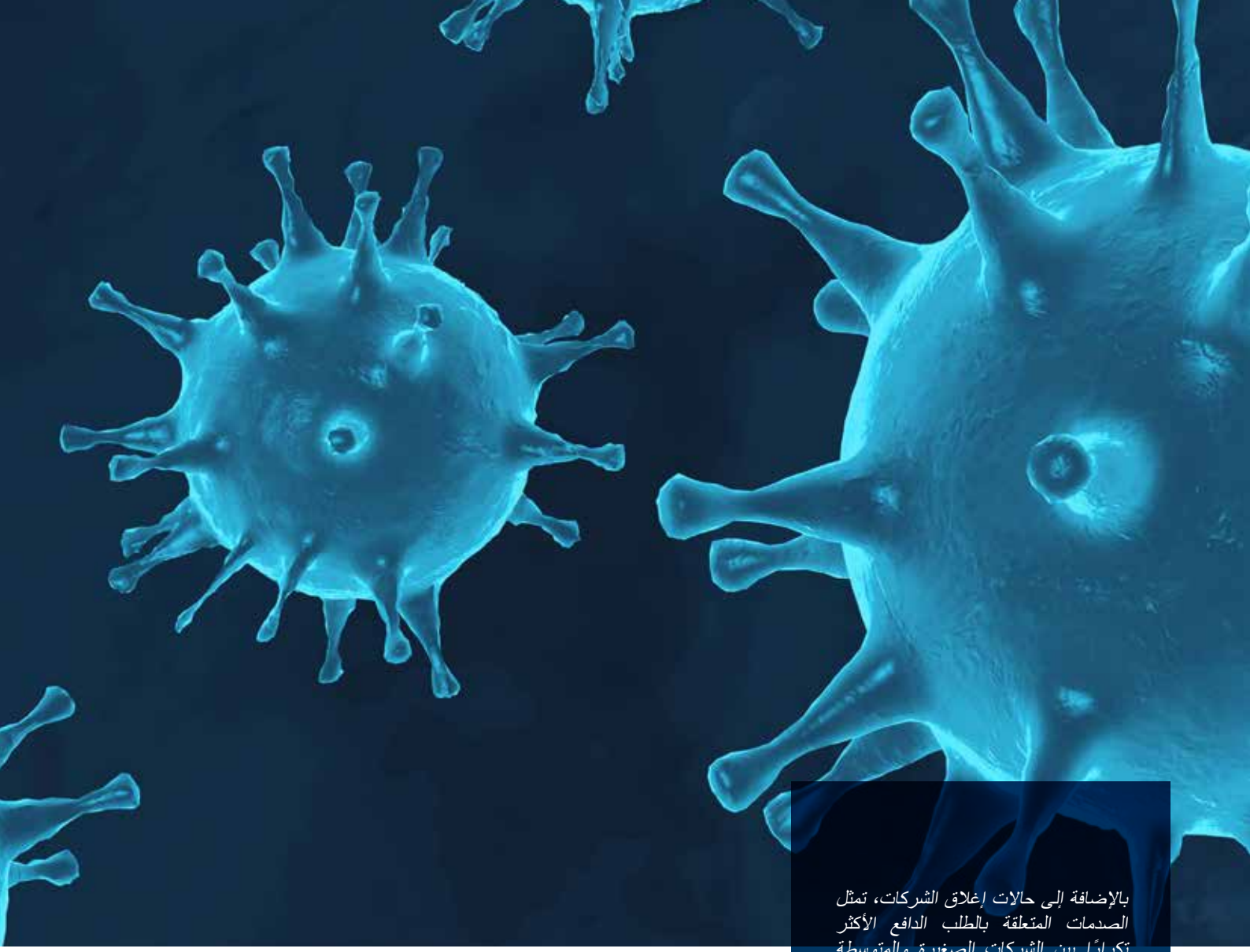

بالإضافة إلى حالات إغلاق الشركات، تمثل الصدمات المتعلقة بالطلب الدافع الأكثر تكرارًا بين الشركات الصغيرة والمتوسطة وراء خسائر أنشطة الشركات كما هو موضح في الشكل البياني 58. حدّد أكثر من ثلث الأصوات انكماش الطلب بسبب أزمة فيروس كورونا على أنه تحدٍ رئيس يمكن ملاحظته على وجه الخصوص بين الشركات المتوسطة. فعلى سبيل المثال، عند سؤال شركات التصنيع عن المدة التي ستضمن فيها طلبات الشراء الحالية استمرارية الإنتاج، توقع 70% من الشركات أن تعمل الطلبات الحالية لديها على استدامتها لمدة ربع سنة تقريبًا في حين يمكن لنسبة 7% فقط الصمود لأكثر من 6 أشهر مع الطلبات الحالية.

وبالمثل، يتوقع 90% تقريبًا من الشركات الصغيرة والمتوسطة هذه أن ينخفض حجم الإنتاج لديها بنسبة تزيد عن 25% خلال الأشهر القادمة. علاوةً على ذلك، تمثل حالات النقص المرتبط بالجائحة في سلسلة التوريد العالمية والارتفاع المقابل في التكاليف الخاصة بمواد المدخلات قضايا أخرى لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية كما هو موضح في الشكل البياني 56.

الشكل البياني 58: العوامل التي تؤثر على مبيعات الشركات الصغيرة والمتوسطة وأرباحها

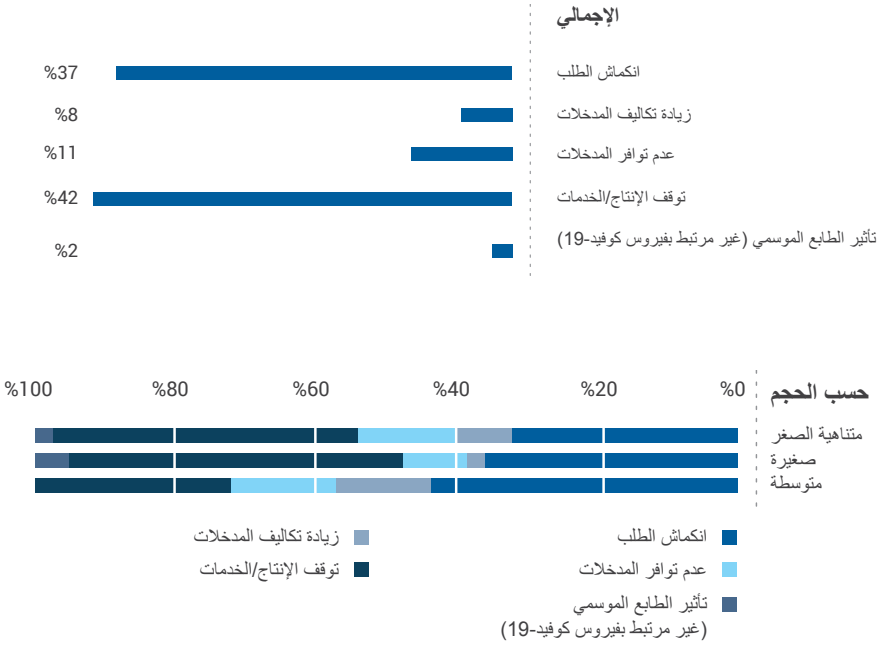

يمثل انخفاض المبيعات أحد المخاوف المتعلقة بمشاكل رأس المال العامل، ما يمثل مجالًا رئيسًا آخر للمخاطر لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية خلال فترة جائحة-19 والآثار الاقتصادية المترتبة عليها.

وعند السؤال عن سبب احتمال عدم استمرارية رأس المال العامل، أفاد المشاركون بعدد من الأسباب منها: بأن انخفاض المبيعات (30% من جميع الأصوات) وارتفاع النفقات الثابتة (25%) صعوبة استرداد المتحصلات (الأوراق التجارية) (24%) تمثل جميعها عوامل هامة تؤثر سلبًا على ظروف رأس المال العامل كما هو موضح في الشكل البياني 59. ويمكن ملاحظة تماثل أهمية العوامل السابقة بين مختلف أحجام الشركات الثلاثة.

الشكل البياني 59: العوامل التي تؤدي إلى مشاكل رأس المال العامل

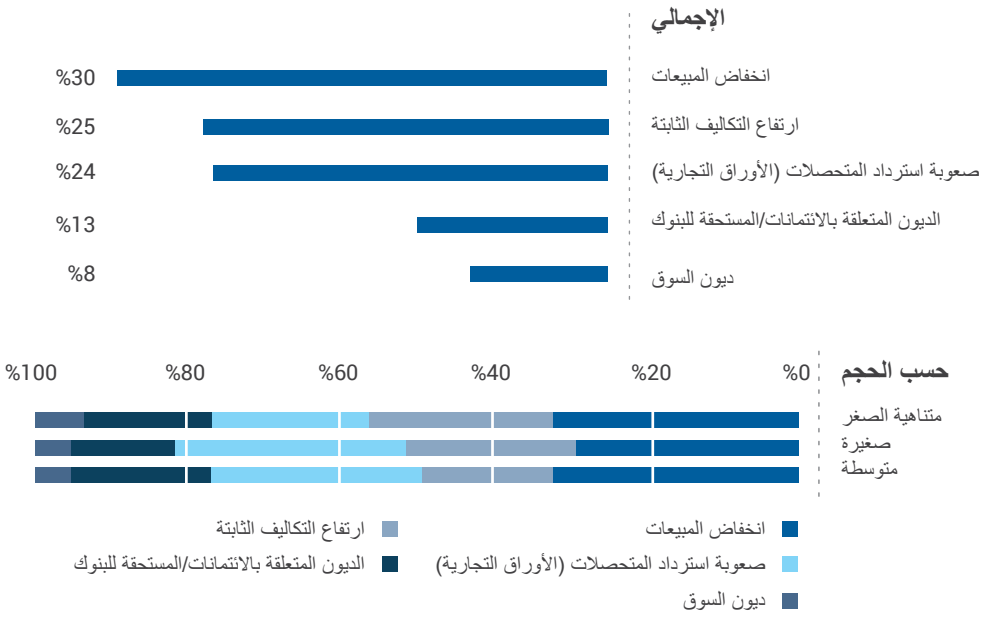

يشير التباين بين احتياطات رأس المال العامل الحالية مع المدة المتوقعة لانخفاض الإيرادات الناتج عن جائحة كوفيد-19، كما هو موضح في الشكل البياني 60، إلى أن أكثر من 80% من الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تمتلك رأس المال العامل اللازم للتغلب على صدمة الطلب المتوقعة. ولذلك، فإن نسبة كبيرة من المشاركين معرضة للخطر وبالتالي فهي تعتمد على آليات الدعم الخارجي، مثل التدابير المحفزة للطلب لضمان السيولة واستمرارية الأعمال. وفيما يتعلق بنفقات رأس المال العامل، تقلق الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة بشكل أكبر بشأن اضطرارها إلى دفع الرواتب وتكاليف الإيجار بينما تعاني من الأزمة.

الشكل البياني 60: احتياطيات رأس المال العامل مقابل العجز المتوقع في الإيرادات

عند السؤال عن تحركات الأسعار المتوقعة خلال الأشهر الثلاثة القادمة في السوق المحلية، يشارك المشاركون وجهات نظر متباينة.

كما هو موضح في الشكل البياني 61، يتوقع 48% من الشركات الصغيرة والمتوسطة انخفاض الأسعار بينما يؤمن 42% بزيادتها. علاوةً على ذلك، يتوقع ربع المشاركين تقريبًا زيادة كبيرة في الأسعار المحلية تزيد عن 10% خلال الأشهر القادمة، ما قد يؤدي إلى تفاقم وضع بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل البياني 61: تحركات الأسعار المتوقعة خلال الأشهر الثلاثة القادمة

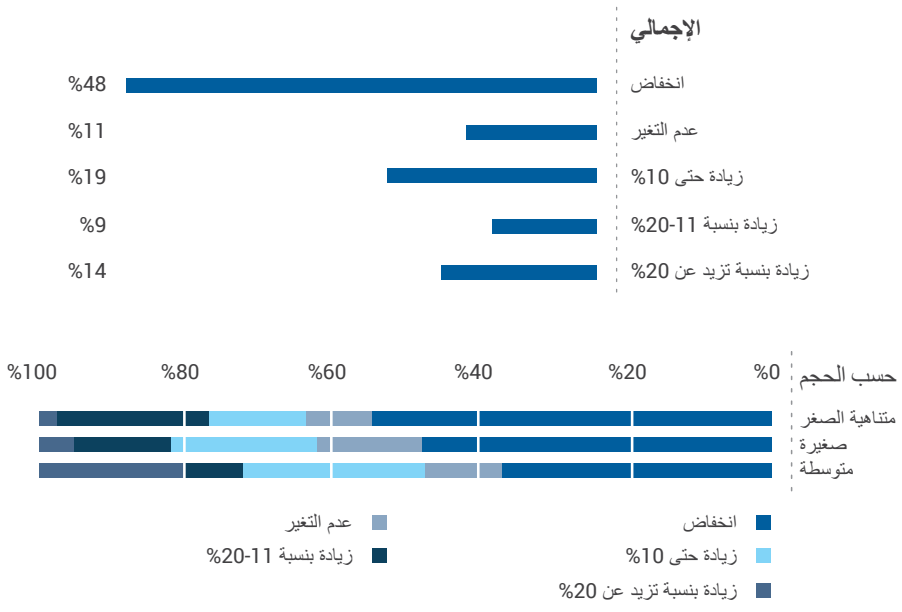

الإجراءات التي اتخذتها الشركات الصغيرة والمتوسطة

يتمثل الغرض الآخر من هذا الفصل في تحديد التدابير التي اتخذتها الشركات القطرية في ضوء تأثير كوفيد-19 على موظفيها وعملياتها. كما ورد في الشكل البياني 62، عند السؤال عن أي تدابير وقائية ضد كوفيد-19، أفاد عدد قليل للغاية من الإجابات (7%) على عدم اتخاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة أي تدابير. وتتمثل التدابير الأكثر شيوعًا في شراء الأدوية والمستلزمات الصحية و/ أو تعقيم أماكن العمل بنسبة 38% من جميع الأصوات.

وكان ذلك مطبقًا بشكل مماثل في جميع فئات أحجام الشركات. ومع ذلك، تشير نسبة 16% فقط من الإجابات إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت قادرة على الانتقال بشكل كامل أو جزئي إلى نماذج العمل من المنزل وسجلت نسبة 16% أخرى حالات إلغاء للمشاركات في المعارض وفي الاجتماعات. علاوةً على ذلك، تشير نسبة قليلة جدًا من الإجابات (7%) إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قد أعدت خطة عمل طارئة في حالة التفشي في مكان العمل.

الشكل البياني 62: التدابير الوقائية المتخذة ضد كوفيد-19

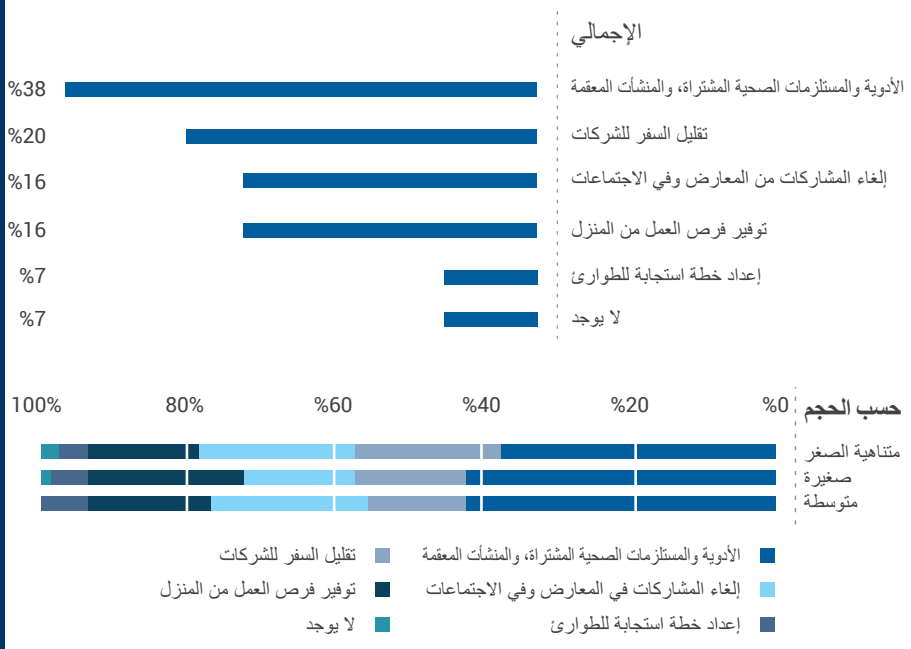

كان تسريح الموظفين أحد التدابير الحرجة التي اضطرت بعض الشركات إلى اتخاذها من أجل مراقبة التكاليف والصمود أمام الأزمة. عند السؤال عما إذا كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة قد خفضت حجمها أو يُتوقع تخفيض حجمها في المستقبل بسبب أزمة كوفيد-19، لم يعرب سوى ربع المشاركين من هذه الشركات تقريبًا عن عدم قيامها بخفض حجمها ولا تتوقع القيام بذلك في المستقبل القريب، كما هو موضح في الشكل البياني 63. وتعتبر هذه الملاحظة أكثر انتشارًا بين الشركات متوسطة الحجم. وعلى الجانب الآخر، قامت 27% من الشركات بتسريح موظفيها بالفعل ويتوقع إجمالي 59% من الشركات الصغيرة والمتوسطة تقليل عدد موظفيها خلال الأشهر القادمة.

الشكل البياني 63: شيوع تخفيض الحجم

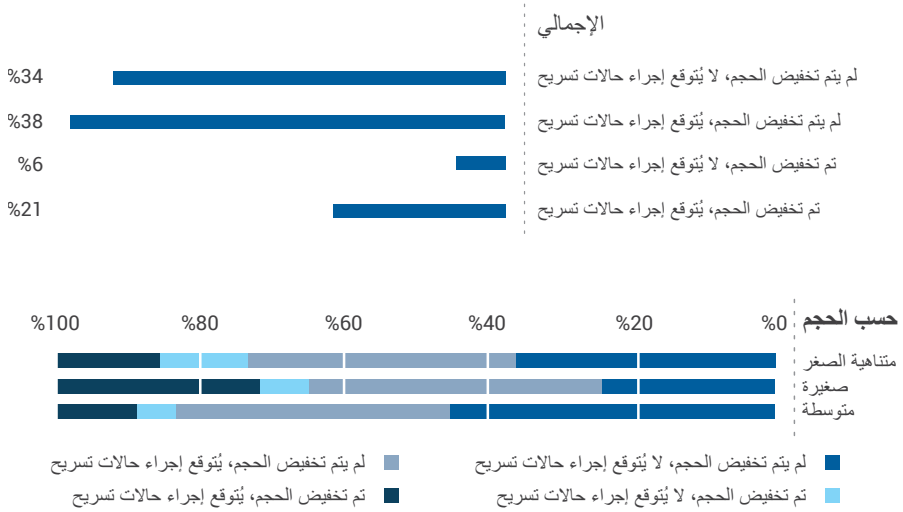

يتمثل أحد التدابير الأخرى التي اتبعتها الشركات، في "تأجيل خطط استثمار رأس المال الثابت القائمة" للحد من النفقات والحفاظ على سيولتها نقدية، فضلًا عن التدابير الخاصة بإعادة تحديد أولويات نفقاتها حسب الأهمية، مثل دفع الفواتير الضرورية. وكانت لدى حوالي 55% من المشاركين خطط استثمارية فعالة تأثرت حاليًا بفيروس كورونا. في حين قرر 90% تقريبًا، من بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي كانت لديها استثمارات مخطط لها على المدى القصير، تأجيل هذه الاستثمارات.

الشكل البياني 64: خطر الإعسار

الحاجة إلى الدعم

وأخيرًا، يحدد الموضوع الثالث الذي يتناوله هذا الاستبيان مجالات الدعم الرئيسية التي تحتاجها الشركات الصغيرة والمتوسطة للصمود أمام هذه الأزمة. ونظرًا لأن العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة قد شهدت انخفاضًا مفاجئًا في التدفقات النقدية التي لا تتوافق حتى مع ما اتخذته تلك الشركات من خفض لنفقاتها، تمثل مسألة القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية التحدي الرئيس لدى العديد من الشركات. ولتقييم مستويات مخاطر الإعسار الحالية في واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية، يلخص الشكل البياني 64 قدرة المشاركين على الوصول إلى اثنتين من آليات التمويل الرئيسية: التمويل البنكي وضخ نقدي إضافي من المساهمين الحاليين. تشير النتائج إلى أن ما يزيد عن 40% من جميع المشاركين لا يمكنهم الوصول إلى أي من خيارات التمويل هذه ومن ثم يكونون عرضةً لمخاطر الإعسار المرتفعة في حال وجود مشاكل متعلقة بالسيولة. وبالتالي، من المحتمل أن تكون هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة بحاجة للدعم الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، يُصنف تقريبًا نصف الشركات على أنها شركات ذات خطر متوسط للتعرض لحالة إعسار. وعلى الجانب الآخر، لا يتمتع سوى 11% من الشركات الصغيرة والمتوسطة بحق الوصول إلى خيار واحد على الأقل من خياري التمويل، وبالتالي فهذه النسبة ليست عرضةً لخطر إعسار مباشر.

عندما السؤال مباشرةً عن نوع الدعم الذي تطلبه الشركات الصغيرة والمتوسطة من الحكومة، أفادت معظم الشركات (87%) بالاهتمام بالدعم المالي كما هو موضح في الشكل البياني 65. ينطوي هذا الاهتمام بشكل أساسي على الدعم المالي بوجه عام فضلًا عن الإعفاءات من الإيجار والفواتير والرسوم وتأخير مدفوعات الفوائد أو تخفيضها. تشمل طلبات الدعم الأخرى تبسيط العمليات الحكومية والاستعاضة عن الواردات وتقديم الدعم للشركات المحلية فضلًا عن دعم الشراء.

الشكل البياني 65: الدعم المرجوّ من الحكومة

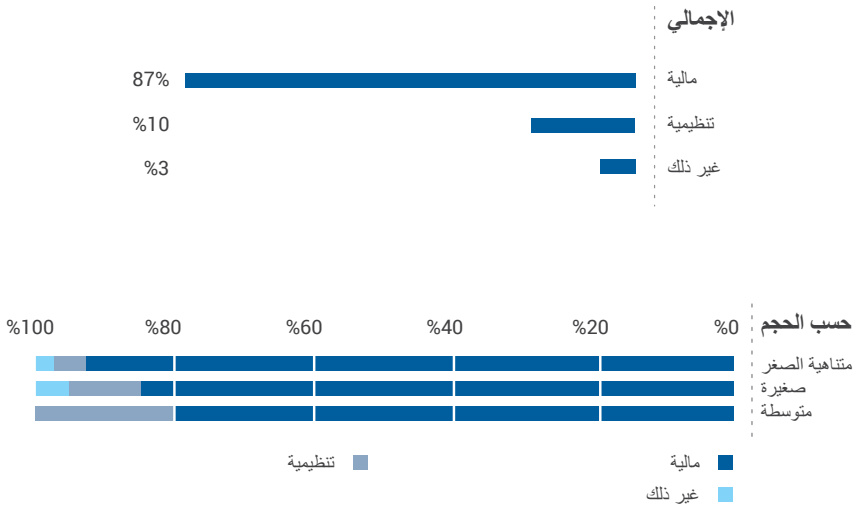

على الرغم من الحاجة إلى الدعم المالي من الحكومة، لم تتمكن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من الآليات الرئيسة لمراقبة التكاليف. يوضح الشكل البياني 66 مدى شيوع اثنين من هذه التدابير: المشاركة في برنامج الضمانات الوطني للاستجابة لتداعيات كوفيد-19 للحصول على قروض بنكية فضلًا عن إعفاءات الإيجار المقدمة من المُلاك.

وتشير البيانات إلى أن 68% من المشاركين لم يتقدموا بطلب لبرنامج الضمانات الوطني للاستجابة لتداعيات كوفيد-19 ولم يتلقوا أي إعفاءات من الإيجار. علاوةً على ذلك، لم يتقدم سوى 26% من الشركات الصغيرة والمتوسطة بطلب إلى برنامج الضمانات الوطني للاستجابة لتداعيات كوفيد-19 وحصل عدد قليل جدًا من الشركات (13%) على إعفاءات للإيجار من الملاك. ويتبين أيضًا أن المجموعات الأصغر حجمًا تواجه صعوبة في الاستفادة من هذه التدابير.

الشكل البياني 66: مدى استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من أوجه الدعم المختلفة

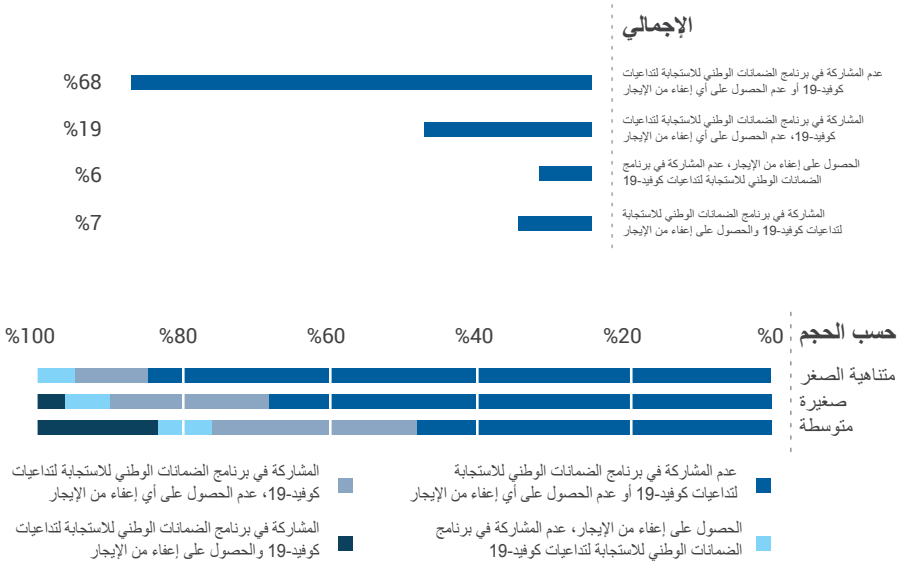

كما ذكرنا في مقدمة هذا الفصل، بالإضافة إلى الدعم المقدم من برنامج الضمانات الوطني للاستجابة لتداعيات كوفيد-19، فقد أظهرت الحكومة فضلًا عن المؤسسات شبه الحكومية والخاصة دعمها للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم العديد من المبادرات والبرامج مثل عزم وهاك كوفيد-19 (Hack COVID-19).

5. ملاحظات ختامية

5.
ملاحظات ختامية

يمثل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة المرتكَز الأساسي لهدف دولة قطر المتمثل في بناء اقتصاد متنوع ومستدام وبالتالي تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. ومن أجل إبراز الركائز الأساسية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مستوى الوعي بأهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالاقتصاد، يتناول هذا المنشور استعراضًا شاملًا لواقع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر. وتوفر الدراسة، باعتبارها الإصدار الثاني من تقرير وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، رؤىً قيّمة حول الخصائص المختلفة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك النظام البيئي الداعم لها، يترافق مع ذلك مقارنة مع نتائج التقرير السابق لعام 2016. وكما ذكرنا بمتن التقرير أنه على الرغم من أن أنشطة إعداد هذا التقرير وإجراءات استبيانه الأساسي قد تمت بكاملها في عام 2019، وكان من المقرر أن يصدر هذا التقرير في بداية هذا العام، إلا أن ظهور تداعيات جائحة كوفيد-19 دفعت فريق العمل إلى تخصيص فصل خاص وإجراء استبيان آخر لتناول تداعيات هذه الجائحة وإضافتها إلى مكومات التقرير. وهو ما سيتم تبيانه لاحقا في ضمن الملاحظات الختامية. تم إجراء تحليل للنظام البيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر من خلال مقارنته بالأنظمة البيئية للدول الرائدة المختارة من ثلاث مجموعات إقليمية (الاقتصادات الإقليمية والاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة). وتم إجراء تلك المقارنة عبر أبعاد مختلفة هي: (1) التنظيم وتأسيس الشركات، و(2) عمليات الأعمال وتطوير الأسواق، و(3) التمويل و(4) المعرفة. وتشير النتائج إلى وجود نظام بيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة متقدم ومتطور جدًا في قطر عبر جميع الأبعاد.

ويعد هذا الأداء ملحوظًا بشكل خاص في بُعدي (1) التنظيم وتأسيس الشركات و(3) التمويل، حيث تتفوق قطر على معظم الدول من جميع المجموعات الإقليمية. وفي بُعدي (2) عمليات الأعمال وتطوير الأسواق و(4) المعرفة، تتساوى قطر مع معظم النظراء الآخرين من الاقتصادات الإقليمية والنامية. ومع ذلك، عند المقارنة بالدول النامية، فهناك عدد من المجالات التي تحتاج إلى تحسين، يتمثل أهمها على وجه التحديد في دور النظام البيئي في تمكين وتعزيز أعمال التصدير، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز قضايا الابتكار. ففي هذين المجالين، توجد فجوة لم تتم معالجتها بعد في قطر مقارنة بأفضل الممارسات العالمية من سنغافورة والولايات المتحدة. يمثل تحليل واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة جوهر هذه الدراسة ويستند إلى استبيان شامل باستخدام عينة تمثيلية من مالكي ومديري 510 شركات صغيرة ومتوسطة في قطر. ويقدم هذا التحليل رؤى بشأن منظور الشركات الصغيرة والمتوسطة حول مجموعة متنوعة من المواضيع مثل أداء الشركة وخصائص واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة (التنظيم وتأسيس الشركات، وعمليات الأعمال وتطوير السوق، والوصول إلى التمويل والمعرفة، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة) والتحديات المستقبلية.

فيما يتعلق بأداء الشركات في السنوات السابقة، أفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أُجريَت المقابلات معها بأرقام نمو عالية على مدى السنوات الثلاث الماضية بما يمثل تطور إيجابي لاقتصاد قطر بعد الأزمات التي تسبب فيها انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية في عام 2014 والحصار في عام 2017. وقد تمكنت نسبة كبيرة من الشركات من الصمود في هذه الأوقات العصيبة وإظهار أرقام نمو إيجابية لكلٍ من الإيرادات والربحية. وبالنظر إلى المستقبل، لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة عمومًا شعور بالتفاؤل القوي واسع النطاق فيما يتعلق بالأداء المستقبلي وتكاد لا تعرب عن أي آراء متشائمة (قبل ظهور جائحة كوفيد-19). فعلى سبيل المثال، تتوقع نسبة 84% من الشركات الصغيرة والمتوسطة معدلات نمو سنوي إيجابية لإيراداتها خلال السنوات 3 إلى 5 القادمة. وعلاوةً على ذلك، تتوقع نسبة مماثلة من الشركات زيادة التغير السنوي في هامش صافي الربح في نفس الفترة. ويستند التفاؤل بشأن الأداء في المقام الاول إلى عدة أسباب أهمها: توقع نمو المبيعات المحلية، وتقديم منتجات جديدة، وتحسين مستويات كفاءة المبيعات. عندما يتعلق الأمر بإنشاء شركة في قطر، من الواضح أن السبب الأبرز للقيام بذلك بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة هو فرص الطلب المتزايدة في السوق المحلية. وفي حين أن السبب الرئيس لتأسيس شركة في قطر ظل كما كان في عام 2016، فإن أهمية هذا السبب قد ازدادت في عام 2020. ويتواءم ذلك مع الأهمية المتزايدة للسوق المحلية بسبب الحصار. وبالإضافة إلى ذلك، يستفيد مؤسسو الشركات الصغيرة والمتوسطة من سهولة إنشاء وتشغيل شركة في قطر، ويمكنهم الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز استراتيجيًا من ناحية الاقتصاد.

ومع ذلك، يشير المشاركون في الاستبيان أيضًا إلى أنهم يواجهون تحديات متمثلة في الإجراءات المعقدة والمكلفة والمستهلكة للوقت عند تأسيس الشركات. وعلاوةً على ذلك، فإنهم يواجهون أيضًا تحدياتٍ متعلقة بتوظيف المهارات المطلوبة والوصول إلى الأراضي والمرافق والبنية التحتية بتكلفة مناسبة. فيما يتعلق بعمليات الأعمال، يتسم واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر بمستويات إنتاجية عالية شهدت تحسنًا ملحوظًا منذ عام 2016. ويُظهر حوالي ثلاثة أرباع الشركات الصغيرة والمتوسطة معدلات استخدام للأصول أعلى من 75%. وعلاوةً على ذلك، تُظهِر الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا ميلًا قويًا نحو استخدام أطراف ثالثة لتعهيد أنشطة مختارة – ترتبط في الأغلب بالنقل والخدمات اللوجستية، أو المحاسبة، أو تكنولوجيا المعلومات – مقارنةً بعام 2016. وبالنظر إلى الحصار، أصبحت الشركات الصغيرة والمتوسطة تركز في الغالب على السوق المحلية وتقلل أنشطة أعمالها الدولية مقارنةً بعام 2016. ونتيجةً لذلك، فإن أغلب إيرادات الشركات الصغيرة والمتوسطة تقريبًا يتم تحقيقها من خلال الأنشطة المحلية ولا يتبع سوى القليل من الشركات الصغيرة والمتوسطة استراتيجيات التصدير. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المصدّرة إما إنها لا تمتلك منتجات أو خدمات مخصصة للتصدير أو أنها بالفعل تشعر بالرضا عن مبيعاتها المحلية، وبالتالي فإنها لا تفكر في خيار التصدير.

فيما يتعلق بالوصول إلى التمويل، على الرغم من النتائج الجيدة في تحليل النظام البيئي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، تمثل الأموال الشخصية أكبر مصدر لتمويل عملية تأسيس شركة. وعلاوةً على ذلك، تُعد الأرباح المُعاد استثمارها المصدر الأكثر استخدامًا لتمويل عملية تشغيل شركة. ولا تختلف هذه النتائج بشكل عام عن الصورة التي تم التوصل إليها في عام 2016. غير أنه عندما تقرر الشركات الصغيرة والمتوسطة السعي للحصول على التمويل، تمثلت الاسباب الرئيسة وراء هذا القرار في هدف توسيع نطاق الأعمال القائمة (من خلال الاستحواذ على أصول جديدة مثلاً)، أو استحداث منتجات جديدة أو تمويل متطلبات رأس المال العامل. وفي حين أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعرب عمومًا عن انخفاض الحاجة الفعلية إلى التمويل في شكل قروض بنكية.

فيما يتعلق بالوصول إلى المعرفة، وإدارة الموارد البشرية، شهد قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة تحسنًا كبيرًا منذ عام 2016 حيث زادت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك موظفين متخصصين بالموارد البشرية إلى حدٍ كبير. علاوةً على ذلك، يقوم حوالي ثلث الشركات الصغيرة والمتوسطة بتخطيط القوى العاملة بصورة منتظمة، وتقدم 65% من الشركات الصغيرة والمتوسطة على الأقل شكلًا من أشكال تدريب الموظفين من أجل تنمية القوى العاملة لديها، وتطبق 86% من الشركات الصغيرة والمتوسطة سياسات خاصة بقواعد السلوك. وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، يمتلك ما يقرب من 60% من الشركات الصغيرة والمتوسطة موظفين متخصصين بتكنولوجيا المعلومات - ما يعكس مرة أخرى تحسنًا كبيرًا على مدى السنوات الأربع الماضية. وتماشيًا مع الأهمية المتزايدة لقدرات تكنولوجيا المعلومات الداخلية، فإن هناك نسبة صغيرة قدرها 17% لا تستخدم أي صورة من صور التكنولوجيا في أعمالها. وفي حين أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة تستخدم التكنولوجيا بصورة ضئيلة (على سبيل المثال، برنامج Microsoft Office) أو أساسية (برامج وظائف الدعم مثل المحاسبة)، فإن حوالي 12% من الشركات الصغيرة والمتوسطة تظهر مستويات متقدمة أو متقدمة للغاية من اعتماد التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم ما يقرب من نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة بتشغيل موقع إلكتروني يُستخدم في الغالب لتقديم معلومات عن الشركة وعن محفظة المنتجات والخدمات. وأخيرًا، أصبحت مسألة الابتكار ووأنشطته أكثر أهمية بشكل ملحوظ في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2016 ويُعد الابتكار هاماً بشكل خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة عند استحداث منتجات مبتكرة جديدة وتحسين العمليات الداخلية وأنشطة التوزيع. وفي إطار القيام بذلك، تهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة في الغالب إلى تحقيق ميزة تنافسية وتحسين جودة منتجاتها وخدماتها المقدمة. فيما يتعلق بوجهة نظر قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بشأن النظام البيئي للدعم، يوضح الاستبيان أنه بالرغم من وجود مستوى وعي عالٍ بالمؤسسات والمبادرات الداعمة، إلا أن هذا الوعي يتمحور في الغالب حول هيئات الدعم الحكومي (بما في ذلك الوزارات وبنك قطر للتنمية) والبنوك التجارية وبنوك التجزئة والبنوك الإسلامية.

بخصوص التوقعات العامة المتعلقة بالتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة عند العمل داخل دولة قطر، يأتي في مقدمة هذه التحديات ما يتعلق "بتطوير الأعمال والتوسع والتصدير"، والبيع والتسويق، وكذلك المنافسة الضارية أو غيرها من المسائل ذات الصلة بالسوق. وبالنظر إلى المستقبل، تمثل تلك القضايا أهم التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز مركزها التنافسي وتنمية أعمالها في المستقبل. وهذه التحديات يمكن التغلب عليها اذا ما قامت الشركات المتوسطة والصغيرة بالاستفادة بشكل فعال من وجود نظام بيئي قوي داعم لمثل تلك التحديات والذي يتضمن العديد من البرامج والمبادرات القادرة على تسهيل عمل تلك الشركات والتغلب على التحديات التي تواجهها.

كذلك فإن هذا التقرير قد أفرد فصلاً مستقلاً لتقييم أثر ازمة جائحة كورونا (كوفيد-19)، ويستند هذا التقييم الى استبيان منفصل يتم إجراؤه مع 179 شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة القطرية والذي أوضحت نتائجه مدي عمق الأزمة التي تعانيها الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر. حيث أشارت نتائج الاستبيان إلى اضطرار جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة تقريبًا إلى تقليل حجم العمليات جزئيًا على الأقل ومواجهة الانخفاض الكبير في الطلب. وبالتالي، تناقصت احتياطات رأس المال العامل لديها تدريجيًا، ليصبح الانخفاض في الحجم جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية قصيرة الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطةولترتفع مخاطر التعرض لحالة إعسار. ونتيجةً لذلك، أظهرت العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة مدى الحاجة إلى تلقي دعم مالي من الحكومة.

نبذة عن بنك قطر للتنمية

بنك قطر للتنمية (QDB) هو مؤسسة مالية للتنمية مملوكة بالكامل للحكومة، وقد تم تأسيسه بموجب مرسوم أميري في عام 1997 من أجل الاستثمار في القطاعات المحلية وتنميتها عن طريق دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر. وتماشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030 ، يهدف بنك قطر للتنمية إلى تسهيل تطوير ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة بغية تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل.

الملكية الفكرية لبنك قطر للتنمية

يبقى هذا التقرير مكلية خاصة لبنك قطر للتنمية. ويجب على المستخدمين الإشارة إلى بنك قطر للتنمية عند استخدام أي من البيانات والمعلومات الواردة في هذا التقرير.

الدوحة - قطر
صندوق البريد: 22789
الهاتف: 0000 4430 (974)
الفاكس: 0433 4435 (974)
البريد الإلكتروني: research@qdb.qa

www.qdb.qa